

السيد إبراهيم محمد

# الاضرورة الشعرية

دراسة أسلوبية



دار الأنكلس



# الضرورة الشعرية

دراسة أسلوبية



السيد إبراهيم محمد

# الضرورة الشعرية

دراسة أسلوبية

دار الأنجلو

للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

حزيران (يونيه) ١٩٧٩

## الإهداء

إلى الذين يتصل بهم تاريخ النضال

المؤلف

## شكر وتقدير

علي" من الحقوق لأستاذي الدكتور عبد المنعم اسماعيل  
ما يعجز عن الوفاء به كل تعبير .

وبعد ، فهذا موضع عرفان وامتنان .



## مقدمة البحث

حاولت في هذه الدراسة أن أعالج قضية الضرورة الشعرية باعتبارها أثراً للعلاقة بين الشاعر واللغة ، وأن أتناول من جهة أخرى تاريخ العلاقة بينها وبين الفكر النحوي . فللقضية وجهان أحدهما يتمثل في الظاهرة اللغوية باعتبارها نشاطاً إبداعياً ، والآخر يتعلق بموقف البحث النحوي منها باعتباره موقفاً نقدياً تحليلياً . وهذان هما موضوع البحث في هذه الدراسة .

أما الفكر النحوي فقد تعقّبه بحثاً عن أصوله التي أملت اتجاهات الرأي فيه . وقد كان ذلك ضرورياً في بحث أريد له أن يكون متصل النسب بتاريخ البحث في موضوعه . ثم إنني حاولت أن أستخلص من الفكر النحوي ما يمكن أن يمد البحث ويتقدم به . وقد تهيأ ذلك لي عن طريق بحث الأفكار التي بنى عليها سيبويه بحثه في قضية الضرورة الشعرية . واعتمدت في ذلك على ربط أفكار هذا العالم النحوي بعضها ببعض للوصول إلى الأصول الفكرية التي عول عليها في البحث، فتتبعت كلامه ، وأمسكت بعضه ببعض على قدر ما أتاح لي الاجتهاد والاعتداد بالنظرة الكلية في البحث عن أصول المسائل .

وقد تبين لي أن لسيبويه فكراً متصلاً يدل بعضه على بعض لشابه أنحائه واتساق الرأي فيه . فهو يقوم على أصول لا تكاد تختلف ، توجه عنها بحثه في الضرورة الشعرية كما توجه عنها بحثه للمشكلات النحوية الأخرى . والفكرة الأساسية التي ألح عليها

سيبويه هي فكرة التشبيه أو الحمل التي كان لها أثر ظاهر في علاجه للمشكلات النحوية التي يظهر فيها الخروج على الأصول النحوية المقررة في الشعر أو في الكلام .

ولكن الفكر النحوي انحرف عن الاتجاه الذي كان يمكن أن يقضي إليه فكر سيبويه من الاعتداد بالعلاقة بين مستويين من مستويات التعبير ، ومضى في مقولة فكرية مختلفة أساسها فكرة الأصول التي يرجع إليها الشاعر عند الضرورة ، وانبتت على هذه الفكرة فلسفة البحث في الضرورة الشعرية عند النحويين . وفي هذا المناخ الفكري المختلف استقبل البحث النحوي آراء سيبويه في الضرورة الشعرية ، فاختلف فهم النحويين لسيبويه ، وطوعت أفكاره للمناخ الفكري الجديد الذي مضى على أيدي النحويين في موجات متدافعة بلغت قممها في القرن الرابع الهجري .

وقد انتهى القول في الضرورة الشعرية في الدراسات العربية ، وهي مظهر من مظاهر الخروج على النحو، إلى أنها أثر من آثار عجز الشاعر وقصور لغته وافتقاره إلى القدرة على الأخذ بناصية اللغة . وقد جاء هذا المعنى من الربط بين الضرورة الشعرية والميزان الشعري . وسبب ذلك أمران : أحدهما يتعلق بباب الجدل في ماهية الشعر ، والثاني نهض مع إطلاق مصطلح الضرورة نفسه على ظاهرة الخروج في الشعر عما هو مألوف في الاستعمال . فقد تحدت ماهية الشعر في الدراسات العربية بالوزن والقافية . ولما كانت الضرورة تتعلق بالتركيبات اللغوية التي تقع في الشعر ولا تقع في النثر ، فإن هذا قد أدى إلى وقوع هذه الدراسات في الربط بين الوزن والضرورة . وأفضى ذلك إلى جعل العلاقة بينهما علاقة عليا ، كالعلاقة بين السبب والنتيجة .

كما أدى إطلاق مصطلح الضرورة على ظاهرة الخروج عما هو مطرد من الاستعمال اللغوي في الشعر ، إلى الربط بينها وبين الضرورة الشعرية . وقد أدى ذلك إلى خضوع مسألة الضرورة لفكرة الوزن خضوعاً كاملاً ، فقام الوزن الشعري عن كل شيء في تفسير الضرورة الشعرية ، فتوجهت جهود النحويين إلى حصر الضرورات في الزيادة والنقص والتقديم والتأخير وما إلى ذلك .

وقد أفضى تفسير الضرورة بالوزن الشعري إلى ترتيبات بعيدة الأثر ، أخطرها رفض الاعتداد بالظاهر ، لارتباطها بقصور التعبير ، كما نأى بالدراسات العربية عن أن تنهياً لبحث الخروج عن مستويات الاستعمال المطردة في القرآن الكريم .

ولكن الضرورة الشعرية ، على ما انتهى إليه البحث في هذه الدراسة ، مظهر من مظاهر الإرادة الشعرية ، يتجلى فيها روح الأديب وفرديته ، بل هي سبيل إلى فهم العمل الأدبي بأسره باعتباره كلاً متكاملًا . وهذا المعنى يأتي من الدراسة الأسلوبية للظاهرة اللغوية حيث تنطلق الدراسة من المعالم اللغوية الأساسية في بحث العمل الأدبي ومن بينها ما يظهر في العمل الأدبي من مواطن الخروج على المستوى العام الذي عليه الاستعمال العادي للغة ، ومن هذه الجهة يأتي بحث الخصائص الأسلوبية التي بها يتفرد العمل الأدبي .

على أن الظواهر اللغوية ومن بينها الضرورة الشعرية ليست مقطوعة الصلة عن التراث وهو البنية الطبيعية التي تنهض فيها الظاهرة ، وإنما هي استيعاب له واستبطان لأسرار العلاقات الكامنة فيه . ومن هذا المعنى انطلقت في بحث الضرورة الشعرية على أنها أثر إيجابي للعلاقة الحية بين العمل الأدبي والتراث وفيها يظهر التعامل الذكي والتناول الخلاق لمكونات التراث الباطنة .

وعجز البحث النحوي عن بيان هذا المعنى في الضرورة الشعرية إنما يرجع إلى طبيعة الهوة التي قامت بين النحو واللغة ، لأن فصل الضرورة الشعرية وهي ظاهرة لغوية عن مظاهر النشاط اللغوي الأخرى ، وهي إنما تتولد في أحضان هذه البيئة اللغوية ، يشهد بانفصال النحو عن اللغة لا انفصال الظواهر اللغوية عن بعضها بعض . ويفسر هذه العلاقة بين النحو واللغة ما يفسر الاختلاف بين ثقافتين مختلفتين لكل منهما منطق في التفكير مختلف . ويشهد على هذا الاختلاف التباين الذي ظهر في البحث النحوي ، داخل المدرسة النحوية الأولى بين طبعتين مختلفتين من التفكير .

ولذلك كان الاتصال بالمنابع النحوية الأولى مما يغذي البحث الأسلوبى ويدفع به في طريق متصل ، وإن لم يقدر لهذه المنابع الأولى من عناصر النمو ما يدفع بها في مثل هذا الطريق .

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على استكناه المنطق الداخلى للظاهرة اللغوية ، ولم أنطلق في البحث من مقولات مقررة تفرض على الظواهر وتخضع لسيطرتها موضوعات البحث ، بل حاولت أن أقف على ما هنالك من علاقات باطنة بين الظواهر اللغوية التي يتصل بعضها ببعض . وهذا هو المعنى الذي به تختلف الدراسة الأسلوبية عن أي دراسة نحوية .

وعلى هذا المعنى قامت الدراسة التحليلية التي قدمتها لبعض الظواهر اللغوية التي يظهر فيها الخروج على المستوى المألوف في التعبير . وكان موضوع هذا التحليل بعض التعبيرات القرآنية التي يظهر فيها ذلك ، توسعاً في معنى الضرورة ، باعتبار أنها تعود في حقيقتها إلى هذا المعنى .

## الفصل الأول

### فلسفة الضرورة الشعرية عد سيبويه

يظهر فكر سيبويه في باب الضرورة الشعرية على نحو ما يظهر في سائر أبواب النحو . فعقله يتوجه في هذا الباب عما يتوجه عنه فيما يعالجه من غير ذلك من مشكلات .

وقد دل سيبويه على فلسفته في الضرورة الشعرية فيما أنهى به الباب الذي أفرده لهذه المسألة وسماه بباب ما يحتمل الشعر ، قال بعد أن ذكر جملاً مما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام : « ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً » (١) .

وقد حرص سيبويه على ظهور هذا المعنى من خلال ما أورده من أمثلة الضرورة الشعرية في هذا الباب . فقد ساق هذه الأمثلة بحيث يساوقها جميعاً هذا المعنى . قال : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف ، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً ، كما قال العجاج :

قواطننا مكة من ورق الحمى

يريد الحمام ، وكما قال خُفاف بن ثُذبة السلمي :

---

(١) الكتاب ١٣/١ طبولاق ١٣١٧

كنواح ريش حمامةٍ نجديةٍ      ومسحت بالثلثين عصاف الأئمة  
« وربما مدوا مثل مساجد ومناير ، فيقولون مساجيد ومناير ،  
شبهوه بما جمع على غير واحد ، في الكلام ، كما قال الفرزدق :  
تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ      نفى الدنانير تنقاد الصيارف  
« وقد يبلغون بالمعتل الأصل ، فيقولون رادد في راد ، وضنوا في  
ضنوا ، ومررتم بجواري قبل ، قال قُتَيْب بن أم صاحب :  
مهلا أعداءك قد جريت من خلقي      أني أجود لأقوام وإن ضننا  
« ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ، ولا يثقلها في  
الوصل ، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في  
الوقف . . . قال رؤبة :

ضخم يحب الخلق الأضحماً

« وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من  
الأسماء ، وذلك قول المزار بن سلامة العجلي :  
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم      إذا جلسوا منا ولا من سواننا  
وقال الأعشى :

وما قصدت من أهلها لسوائكا

قال خطام المجاشعي :

وصاليات ككما يؤففين

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ومعنى الكاف معنى

مثل « (١) » .

ومن هذا يظهر أن المعنى الذي تتوجه عليه الضرورة الشعرية عند سيويه أنها بلوغ مستوى من التعبير مبلغ مستوى آخر . وفي ذلك قال بعض النحويين : « علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل » (٢) .

وقد تناول سيويه مسائل متفرقة مما يجوز في الشعر في أثناء كتابه ، ولم يقتصر على الباب الذي أفرده لذلك . وأكثر ما تناوله من هذه المسائل يظهر معه أيضاً المعنى الذي حرص عليه في توجيه الضرورات (٣) .

فالشاعر ، عنده ، لا يخرج عما عليه الاستعمال اللغوي للالفاظ والعبارات إلا ليلغ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللغة . أي أن الشاعر يظل محدوداً بدائرة اللغة لا يتجاوزها . أما إذا لم يلغ بالتعبير مستوى له وجود حاصل في اللغة ، فهذا من قبيل الخطأ الذي لا يجوز في الشعر أو في الكلام . قال : « لو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه ، قال : ما أنت كمي . وكَيّ خطأ ، من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الاضافة » (٤) .

وتتوجه كثير من المشكلات النحوية عند سيويه على نحو ما تتوجه الضرورة الشعرية . وهي على العموم المشكلات التي يظهر فيها الخروج على القياس أو المستوى المطرد من الاستعمال ولا يختص بها الشعر .

---

(١) الكتاب ، ١ / ١٣٨ .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ، ١ / ٢٢٥ ، ط ٢ حيدر آباد ١٣٥٩ هـ .

(٣) أنظر مثلاً ج ١ الصفحات ٤٧٨ ، ٤٣٤ ، ١٦٤ .

(٤) الكتاب ١ / ٣٩٢ .

فمنها مسألة « ما » التي تعمل عمل ليس . ففي هذه المسألة يظهر خروج اللفظ على ما هو عليه في القياس ، في بعض اللغات ، وهي لغة أهل الحجاز . ولهذا الخروج وجه من اجراء « ما » مجرى « ليس » . ولذلك لم يعبر النحويون في هذا الباب عن عمل « ما » تعبيراً صريحاً ، بل قالوا « ما » التي تعمل عمل ليس ، إذ يلزم فيها هذا الاعتبار . قال سيبويه : « هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله . وذلك الحرف ما : تقول ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقاً . وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل . وهو القياس ، لأنها ليست بفعل ، وليس « ما » كلياً ولا يكون فيها إضمار . وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس ، إذ كان معناها كمنعناها » (١) .

وفي باب المنوع من الصرف يظهر كذلك خروج الاسم عن الأصل الثابت له من الصرف ، وهو القياس في الأسماء . ولهذا الخروج وجه من مضارعة الأفعال . فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل (٢) . وقد فصل سيبويه القول في ذلك ، فقال : « اعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء ، أجرى لفظه مجرى ما يستقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون في موضع الجر مفتوحاً ، استقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء . وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر . فهذا بناء أذهب وأعلم » (٣) .

ومن هذا يظهر أن الخروج على القياس يضي عند سيبويه على

(١) الكتاب ٢٨/١ .

(٢) المصدر السابق ٧/١ .

(٣) المصدر السابق ٦/١ .



نحو واحد من التفسير . ولا فرق عنده - من هذه الجهة - بين الشعر والكلام . فخرج الشاعر في شعره عما هو مألوف في الكلام يشبه ما يقع في الكلام نفسه من خروج على القاعدة والقياس . وحينئذ يقع الفرق بين الشعر والكلام على ما يختص به الشعر من ذلك . فالفرق بينهما ليس في طبيعة الظاهرة نفسها ، فكلاهما خروج عن القياس . وإنما الفرق بينهما أن الشعر وقع فيه من ذلك ما لم تثبت الرواية بوقوعه في الكلام . وهذا هو محل الضرورة ، وهو وجه القول في هذا الباب .

وبيان ذلك أنه لو صح أن الممنوع من الصرف ، مثلاً ، اختص به الشعر ولم يقع مثله في الكلام ، لكان من باب الضرورة ، إلا أن ثبوته في اللغة مما لا يختص به الشعر دون الكلام ، ولذلك خرج عن الضرورة .

وهنا محل لمراجعة بعض الأفكار التي شاعت في هذا الباب ، كالقول بأن معنى الضرورة عند سيبويه هو ضرورة الوزن . ولم يقل سيبويه ذلك صراحة ، وإنما استنبطه المتأخرون من كلامه ، ذهبوا إلى أن المأخوذ من كلام سيبويه في الضرورة أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة (١) .

وتوجيه الضرورة على هذا المعنى هو قول ابن مالك . وقد نمناه إلى سيبويه جماعة من النحويين ، منهم ابن الطيب الفاسي (٢) . وقد عولوا في ذلك على ما أورده سيبويه في قول أبي النجم :

(١) انظر القرارر للأولوسي ، ص ٦ ، المطبعة السلفية ١٣٤١ هـ ، وانظر أيضاً موطئة الفصح لابن الطيب الفاسي ورقة ٢٠-١٩ ( مخطوطة دار الكتب المصرية - ١٧٩ لغة ) .

(٢) انظر موطئة الفصح ورقة ٢٠-١٩

## عليّ ذنباً كلّهُ لم أصنع

من قوله : « هو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به » (١) .

وأما البغدادي فقد عقب على ذلك بقوله : « ظاهر كلام سيبويه أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه فسحة » (٢) . وهذا قول فيه حيلةٌ وتدقيقٌ . فإنّ هذا الظاهر لا يثبت أمام الوقوف على فكر سيبويه من جميع جهاته . وفهم سيبويه لا يتأتى بفصل بعض كلامه عن بعض . وإنما يتأتى ذلك عن طريق مظاهر النصوص بعضها ببعض . وقد ظهر أن موقف سيبويه لا يختلف في باب الضرورة عنه في سائر أبواب النحو .

إذاً صح أن الخروج على القياس يقع في الكلام ، كما في مسألة المنوع من الصرف ، ظهر فساد اعتبار الوزن الشعري في الضرورة ، لفساده في الخروج على القياس في غير الشعر .

ولكن سيبويه ينظر إلى ظاهرة الخروج على القياس على أنها كالأصل الثابت في اللغة أو سنن العرب في كلامها . قال : « من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام » (٣) ، كما قال : « قد يشذ الشيء في كلامهم عن نظائره ويستخف الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره » (٤) .

وأما ما جرى عليه في تفسير ذلك ، فإنه كان دائم التنبيه عليه

(١) الكتاب ١/ ٤٤ .

(٢) خزنة الأدب لمبد القادر البغدادي ١/ ١٧٤ ، ط يولاتي ١٢٩٩ هـ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٤ .

(٤) المصدر السابق ١/ ١٠٧ .

والالتفات له . فمرة يقول : « وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله . وسترى ذلك في كلامهم كثيراً »<sup>(١)</sup> . ومرة يقول : « يشبهون الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه . وقد ذكرنا ذلك فيما مضى ، وسنذكره أيضاً إن شاء الله »<sup>(٢)</sup> .

ويظهر الفرق بين سيبويه وغيره من النحويين بمقارنة كلامه بكلام غيره في بعض مسائل هذا الباب . ومن ذلك قول الفرزدق :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة      نفى الدنانير تنقاد الصياريف

فهو - عند سيبويه - عدل عن جمع الصيرف على الصيارف ، وهو الجمع القياسي ، وجمعه على الصياريف ، وذلك تشبيهاً له بما جمع على غير واحد ، في الكلام ، كما جمعوا ذكراً على مذكر<sup>(٣)</sup> .

أما النحويون ممن لم يعتبروا هذا المعنى عند سيبويه ، فإنهم ينظرون إلى الصياريف على أساس أن الشاعر احتاج إلى إقامة الوزن فمطل الحركة وأنشأ عنها حرفاً من جنسها . فلا فرق حيثئذ بينها وبين « متزاح » في قول الشاعر :

وأنت من الغوائل حين ترمي      ومن ذم الرجال بمُتَزَاح

يريد بمُتَزَاح ، فأشبع الحركة وأنشأ عنها حرفاً من جنسها . ولا بينها وبين « أنظور » في قوله :

وأنتي حيث ما يسري الهوى بصري      من حيث ما سلکوا أدنواً أنظور<sup>(٤)</sup>

(١) الكتاب ٩٣/١ .

(٢) المصدر السابق ١٣٠/١ .

(٣) أنظر ج ١ ص ١٠ .

(٤) أنظر الخصائص لابن جني ٢/٣١٥ - ٣١٦ ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب

المصرية ١٩٥٥ .

وقد ذهب سيبويه في قول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباءُ تنمي      بما لاقت لبونُ بني زياد  
إلى أنه « جعله حين اضطر مجزوماً من الأصل » (١) . وأما أبو  
علي الفارسي فقد كان يرى أن الياء قد زيدت للضرورة ، كما زيدت  
الياء في قول الشاعر :

وسواعيدٌ يُخْتَلِّينَ اختلاء      كالمغالي يَطِرُنَ كل مطير  
وزهب إلى مثل هذا أيضاً في قول الشاعر :

هجوتَ زبَانَ ثم جئتَ معتذراً      من هجو زبَانَ لم تهجُو ولم تَدَع  
قال أبو العلاء المعري : « المتقدمون من البصريين يجعلون  
الفعل في هذا ما بلغ به الأصل في الضرورة ، لأن أصل يهجو أن يكون  
مضموم الواو . . . وكان أبو علي الفارسي يرى في مثل هذه الواو التي  
في قوله لم تهجو ، أنها غير الواو التي في قولك هو يهجو ، وأنها  
زيدت للضرورة » (٢) .

فقد ضاع في كلام أبي علي الفارسي ومن لف لفه من النحويين  
الأصل الفكري الذي اعتمده سيبويه أساساً للنظر . وفي غياب هذا  
الأصل التبست الشواهد وتداخل بعضها في سياق البعض الآخر ، لأن  
الأصل الذي يترتب عليه جمع أشياء مختلفة في سياق واحد قد  
اختلف .

وقد نشأ ذلك عن اعتبار الوزن الشعري في الضرورة الشعرية ،  
ومن ثم لم يعد هناك فرق بين « يأتيك » و « سواعيد » . فكلاهما نشأ

(١) الكتاب ٦/٢ .

(٢) الفصول والغايات ص ١٢٣ - ١٢٤ ، بيروت ، ١٩٣٨ .

عن إشباع الحركة فيه تولد الياء . ولكن بينهما في فكريسيويه فرقاً بعيداً . فكل منهما يترامى إلى مستوى من التعبير يختلف عن المستوى الذي يترامى إليه سواء .

والجدير بالنظر أن سيبيويه - على خلاف النحويين جميعاً - سمي الباب الذي أفرده للضرورة بباب ما يحتمل الشعر . ولم يجر لمصطلح الضرورة ذكر في كتابه . وفي هذه التسمية يظهر الأساس الذي عول عليه سيبيويه في فهم هذا الباب . ولا اعتبار فيه لفكرة الوزن . و يترتب على مراجعة النظر في فكر سيبيويه مراجعة الرأي في كثير من الأوهام التي ألقيت في هذا الباب . ومن ذلك ما ذهب إليه بعض الدارسين من القول بأن النحويين جعلوا من القول بالضرورة فيما يقع في الشعر ، سواء كانت عنه مندوحة أم لا ، سيفاً مصلتاً وسلاحاً يشهرونه في وجه كل بيت يخالف قواعدهم ويعجزون عن تخريجه ، فيجدون المخلص في هذا الوصف السهل يلقونه دون نظر أو تفكير <sup>(١)</sup> .

فلا محل لهذا القول في سياق فهم المبدأ الفكري العام الذي قامت عليه فلسفة الضرورة عند سيبيويه . وهو المبدأ الذي قام عليه تناوله لمشكلات النحو سوى مشكلة الضرورة .

والحاصل أن عدم تقدير هذا المبدأ الفكري عند سيبيويه أدى إلى ذهاب الرأي في هذا الباب في جهات شتى . فقد عد ابن فارس موقف سيبيويه في الضرورة الشعرية نوعاً من التوجيه وتحمل التأويلات لخطأ الشعراء <sup>(٢)</sup> . وتابعه على ذلك بعض المحدثين ، فقال : « إذا

---

(١) الدكتور أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب ص ٢٧ ، دار المعارف ، ١٩٧١ .

(٢) انظر ذم الخطأ في الشعر لابن فارس ص ٢٩ ، مكتبة القدسي .

اضطر شاعر إلى تسكين بعض الكلمات لضرورة الوزن ، فإنه لا يعدم من النحويين ، منذ أيام سيبويه ، من يطلب له تأويلاً ويتكلف له قياساً<sup>(١)</sup> .

على أن هذا القول كان ثمرة للموقف الذي انطلق منه بعض اللغويين المحدثين ، فذهب إلى أن الأقواء في الشعر العربي إنما هو من قبيل الخطأ النحوي . فالشاعر عنده من يحافظ على النغمة الموسيقية ، وإن كسر بذلك قواعد النحو . . . » إذ لا يعقل أن الشاعر الفحل يخطئ في الموسيقى ، وإن عقل أن يخطئ في النحو . وإذا علمنا أن الأقواء كان شائعاً بين الشعراء الجاهليين خرجنا من ذلك بأن اللحن كان شائعاً حتى بين فصحاء العرب وشعرائهم<sup>(٢)</sup> .

فقد أدى هذا القول إلى اعتبار الضرورة الشعرية خطأ في اللغة وقع فيه الشاعر العربي لأن العربية ليست سليقة له<sup>(٣)</sup> . فكان كثير من اللغويين العرب « لا يجرؤ على تحطئة الشعراء الذين كان يضطرهم وزن الشعر وموسيقاه إلى مخالفة النظام اللغوي في بعض الأحيان ، سواء في بنية الكلمة أم في الأعراب . ولم يكن كثير من هؤلاء اللغويين والنحويين يعترف بما يسمى بضرورة الشعر . فلم يكونوا يتصورون أن يخطئ شاعر في هذه اللغة ، لأنه يتكلمها بالسليقة في نظرهم . فإذا وجدوا في شعر شاعر خروجاً عن المألوف في القواعد ، راحوا يلتمسون له المعاذير والحيل ويتكلفون في التأويل والتخريج ما لا يحتمل<sup>(٤)</sup> » .

(١) الدكتور رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ص ١٤٥ ، دار التراث ، ١٩٧٣ .

(٢) الدكتور إبراهيم أنيس ، محاضراته لطلبة اللسانيات بكلية دار العلوم ، نقلاً عن البحث اللغوي عند العرب ص ٧٠ ، ٧١ .

(٣) أنظر فصول في فقه العربية ص ٧٨ .

(٤) المصدر السابق ص ١٤٢ .

على أن الفكرة التي اعتمدها سيبويه لتفسير الضرورة تظهر  
ظهوراً قوياً فيما اختاره المؤلف من نصوص الكتاب وجعله هدفاً للهجوم  
عليه . قال سيبويه : « وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجورور  
في الشعر . شبهوا ذلك بكسره فحذ ، حيث حذفوا فقالوا فحذ ،  
وبضمة عَضُد ، حيث حذفوا فقالوا عَضُد ، لأن الرفع ضمّة والجرة  
كسرة ، قال الشاعر :

رحت وفي رجلك ما فيها      وقد بدا هنك من المتزر  
وما يسكن في الشعر ، وهو بمنزلة الجرة ، إلا أن من قال فحذ  
لم يسكن ذلك ، قال الراجز :

إذا اعوججن قلت صاحب قوم      بالدو أمثال السفين العوم  
فسألت من ينشد هذا البيت من العرب ، فزعم أنه يريد  
صاحبي . . . ولم يجيء هذا في النصب ، لأن الذين يقولون كُبد  
وفحذ لا يقولون في جمل جمل » (١) .

وقد عقب المؤلف على ذلك بقوله : « هذا تعليل سيبويه  
للتسكين في مثل هذه الأبيات ، لأن الشاعر عنده لا يخطيء ، ولا  
يضحي بالإعراب في سبيل موسيقى الشعر . ذلك ما لم يخطر لسيبويه  
على بال ، ولذلك راح يتأول هذا التسكين ويلتمس له نظيراً بين  
لهجات القبائل » (٢) .

وقد نشأت هذه المواقف جميعاً لأنها لم تنظر - كما قدمنا - إلى  
الأساس الذي بنى عليه سيبويه . والحاصل أن تحريب هذا الأساس

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٢) فصول في فقه العربية ص ١٤٧ .

تخريب لعقل سيبويه وفكره جميعاً . فسيبويه لا يلتمس للشعراء معاذير وحياً ولا يتكلف لهم تأويلاً أو تخريجاً . كما أنه لا يقول بأن الشعر يحتمل ما لا يحتمله الكلام هروباً من مشكلات النحو . بل إنه استقر له أصل فكري استعان به في كل ما عني له ، وأمكنه ، من مشكلات . ولم يقف الأمر عند حد الضرورة الشعرية .

يظهر من هذا أهمية المقولات الفكرية التي توجه مسائل النحو . والبحث الذي يقع أسير التفصيلات فيستوعب نفسه في داخل الجزئيات لا يتجاوزها ولا يظهر على ما وراءها من مبادئ فكرية ، يخطئ الأصل الذي يمسك هذه الجزئيات في كيان واحد . فالظواهر التي هي موضوع أي بحث ومادته تخضع دائماً لمقولات الفكر الذي يفصلها بعضها عن بعض أو يهيئ لها لقاء في التصنيفات والتقسيمات . والفكر النحوي لا يشذ عن ذلك .

ففكرة الحمل هي التي توجه سيبويه دائماً فيما يعالجه من مشكلات . وهي الأصل الذي يتناول عليه هذه المشكلات جميعاً . واختبار فقرات قليلة من كتابه يظهرنا على مدى سيطرة الألفاظ التي تدل على هذا المعنى . ومنها : إجراء كذا مجرى كذا ، وما هو بمنزلة كذا ، والحملُ على كذا ، وما شبههُ من كذا بكذا . . . الخ (١) .

على أن هذه الفكرة نفسها تظهر فيما تناوله النحويون من قضية القراءات . وقضية القراءات تمد لقضية الضرورة الشعرية بسبب ، ففيها ما في جوهر هذه القضية من مشكلات تتصل بظاهرة الخروج على قواعد النحو .

فتسكين حرف الاعراب وقع مثله أيضاً في بعض القراءات ،

---

(١) انظر مثلاً ج ١ ، الصفحات ٢٤ ، ٩٣ ، ١٥٥ ، ٤٧٨ .



كالذي روي عن أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى : « فتوبوا إلى بارئكم » <sup>(١)</sup> ، روى باسكان الهمزة في بارئكم . وفي قوله « يأمركم وينصركم ويلعنهم ويجمعكم وأسلحتكم » ، روى ذلك كله بالتسكين . واستشهد على ذلك بقول امرئ القيس :

فاليومَ أشربُ غيرَ مستحقبٍ      إثمًا من الله ولا واغل  
أراد أشربُ ، فأسكن الباء <sup>(٢)</sup> .

فليس الشاعر وحده هو الذي يخرج على قواعد النحو . بل يظهر ذلك أيضاً عند كبار القراء .

الا أن ما قالوه في تفسير ذلك ، من دافعوا عن هذه القراءة ، لا يخرج عما قاله سيبويه في تفسير ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام . فتسكين حرف الاعراب هو عند بعض النحويين كتسكينه في الشعر « إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة ، فإنه يجوز تسكين مثل « إيل » فأجرى المكسوران في بارئكم مجرى ايل » <sup>(٣)</sup> .

وإذا لم يكن الوزن الشعري معتبراً في القراءات التي يستشهد عليها بأبيات الضرورة وإنما تفسر على ما تفسر به الضرورة من اعتبار فكرة الحمل ، فلا وجه للاعتبار به في قضيّة الضرورة نفسها .

وقد كانت فكرة الحمل ضرورة يقضي بها منطق النحو . فهي التي تضمن تماسك المقدمات الفكرية التي انبنى عليها ، إذ ترد إلى قبضة هذه المقدمات أي بادرة للخروج عنها والانفلات من أسرها .

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٥٤ .

(٢) الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ص ٥٤ ، ط بيروت .

(٣) البحر المحيط لابن حبان ، ٢٠٦/١ ، ط السمادة .

فكانت هي الآلة التي عول عليها النحو منذ بدايته .

فسيبويه عالج فتح باب النحو - فيما أرى - من هذه المقدمة :  
« اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء  
لأن الأسماء هي الأول، وهي أشد تمكناً ، فمن ثم لم يلحقها تسوين  
ولحقها الجزم والسكون . وإنما هي من الأسماء . ألا ترى أن الفعل لا  
بد له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاماً . والاسم قد يستغني عن  
الفعل ، تقول الله إلهاً ، وعبد الله أخونا » (١) .

فهذه المقدمة مبناها على أولية الأسماء على الأفعال . وهذه هي  
النقطة التي تنشق عنها الخطوط الرئيسية التي يتفرع عليها النحو .  
وأول آثارها تلك القسمة الثنائية بين الأعراب والبناء . ففكرة الأفعال  
التي هي من الأسماء هي التي أدت إلى أول تصنيف للكلمة ظهر في  
الاسم والفعل والرابطة ، وهي الحرف . وهذا التقابل بين الأسماء  
والأفعال خطوة تتلوها الثنائية بين الأعراب والبناء وتوازيها . فالأفعال  
كلها حقها أن تكون مسكنة الأواخر . والأسماء كلها حقها أن تكون  
معربة » (٢) .

هكذا أقيم البناء النحوي . ولكن سريعاً ما يتهدهد الانهيار ،  
فبعض الأسماء ليس معرباً ، كما أن الأفعال ليست كلها مبنية ، ثم إن  
البناء ليس دائماً على السكون . وهنا تنهض فكرة الحمل لتحفظ تماسك  
البناء : فبعض الأسماء ضارح الحروف فحمل عليها ، وبعض الأفعال  
ضارح الأسماء فحكم له بحكمها . فاما الأسماء التي ضارعت  
الحروف ، فهي الأسماء المبنية وهي « الأسماء غير المتمكنة المضارعة

---

(١) الكتاب ٦/١ .

(٢) تقاريرات من شرح أبي سعيد السيرافي على كتاب سيبويه ٦/١ ، منشور على هامش  
الكتاب .

عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى « (١) ». وكان حقها جميعاً البناء على السكون كالأفعال ، غير أنها خرجت عن هذا الأصل لوجه من وجوه المضارعة كذلك . وأعني المضارعة لبعض مستويات التعبير التي يلزم عليها الخروج على الأصل « (٢) » .

وأما الأفعال التي ضارعت الأسماء فهي الأفعال المضارعة : ضارعت أسماء الفاعلين فاستحقت الاعراب « (٣) » . ومضارعتها للأسماء هي العلة التي فسرت خروجها على القاعدة النحوية . فقد بنيت القاعدة على أن كل الأفعال مبنية . وكسر هذه القاعدة تظلم بجبره فكرة الحمل . وقد كان لها أثر ظاهر في التسمية نفسها ، أعني تسمية المضارع مضارعاً .

ولكن فكرة الحمل يمكن استخلاص بذور منها صالحة للنمو . فهي حين نخلص من التعليل العقلي إلى منطق التركيب اللغوي تصبح أداة مفيدة للبحث وبيان ذلك بالمنوع من الصرف . فهو عند سيويه مضارع به الفعل ، فقد « وافقه في البناء ، وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر . فهذا بناء أذهب وأعلم » « (٤) » .

ولكن بحث سيويه للممنوع من الصرف ينطلق من المقدمات الأولى في النحو التي أشرنا إليها . وبيان ذلك أنه جعله خروجاً عن الأصل . فالأصل في الأسماء الصرف ، على ما اقتضاه تصنيف الكلمة الذي تم على أساس التقابل بين الأسم والفعل . فقد ترتب عليه جعل التنوين حقاً للأسماء دون الأفعال . ولكن مثل أحمر وأصفر وأبيض

---

(١) الكتاب ٣/١ .

(٢) انظر كلام سيويه في ذلك ج ١ ، ص ٤ وما بعدها .

(٣) انظر الكتاب ٣/١ .

(٤) المصدر السابق ٦/١ .

وأسود لا يظهر فيه التنوين . وهو مع ذلك من الأسماء وليس من الأفعال ، مع كون التنوين علامة على الأسماء . وإنما أشبه الأفعال في بنائه ، فامتنع فيه الصرف .

هذا الجهد النحوي لم يكن مقصوداً به إلا حماية المقدمات النحوية الأولى لتبقى الحدود الفاصلة بين الأسماء والأفعال .

والأمر عندي على غير ذلك . فهذه الحدود الفاصلة هي ما يقصده النشاط اللغوي بالهدم . والفصل بين الأسماء والأفعال في مثل « أحمر » و « أذهب » لم تعد له فائدة ، لأن الاسم والفعل يلتقيان والنشاط اللغوي يقصدهما بهذا اللقاء . فأبيض وأحمر وأصفر خرجت عن مجال الاسم وانتظمت في فلك الأفعال ، فلم تكد تتميز في هذا النظام الذي يضم مثل هذه الكلمات :

أذهب  
أعلم  
أبيض  
أحمر  
↓  
أصفر

فهي جميعاً تصنف معاً ، ويجمعها مبدأ واحد ، هو الصيغة . وهي صيغة « أفعل » التي أصبحت ذات أهمية تلغي ما عداها .

فالعلاقة بين الألفاظ في الظاهرة اللغوية ليست علاقة ساكنة ، بل هي علاقة ذات طبيعة ديناميكية تتجاذب فيها الألفاظ وتتدافع . ويشبه المجال اللغوي أن يكون مجالاً جاذبياً تمتد من بؤرته التأثيرات

إلى سائر الآفاق . فالكلمة في الظاهرة اللغوية تدعو إليها أخرى ، وهذه تدعو إليها ثالثة . . . وهكذا ،<sup>(١)</sup> .

ونحن نحمل الممنوع من الصرف على هذا الأساس . فاذهب واعلم ، وما شاكل ذلك من الأفعال ، جذب إلى مجاله أبيض وأسود وأحمر وأصفر ، وهي أسماء ، فأخرجها عن مجال الإسمية وأسكنها إلى مجاله هو ، فأصبحت أعضاء في المجال الجديد . ومن ثم كانت مطلوبة بأحكام النظام الذي سعت إليه ، فمنعت الصرف وهو خاص بالأسماء ، ومنعت الكسر وهو ممتنع في الأفعال .

على أن سيبويه ، بقوله بفكرة الحمل أو المضارعة ، قد جاء بالخطوة الأولى التي يصح أن تتنظم بعدها الخطوات في طريق مستقيم . وعندني أن هذه الخطوة التي انحرف النحو عن المضي بعدها قدماً ، صالحة للانطلاق عنها في مجال البحث اللغوي . فسيبويه ، بإشارته إلى العلاقة بين الاسم والفعل في مشكلة الممنوع من الصرف ، قد دل على الطريق الصحيح لبحث هذه المشكلة ، وأساسه هذه العلاقة . وكذلك يقال في سائر المشكلات .

---

(١) من محاضرات الدكتور لطفى عبد البديع لطلبة الدراسات العليا بكلية الآداب ، جامعة عين شمس ( غير مطبوع ) .



## الفصل الثاني

### اتجاه البحث النحوي بعد سيبويه

(١) الضرورة الشعرية وفكرة الرجوع إلى الأصل :

ليست الضرورة الشعرية خروجاً على القياس . بل القول فيها على خلاف ذلك . وإنما هي ضرب من معاودة الأصول ومراجعة القياس . ومعنى ذلك أن الشاعر إنما يرجع في الضرورة إلى الأصل الذي يتخالفه الاستعمال الجاري للغة . هذه هي الفكرة التي استقر عليها البحث في الضرورة الشعرية في النحو العربي بعد سيبويه . وهو أصل جرت عليه مسائل كبرى في تاريخ هذا البحث .

فقد تلقف الفكر النحوي بعد سيبويه مسألة الضرورة الشعرية وفلسفته فيها التي انبنى عليها - على ما مضى بيانه - نظره في المسائل النحوية جميعاً . ولكن فكر سيبويه سار في النحو مساراً مختلفاً انفصم فيه النظام الفكري الذي قامت عليه مسائل النحو عنده وتمثل تمثلاً جديداً .

فقد انتظمت مسألة الضرورة عند النحويين في مقولة فكرية مختلفة ، بعد أن استقر للصنعة النحوية أصول ومقاييس انضبطت عليها مسائل اللغة .

وقد انتهت أصول هذه الصناعة التي تناول موضوع البحث الرئيسي فيها مسألة القياس إلى أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني من مفكري القرن الرابع الهجري . وكان أبو علي يقول عن نفسه : « أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس » (١) .

وفيما بين سيبويه وأبي علي الفارسي مضى البحث النحوي على أيدي جماعة من أبرز أهل النحو . وقد يكون أقوى هؤلاء تأثيراً على الإطلاق ، محمد بن يزيد النحوي الذي اشتهر بأبي العباس المبرد . وأهميته عندي في أنه وضع الفكر النحوي على طريق دفع فيه إلى من بعده من النحويين . وظل هذا الدفع يطرد ، من لدن طبقة من النحويين إلى سواها ، حتى بلغ الغاية لدى أبي الفتح عثمان بن جني . فظهر فيما بين ذلك أبو بكر بن السراج صاحب كتاب الأصول في النحو (٢) ، والزجاجي الذي ألف في علل النحو (٣) وغيرها . وكانت مسألة القياس هي الموضوع الذي دار عليه النشاط الفكري لهذه الجماعة .

فأقوى أثر طبع به أبو العباس المبرد على تاريخ النحو اعتراضه على الروايات ورد ما لم يستقم منها على مذهبه في القياس ، فكان « لا

(١) نزهة الألباء لابن الأنباري ص ٣١٧ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن السري السراج ، له كتب في النحو مفيدة منها كتابه في أصول النحو ، وهو مخطوط بكلية الآداب جامعة القاهرة ( رسالة دكتوراه ) . وأبو بكر من علماء القرن الثالث والرابع الهجريين . ومات سنة ٣١٦ هـ . وانظر في ترجمته ( طبقات النحويين للزبيدي ، ونزهة الألباء ، وبغية الوعاة للسيوطي وغيرها ) .  
(٣) له كتاب الايضاح في علل النحو قام بتحقيقه مازن المبارك . وله كتاب الجمل . توفي سنة ٣٣٧ ، وقد أخذ عن ابن السراج . وانظر في ترجمته ( نزهة الألباء وبغية الوعاة ) .



يلتفت إلى شيء من هذه الروايات التي تشذ عن الإجماع والمقاييس <sup>(١)</sup> وكذلك رده بعض القراءات الشاذة « ما دامت لا تطرد مع قواعده النحوية » <sup>(٢)</sup> ، وكانت حجته في ذلك أن « القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة » <sup>(٣)</sup> .

والقول في ذلك أنه دليل على النزوع إلى التمكين للقياس وطرد مسائل اللغة على أبوابه ، وفيه عدم الاعتداد بالظاهرة اللغوية . وظاهر بذلك الفرق بينه وبين سيبويه .

وكان المبرد لا يحيل على الضرورة إلا إذا وافقت أصلاً من أصول العربية . فما لم يوافق الأصول من ذلك لم يسلم به ، « لأن الضرورة لا تجوزُ اللحن » <sup>(٤)</sup> .

وكان يفر من الروايات المخالفة للقياس بما يبطل به موضع الخلاف كلية . وذلك أنه كان يعتمد إلى كثير من الروايات فيغير وجه الانشاد فيها ، حتى تستقيم الرواية على الأصول النحوية .

فمن ذلك أنه كان يرى أن القياس لا يجوز في الضرورة ترك صرف ما ينصرف ، لأن الأصل في الأسماء أن تنصرف . ولا يجوز البتة الخروج على الأصول ، وإنما يجوز الرجوع إليها في الضرورة لا غير ذلك <sup>(٥)</sup> .

ولذلك كان ينشد قول دوسر بن دهب القريني :

---

(١) النوادر في اللغة ، لأبي زيد ص ٦٧ - ٦٨ ( بيروت ١٩٦٧ ) .

(٢) المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ص ١٣١ ، ط ٢ ، دار المعارف .

(٣) الكامل ، للمبرد ١/٣٥ ، القاهرة ، ١٣٦٥ هـ .

(٤) المقتضب للمبرد ٣/٣٥٤ .

(٥) المصدر السابق ٣/٣٥٤ .

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلي وعن هند  
بتغيير موضع الشاهد فيه ، على هذا النحو :

وقائلة ما للقرعسي بعدنا ... ..

فراً من حذف التنوين <sup>(١)</sup> . وكذلك قوله :

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع  
أنشده :

... .. يفوقان شيخخي في مجمع <sup>(٢)</sup>

وما اشتهر به من تغييره لروايته ، ورده على سيسويه ، قول  
أمرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل  
فقد رواه :

فاليوم أسقى غير مستحقب <sup>(٣)</sup> .

وذلك ليفر عما توهمه لحنًا .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، وقد تتبع هذا الموضوع عليه علي بن  
حمزة فيما صنفه من التنبيهات على كتاب الكامل ، فقال : « وهذا من  
فعل أبي العباس غير مستنكر ، لأنه ربما ركب المذهب الذي يخالف فيه  
أهل العربية ، واحتاج الى نصرته فغير له الشعر واحتج به » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر عيث الوليد ، للمعري ، ص ١٥٤ ، دمشق ، ١٩٣٦ .

(٢) انظر المصدر السابق ص ١٨٧ .

(٣) انظر التنبيهات ، لعلي بن حمزة ص ١١٦ ، دار المعارف ، ١٩٦٧ .

(٤) التنبيهات ص ١٠٩ .

إلا أن هذا السلوك كان مرده إلى الفكرة التي جرى عليها المبرد  
في بحث الضرورة الشعرية ، وأجرى عليها البحث النحوي بعده ،  
وهي أن « الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها » (١) .

وقد ترددت هذه الفكرة في كلام المبرد كثيراً . فمما قاله من  
ذلك : « اعلم أن الشاعر إذا اضطر رد هذا الباب ( مطايا وما  
أشبهه ) إلى أصله ... لأنه يجوز له للضرورة أن يقول ردّ في موضع  
ردّ ، لأنه الأصل ، كما قال :

الحمدُ لله العلي الأجلل

وكما قال :

إنّي أجود لأقوام وإن ضيّبوا

ويجوز له صرف ما لا ينصرف ، لأن الأصل في الأشياء أن  
تنصرف . فإذا اضطر إلى الياء المكسور ما قبلها أن يعربها في الرفع  
والخفض فعل ذلك ، لأنه الأصل ، كما قال ابن الرقيات :

لا بارك الله في الغواني هل يُصبحن إلا لمن مُطْلَبُ

فإذا احتاج إلى صرف ما لا ينصرف ، صرفه مع هذه الحركة ،  
فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه ، كما قال : فلتأتينك قصائد ...  
... ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك من أن  
الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها » (٢) .

وقد ترتب على هذه الفكرة عند المبرد شيان : أولهما ، وقد مضى

---

(١) المقتضب ٢٥٠/١ .

(٢) المصدر السابق ١٤١/١ - ١٤٤ .

بيانه ، أنه ذاهب إلى أن ما خالف الأصول مما يقع في الشعر ليس من باب الضرورة ، وإنما هو من باب اللحن . وهذا لا يجوز في العربية شعراً أو كلاماً . فالضرورة إنما هي رجوع إلى الأصل . والثاني أنه أجاز في الضرورة جوازاً مطلقاً الرجوع إلى الأصل ، وإن لم يرد به سماع . وهذا شيء يظهر به الخلاف بينه وبين غيره من النحويين .

وهذا يظهر من قوله : « إذا اضطر شاعر جاز له أن يرد مبيعاً وجميع بابيه إلى الأصل ، فيقول : مَبِيعٌ ، كما قال علقمة بن عبدة :

حتى تذكر بَيضاتٍ وهيجه يوم الرذاذ عليه الدَّجْنُ مَغِيومٌ

وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

وكانها تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

وقال آخر :

نبئت قومك يزعمونك سيذاً وأخال أنك سيد مَعْيُونُ

فأما الواو ، فإن ذلك لا يجوز فيها . . . هذا قول جميع البصريين أجمعين . ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة » (١) .

فالمبرد جرى في هذه المسألة على القاعدة التي يراها في الضرورة ، وهي رد الأشياء إلى أصولها (٢) . ولذلك أجاز في الضرورة ما لم يسمع .

ويظهر الفرق بينه وبين سيبويه مثلاً في أن سيبويه قد اقتصر على بيان الظاهرة ، ولم يتعد ذلك إلى فرض قواعد لما لم يسمعه ، فقال :

---

(١) القنطرب ١٠١/١ - ١٠٣ .

(٢) انظر الهامش على القنطرب لمحمد عبد الخالق عضيمة ١٠٢/١ .

« ولا تعلمهم أنما في الواوات » . واقتصر على تفسير ذلك بقوله :  
« لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء ،  
فكرهوا اجتماعهما مع الضمة » (١) .

فالفارق بين سيبويه والمبرد فرق بين فكرين مختلفين . فسيبويه  
فسر ما خرج على القياس في الضرورة بأنه إجراء لمستوى من التعبير  
يجرى مستوى آخر . والمبرد يذهب إلى أنه رجوع إلى الأصل  
والقياس . ولذلك غلط سيبويه في بعض المسائل . قال : « فأما قول  
سيبويه أنها ( عسى ) تقع في بعض المواضع بمنزلة لعل مع المضممر  
فتقول عساك وعساني ، فهو غلط منه ، لأن الأفعال لا تعمل في المضممر  
إلا كما تعمل في المظهر . فأما قوله :

تقول بتسي قد أنسى أناكا يا أبتسي علك أو عساكا  
وقال آخر :

ولي نفس أقول لها إذا ما تُخَالِفُنِي لعلّي أو عساني  
فإن تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمّر ، كأنه  
قال : عساك الخير أو الشر ، وكذلك عساني الحديث ، ولكنه حذف  
لعلم المخاطب به » (٢) . جرى سيبويه في هذه المسألة على طريقته في  
التفكير ، وجرى المبرد أيضاً على طريقته في التفكير .

ولا يخالف أحد من النحويين في أن الشاعر إنما يرجع في  
الضرورة إلى الأصل والقياس . فإنه « ليس له أن يحذف ما اتفق له ،  
ولا أن يزيد ما شاء . بل لذلك أصول يعمل عليها . . . فلا يجوز أن

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

(٢) المقتضب ٣/ ٧١ .

يلحن لتسوية ولا لإقامة وزن ، بأن يحرك مجزوماً أو يسكن معرباً .  
وليس له أن يخرج شيئاً عن لفظه ، إلا أن يكون يخرج به إلى أصل قد  
كان له ، فيرده إليه ، لأنه كان حقيقته ، وإنما أخرجه عن قياس لزمه  
أو اطراد استمر به أو استخفاف لعلّة واقعة » (١) .

وقد أجمع النحويون على جواز قصر الممدود في الشعر ، لما فيه  
من رد الاسم إلى أصله (٢) . وأجازوا في الشعر تذكير المؤنث لأن  
الأصل في الأشياء التذكير (٣) . وأجازوا في الضرورة وضع العطف  
موضع الثنية أو موضع الجمع ، لأن « الثنية والجمع المستعملان  
بالحرف أصلهما الثنية والجمع بالعطف » (٤) ، فاستعملوا التكرير  
بالعطف للضرورة رجوعاً إلى الأصل .

ومسائل هذا الباب كثيرة ، تطرد فيها فكرة الأصل التي قامت  
عليها فلسفة الضرورة . وقد جعل النحويون من هذه الفكرة قانوناً  
عاماً لما يجوز في الشعر . فقال ابن جني : « اعلم أن الشاعر إذا اضطر  
جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يرد به سماع » (٥) .

فالتكلم بخلاف ما جاء في لغة العرب ، إذا أدى إليه وجه من  
القياس كان معتبراً فيه الضرورة الشعرية وجهاً من الوجوه التي يحمل  
عليها . فإنه إذا أدى القياس إلى شيء ما ، ثم نطقت العرب  
بخلافه ، فإن ما أدى إليه القياس ينبغي أن يصرف على أنه لشاعر

---

(١) الأصول لابن السراج ٦٩٣/٢ - ٦٩٤ .

(٢) المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٣١ ، القاهرة ، ١٩٠٨ .

(٣) انظر مصنعة الاعراب لابن جني ١٣/١ ، القاهرة ١٩٥٤ .

(٤) أمالي ابن الشجري ١٠/١ ، حيدرآباد ، ١٣٤٩ .

(٥) الخصائص ١/٣٩٦ .

مولد ، أولساجع ، أولضرورة . هذا ما ذهب إليه النحويون (١) .

وقد ترتب على هذه النظرية التي قام عليها البحث في الضرورة الشعرية عند النحويين ، اعتبار الضرورة باباً من أبواب معرفة الأصل . قال المبرد : « قد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما ، وإن كان الاستعمال على غير ذلك ، ليدل على أصل الباب » (٢) . واستدل ابن جني بالضرورة على أن العرب تعتقد من العلل ما نسبته النحويون إليها . قال : « ويدلك على أن ذلك عند العرب معتقد ، كما أنه عندنا مراد معتقد ، اخراجها بعض ذلك مع الضرورة » (٣) .

ويظهر الاستدلال على الأصول بالضرورة الشعرية فيما قاله النحويون في قول الشاعر :

له ما رأي عينُ البصير وفوقه      سماءُ الإله فوق سبع سمائيا

قال ابن جني : « للنحويين في ذلك احتجاج لما يذهبون إليه من أن أصل مطايا مطائي . ألا ترى أن الشاعر لما اضطر جاء به على أصله ، فقال سمائيا ، كما أنه لما اضطر إلى إظهار أصل ضن ، قال :

إنني أجود لأقوام وإن ضنّوا

وكما قال الآخر :

صددت فاطنك الصدود

---

(١) انظر ، الخصائص ١/ ١٢٥ .

(٢) المتغني ٢/ ٩٧ .

(٣) الخصائص ١/ ٢٥٧ .

يريد أطلت . فهذه الأشياء الشاذة فيها حجج في أن يقولوا :  
أن أصل هذا كذا » (١) .

وقضية الشواهد المصنوعة تمد بيد إلى ما نحن بسبيله من بحث  
فكرة الأصل . فإن اعتبار الرجوع إلى الأصل قانوناً تعود عليه الضرورة  
الشعرية ، هو الذي دفع النحويين إلى صنع بعض الشواهد النحوية  
للتمثيل بها في هذا الباب . فمن ذلك مثلاً قوله :

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما

بترخيم الاسم في غير النداء . فقد قيل ان « هذا شيء يصنعه  
النحويون ليعرفوك كيف مجراه متى وقع في شعر » (٢) . فالشواهد  
المصنوعة في هذا الباب تنزل منزلة الأمثلة الاعتبارية التي تنبني على  
أصل ثابت .

ويرى ابن فارس اللغوي أن الضرورة ضرب من الخطأ ومجانبة  
الصواب ، لأن الشعراء عنده يخطئون كما يخطيء الناس ويغلطون كما  
يغلطون . قال : « ما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ  
والغلط » (٣) ، و « ان ناساً من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا في  
أكثر ما نظموا من شعرهم وأخطأوا في السير من ذلك » (٤) . ولذلك  
رأى أن كلام النحويين في هذا الباب إنما هو ضرب من التوجيه لخطأ  
الشعراء وتكلف التأويلات لأغلاطهم . قال : « لا معنى لقول من  
يقول : ان للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز : ولا  
معنى لقول من قال :

---

(١) خزانة الأدب ١/ ١١٨ .

(٢) الترادص ٣١ .

(٣) الصاحبي ص ٢٣١ ، المكتبة السلفية ، ١٩١٠ .

(٤) ذم الخطأ في الشعر ص ٢٩ .



ألم يأتيك والأنباء تنمسي

وهذا ، وإن صح ، وما أشبهه من قوله :

لما جفا إخوانه مصعبا

وقوله :

قفأ عند - عما تعرفان - ربوع

فكله غلط وخطأ . وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول . وما أبته العربية وأصولها فمردود « (١) » .

فظاهر أنه لم يتنبه لفكرة الأصول التي قامت عليها فلسفة البحث في الضرورة الشعرية وتوجه عليها كلام النحاة ، فدخل عليه أن بحث النحويين في هذا الباب ضرب من ضروب التوجيه لخطأ الشعر والتكلف لاخراج كلامهم على وجه من العربية .

وقد اتسع ابن فارس في هجومه حتى انتهى إلى سيبويه ، فقال : « جعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهاً ويتمحلون لذلك تأويلات حتى صنعوا فيما ذكرناه أبواباً وصنفوا في ضرورات الشعر كتباً ، فقال من العلماء بالعربية في باب ترجمه بما يحتمل الشعر : اعلم انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام . . . هذا كله قول سيبويه . . . ولم يكن قصدي لذكره افراداً له في هذا الباب دون سائر أهل العربية من الكوفيين والبصريين » (٢) .

---

(١) الصاحبي ص ٢٣١ .

(٢) ذم الخطأ في الشعر ص ٢٩ .

وابن فارس يتوجه في هجومه هذا عن غير اعتبار للأسس التي قام عليها القول في الضرورة الشعرية عند النحويين . وذلك لأن ما دافع عنه من أصول العربية وأراد الشعراء عليه ، هو نفسه ما يتوجه إليه هجومه . قال : « كل الذي ذكره النحويون في اجازة ذلك والاحتجاج له جنس من التكلف . ولو صلح ذلك لصلح النصب منوضع الخفض والمد موضع القصر ، كما جاز عندهم القصر في الممدود . فإن قالوا : لا يجوز مد المقصور لأنه زيادة في البناء ، قيل لا يجوز قصر الممدود لأنه نقص في البناء . ولا فرق » (١) . فإن ما لم يقم عليه فرق عنده قام عليه عند النحويين فرق كبير ، وأثار بينهم مسائل كبرى من مسائل الخلاف على ما يأتي بيانه .

فإن النظر إلى اعتبار الأصل في الضرورة أفضى ببعض النحويين إلى القول بتخطئة الشعراء في بعض ما يأتون به في أشعارهم ، لأنه لم يأت على أصل من أصول العربية . وهو غير الضرورة التي مردها إلى الأصل . فليس كل ما جاء في الشعر من ضروب المخالفة للاستعمال اللغوي مما يتخرج عند جميع النحويين على الضرورة .

فقد لحن الشاعر في قوله :

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداساً في مجمع

فترك صرف مرداس ، وهو منصرف . قالوا : « وهذا قبيح ، لا يجوز ولا يقاس عليه لأنه لحن » (٢) . والسبب في أن ترك صرف ما ينصرف غير جائز أنه « يخرج الشيء عن أصله » (٣) .

(١) المصدر السابق ص ٣١ .

(٢) الموشع للمرزباني ص ١٤٤ ، القاهرة ١٩٦٥ .

(٣) نفس المصدر السابق .

وعلى هذا النحو أيضاً جرى ابن جني في تلحين قول الشاعر :

يا مرحباً وبحار عَفراء

فقال : « هو شاذ ضعيف عند أصحابنا لا يشتونه في الرواية ، ولا يحفظونه في القياس ، من جهة أنه لا يخلو من أن تجري الكلمة على حد الوقف أو على حد الوصل . فإن أجراها على حد الوصل ، فسيبلة أن يحذف الماء وصللاً لاستغنائه عنها في الوصل بما يتبع الألف . وإن كان على حد الوقف ، فقد خالف ذلك بآثاته إياها متحركة ، بالكسر كانت أو بالضم ، وهي في الوقف بلا خلاف ساكنة . ولا يعلم هنا منزلة بين الوصل والوقف يرجع إليها وتجري هذه الكلمة عليها . فلهذا كان اثبات الماء متحركة خطأ عندنا » (١) .

فهذا الموقف لا يفسه إلا ما قدمناه من مقولة الأصل التي وجهت البحث النحوي في الاتجاهات التي مضى عليها وانتهت أفق البحث فيه إليها . وهي الفكرة التي أملت أيضاً موقف بعض النحويين من كثير من الروايات وإقدامه على روايتها على نحو مختلف تصح فيه على الأصول النحوية . وقد مضى بيان ذلك (٢) .

وبهذا يظهر الفرق بين الضرورة الشعرية وبين ما سماه ابن فارس غلطاً . فإن النحويين لم يحيلوا على الضرورة في كل ما تناولوه من ضروب الخروج على أوجه الاستعمالات اللغوية . فأخرجوا بعض الكلام على أنه من باب أغلاط العرب ، وإن وقع في الشعر . فوجوده في الشعر لا يسوي بينه وبين الضرورة الشعرية .

---

(١) خزنة الأدب ٥٩٢/٤ والضرائر الشعرية لابن عصفور ورقة ٢٧٧ ظ (مخطوط)

(٢) راجع ص ٢٩ - ٣٠ من هذا البحث

وقد عقد ابن جني لذلك باباً من كتابه الخصائص . ونقل عن أبي علي الفارسي أنه قال : « إنما دخل هذا النحو في كلامهم لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها . وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به . فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد » (١) .

فظاهر بذلك الحدود التي يقوم عليها الفرق بين الضرورة الشعرية والغلط ، وهو ما أشار إليه أبو علي الفارسي بالأصول والقوانين . فلا محل إذاً للخلط بين الضرورة الشعرية والغلط على ما قام في تصور ابن فارس .

وقد ترتب على اعتبار فكرة الأصل هذه مسائل كبرى في تاريخ الخلاف بين النحويين . ومنها ترك صرف ما ينصرف من الأسماء في ضرورة الشعر (٢) .

فقد ذهب البصريون إلى عدم جوازه وذهب الكوفيون إلى أنه جائز . واحتجوا بكثرة الشواهد الشعرية التي وردت في هذا الباب . ومنها قول حسان :

نصروا نبههم وشدوا أزره      بحُنينٍ يوم تواكل الأبطال

فترك صرف حنين وهو منصرف . وقول الأخطل :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت      بشيب غائلة الثغور غدور

فترك صرف شيب ، وهو منصرف . وقول الفرزدق :

إذا قال غاو من تنوخ قصيدة      بها جرب عدت علي بزوبرا

(١) الخصائص ، ٢٧٣/٣ .

(٢) انظر المسألة (٧٠) من مسائل الخلاف لابن الأنباري .

فترك صرف زوبر ، وهو منصرف . وقول الآخر :

فاَوْضُنْ عنها وهي ترغو حشاشة بذى نفسها والسيف عريانُ أحمر  
فترك صرف عريان ، وهو منصرف ، لأن مؤنثه عريانة لا  
عُرْبَى . وقول العباس بن مرداس :

وقائلة ما بال دوسرَ بعدنا صحا قلبه عن آل ليل وعن هند  
فلم يصرف «دوسر» وهو منصرف . وقول الآخر :

وعن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض

فترك صرف عامر وهو ينصرف . . . إلى غير ذلك من الشواهد ،  
وهو كثير .

وقد رد البصريون على الكوفيين رواياتهم للأبيات على نحو  
يبتل به وجه الخلاف ، فادعوا أن الرواية في بعض الأبيات :

وقائلة ما للقرعبي بعدنا

وفي بعضها :

يفوقان شيخخي في مجمع . . إلخ

على أن هذا الخلاف إنما يتوجه عن اعتبار الأصل الذي قامت  
عليه فلسفة الضرورة . فقد احتج البصريون لعدم جواز ترك ما ينصرف  
بأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو جاز ترك صرف ما ينصرف لأدى  
ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر ، الانصاف ٢٩٦ - ٢٩٧ ، القامرة ١٩٤٥ .

واحتجاج الكوفيين أنفسهم على جواز ترك الصرف فيما ينصرف  
معتبر فيه أيضاً وجه من وجوه القياس غير الذي عوّل عليه البصريون .  
فقد استدلوا على أنه غير جائز من جهة القياس ، بأنه إذا جاز حذف  
الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله :

فبيناهُ يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب  
فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق  
الأولى (١) .

ومن أبواب الخلاف كذلك مد المقصور . وفيه الجدل الذي  
مضى في باب ترك صرف ما ينصرف (٢) . فقد ذهب الكوفيون إلى جوازه  
في الشعر لوروده عن العرب في أشعارهم . ومنه قول الشاعر :

قد علمت أم أبي السعلاء      وعلمت ذاك مع الجراء  
أن نعم مأكولا على الخواء      يا لك من تمر ومن شيشاء  
ينشب في المسعل واللهاه

فمد السعلى والخوى واللهى ، وهي مقصورة . وقول الآخر :

إنما الفقر والغناء من الله فهذا يعطي وهذا يحذ

فالغنى مقصور ، وقد مده الشاعر للضرورة . ومثله قوله :

سيفنسي الذي أغناك عني      فلا فقر يدوم ولا غناء

وذهب البصريون إلى منع ذلك ، لأنهم ذهبوا إلى أن المقصور  
هو الأصل . ولا يجوز الخروج عن الأصل في الضرورة . ولو جاز مد

(١) انظر ، الأنصاف ص ٢٩١ . ٢٩٠ .

(٢) انظر ، للسائلة ( ١٠٩ ) من مسائل الخلاف .

المقصور لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل .

على أن الكوفيين قد اعتبروا في مد المقصور وجهاً من القياس .  
والوجه في ذلك عندهم أنه من باب إشباع الحركات في الضرورة .  
فالضمة والكسرة والفتحة ينشأ عن اشباعها الواو والياء والألف ، كما  
قال الشاعر :

كان في أنيابها القَرَنُفُول

يريد القَرَنُفُول . وكما قال الآخر :

لا عهد لي بنيضال

يريد بنضال . وكما قال :

أقول إذ خَرَّتْ على الكلكال

يريد الكلكل . فجاز للشاعر أن يشبع الفتحة قبل الألف  
المقصور ، فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود <sup>(١)</sup> .

ويتصل بهذا الخلاف ما ذهب إليه الكوفيون من أن « أفعل  
منك » لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى  
جوازه <sup>(٢)</sup> .

والحجاج في هذه المسألة عقلي صرف قائم على اعتبار الأصول  
النحوية وحدها ، ولا يظهر فيه شاهد شعري واحد . فقد احتج  
الكوفيون لذلك بقوة اتصال « مِنْ » به . فكان لذلك في المذكر  
والمؤنث والتثنية والجمع ، على لفظ واحد . وقال بعضهم لأن « مِنْ »

---

(١) انظر ، الأنصاف ص ٤٤٦ .

(٢) انظر ، المسألة (٦٩) من مسائل الخلاف .

تقوم مقام الاضافة ، ولا يجوز الجمع بين التنوين والاضافة (١) .

واحتج البصريون بأن الأصل في الأسماء كلها الصرف . فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل . و « أفعل منك » اسم فيجوز رده إلى أصله من الصرف للضرورة . واحتجوا على الكوفيين بأنهم يميزون في الضرورة ترك صرف ما أصله الصرف ، وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل . قالوا فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف ، وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل (٢) .

على أن القضية في كل هذه المسائل من الخلاف واحدة . ويظهر إجماعهم على أنه لا يجوز في الضرورة الخروج على الأصل . فالبصريون ، وإن كانوا قد اعتمدوا على فكرة الأصل ، فإن الكوفيين لم ينفكوا هم كذلك عن هذه الفكرة ، ولا يتوجه هجوم أي من الفريقين إليها . بل تظل الفكرة - رغم الخلاف - محافظاً عليها عند أصحاب الخلاف .

ومن المسائل المتصلة بهذا الباب - أعني اعتبار فكرة الأصل - ما ظهر من تصنيف للضرورات إلى حسنة وقبيحة . فتأنيث المذكر مثلاً يعد من قبيح الضرورة ، وليس كذلك تذكير المؤنث . لأن التذكير هو الأصل . ففي تأنيث المذكر خروج عن الأصل ، وفي تذكير المؤنث عودة إليه (٣) .

وقد عبر ابن السراج عن هذا المعنى بوضوح ، فقال : « اعلم أن أحسن ذلك ما ردد فيه الكلام إلى أصله » (٤) .

(١) انظر ، الأنصاف ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٢) انظر ، المصدر السابق ص ٢٨٨ .

(٣) انظر ، سر صناعة الاعراب ١٣/١ ، والخصائص ٤١٥/٢ .

(٤) الأصول ٦٩٤/٢ .



هذا التقسيم إذاً معتبر فيه فكرة الأصل . ولكن هذه الفكرة قد اضطربت في الدراسات النحوية المتأخرة ، لأن مسائل النحو في هذه الدراسات انتهت الى كونها تراثاً متراكماً تتلقفه كتب النحو جيلاً بعد جيل ، غير مراعى فيه في غالب الأحيان الأصول النحوية التي توجهت عليها هذه المسائل .

فقد توجهت مسألة التحسين والتضييع في الضرورة الشعرية عند المتأخرين عن اعتبارات لا تلزم عليها فكرة الأصل . ويظهر هذا من كلام السيوطي في هذه المسألة . قال : « الضرورة الحسنة ما لا يستهجن ولا تستوحش منه النفس ، كصرف ما لا ينصرف ، وقصر الجمع الممدود ، ومد الجمع المقصور . وأسهل الضرورات تسكين عين فعلة في الجمع بالألف والتاء ، حيث يجب الاتباع ، كقوله :  
فتستريح النفس من زفراتها

والضرورة المستقبحة ما تستوحش منه النفس ، كالأسماء المعدولة وما أدى إلى التباس جمع بجمع ، كرد مطاعم إلى مطاعيم أو عكسه ، فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام » (١) .

وقد أورد السيوطي عن بعض المتأخرين ، وهو حازم في منهاج البلغاء قوله : « وأشد ما تستوحشه النفس تنوين « أفعل من » . قال : وأقبح ضرراً الزيادة المؤدية لما ليس أصلاً في كلامهم ، كقوله :  
من حيث ما سلکوا أدنو فانظور  
أي انظر ... الخ » (٢) .

فهذا التصنيف للضرورة ابتعد عن فكرة الأصل التي دارت

---

(١) الاقتراح ، للسيوطي ص ١١ ، طحلب .

(٢) المصدر السابق ، ص ١١ طحلب .

عليها أبحاث المتقدمين . وهذا ظاهر من الأمثلة التي أوردها السيوطي . فقد جعل قصر الجمع الممدود في درجة واحدة مع مد الجمع المقصور . وهو بذلك يهمل الخلاف الواسع الذي قام في هذه المسألة على أساس فكرة الأصل .

وقد توجهت فكرة الأصل التي انبنت عليها فلسفة الضرورة الشعرية عن كلام سيبويه في هذا الباب . وبيان ذلك أنه قال في باب ما يحتمل الشعر : « وقد يبلغون بالمعتل الأصل ، فيقولون رادد في راد ، وضينوا في ضنوا ، ومررتم بجواري قبل قال قعنب بن أم صاحب :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضينوا »<sup>(١)</sup>

وقد عاود سيبويه هذا القول في مواضع أخرى . فقال : « إذا اضطروا في الشعر ، أجروه على الأصل ، كما قال الشاعر :  
أبيت على معاري واضحات بهن مَلُوب كدم العباطِ  
وقال الفرزدق :

فلو كان عبدالله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى مواليا

لما اضطروا إلى ذلك ، في موضع لا بد لهم فيه من الحركة ، أخرجوه على الأصل »<sup>(٢)</sup> .

وكذلك جعل منه قول الشاعر :  
الم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

(١) الكتاب ١/ ١٠ - ١١ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٥٨ ، ٥٩ .

فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل . وقال الكميت :

خريع دَوَادِيٍّ في ملعب تَأْزُر طَوْرًا وترخي الإزرا

اضطر فأخرجه كما قال ضَبَّتُوا (١) .

ومن ذلك قول سيبويه أيضاً في موضع آخر : « اعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على ادغامه ، أجروه على الأصل . . . وهذا النحو في الشعر كثير » (٢) .

فكأنما نص سيبويه بمثل هذا القول على أن الشاعر يرجع إلى الأصل في الضرورة وعلى هذا يتحصل كلام النحويين في هذا الباب .

ولكن توجيه كلام سيبويه ينبغي أن يتحصل في سياق فكره العام . فإن ذلك لا يتوجه عنده على ما توجه عليه عند النحاة .

فالأصل الذي أشار إليه سيبويه إنما هو مستوى من التعبير تجري فيه جميع أمثلة الصيغة مجرى واحداً . وكذلك القول في المعتل . فهو أيضاً مستوى من التعبير تجري فيه أمثلته على نحو واحد . والعلاقة بين المعتل والأصل حينئذ ، هي علاقة بين مستويين من التعبير .

فليس القول في ( ضَبَّن ) أنه أعاد إليها الحاجة الوزن الشعري الحركة التي كانت فيها قبل الادغام ، على ما جرى عليه الفكر النحوي . بل أجرى ( ضَبَّن ) مجرى لعب ورحم وعمل ، وما إليها مما يجري هذا المجرى من التعبير . ومن ثم عادت إليها الحركة

---

(١) الكتاب ٥٩/٢ ، ٦٠ .

(٢) المصدر السابق ١٦١/٢ .

المحذوفة ولو لم يكن لصيغة ( فَعِل ) في العربية أمثلة حاصلة في اللغة ، لما صح تصور بلوغ المعتل الأصل في هذا المثال .

ويمكن أن نمثل للعلاقة بين المعتل والأصل على هذا النحو :

رadd ← راد ← رadd

جالس

ذاهب

ناطق ... إلخ

ومن هذا التمثيل يظهر أن بلوغ المعتل الأصل قد انبعث عن نشاط جديد في اللفظ توجه عن انجذابه لمستوى آخر من التعبير معتبر فيه جالس وذاهب وناطق وما إليها . ومثل هذا يقال في سائر الأمثلة .

ويظهر الفرق بين سيبويه والنحويين فيما لا يقول فيه سيبويه بالأصل صراحة بل يجري فيه على ما اعتاده من القول بأجراء شيء مجرى شيء . قال في قول العرب عسى الغوير أبؤسا : « هذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان » <sup>(١)</sup> . أما كلام النحويين في هذه المسألة فيظهر فيه اعتبار الأصل المرفوض ، وهو الذي عاوده الشاعر <sup>(٢)</sup> .

ومن المسائل التي يظهر فيها الفرق بين سيبويه وغيره من النحويين مسألة صرف ما لا ينصرف . فقد قال سيبويه : « يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه من الأسياء ، لأنها أسياء كما أنها أسياء » <sup>(٣)</sup> . وقال المبرد : « كل شيء

(١) الكتاب ١/ ٤٧٨

(٢) انظر ، الخصائص ١/ ٩٨ .

(٣) الكتاب ١/ ٨ .

لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز ، لأن أصله كان الصرف فلما احتيج إليه رد إلى أصله « (١) » .

ويظهر هذا الفرق أيضاً من النظر في قول سيبويه : « الشاعر إذا اضطر أضمر في الكاف ، فيجرونها على القياس . قال الشاعر :  
وأم أوعال كَها أو أقربا  
وقال العجلاج :

فلا ترى بعلاً ولا حلائلاً      كَهْ ولا كَهْنٌ إلا حافظلاً  
شبهوه بقوله كَهْ وَلَنْ « (٢) » . فهذا الرجوع إلى القياس أساسه  
كما يظهر من كلام سيبويه التشبيه بما تجري الكاف مجراه من حروف  
الجر .

فظهر في كلام سيبويه الاعتداد بالعلاقة بين مستويين من التعبير  
أكثر من اعتداده بفكرة الأصل التي بناها النحويون على كلامه .

ويترب عن مراجعة النظر في فكر سيبويه مراجعة النظر في  
المسائل التي رتبها النحويون على اعتبار فكرة الأصل . وكثير من قضايا  
الخلافاً يمكن ترتيبها على كلام سيبويه من غير الوجه الذي رتبها  
النحويون عليه .

ولبيان ذلك أسوق شاهداً من قول الشاعر :

فأوفضن عنها وهي ترغو حشاشة      بذى نفسها والسيف عريان أحر  
فترك صرف عريان . وقد قال النحويون أنه لا ينصرف لأن مؤنثه

---

(١) الكامل ١/ ١٥٠ .

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٩٢ .

عريانة - والبصريون - على ما تقدم الخلاف - على أن ذلك غير جائز لأنه رجوع عن أصل إلى غير أصل .

ولكن يمكن النظر إلى فكر سيبويه من خلال هذا المثال . ففيه يتعلق ما ينصرف بما لا ينصرف ، أعني أنه تتمكن العلاقة بين ما ينصرف في غريان « وما لا ينصرف فيما يشبهه من ظمان وما يجري مجراه من هذا الباب . وقد أشار إلى ذلك المعري ، فقال عند قول البحرى :

في عارضِ عُرْيَانٍ لَمْ يَتَأَزَّرْ

« ترك صرف عريان للضرورة ، وكأنه يشبهه بما لا ينصرف ، نحو جريان وبابه » (١) .

وحينئذ يعود القول في هذه القضية إلى اعتبار العلاقة بين مستويين من التعبير . فلا يسوغ حينئذ اعتبار الزيادة أو النقصان الناشئين في الكلمة من الصرف أو عدمه أساساً للخلاف ، وهو الأساس الذي قام عن اعتبار الوزن الشعري وحده . فهذا القول يفضي إلى أن الوزن الشعري هو الذي اضطر الشاعر إلى حذف التثوين . والأمْرُ على غير ذلك . وإنما ترامى اللفظ إلى مجال مختلف عن المجال الذي كان متمياً إليه .



(٢) الضرورة الشعرية عند ابن جني :

يظهر في تاريخ النحو من أكبر مفكري القرن الرابع الهجري أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني . وقد ينوب ابن جني عن أبي علي الفارسي في بيان فكره . فقد دار عقله على منوال عقل أستاذه الفارسي الذي صحبه نحواً من أربعين سنة (٢) . وهما مسألتان فيهما عموم

(١) ميث الوليد ١١٧ .

(٢) انظر ، مقدمة سر صناعة الاعراب للمحققين .

القول على فكر ابن جني : انه فهم كلام سيويه في الضرورة الشعرية فهماً مختلفاً ، وأنه دار اتجاهه الفكري على فهمه للضرورة الشعرية أو دار فهمه للضرورة الشعرية على اتجاهه الفكري ، فلا اختلاف .

أما انه فهم سيويه فهماً مختلفاً ، فهذا ظاهر في أنه وجه كلام سيويه توجيهاً غير الذي أراه سيويه . على أن فكر سيويه كان قد تهيأ للمضي في طريق مختلف قبل أن يستلمه ابن جني ، منذ اتجه النحويون إلى التعليل العقلي وبناء مسائل النحو عليه . ففي كل مسألة توجيه من القياس يؤدي إليها <sup>(١)</sup> . وعلى هذا المعنى اتجه في عقل ابن جني قول سيويه : وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً .

فهو يفهم الوجه في كلام سيويه على أنه ما يؤدي إليه النظر العقلي من معنى لا اعتبار فيه للظاهرة اللغوية نفسها . يقول ، بعد أن ساق قول سيويه الذي سبق : « هذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكروهوا عليه .. ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك » <sup>(٢)</sup> .

فيظهر من هذا النص ما ادعينا عليه من اختلاف فهمه لسيويه وتوسعه في صرف الوجه من كلامه في الضرورة إلى ما وراء ذلك من مسائل النحو .

وقد ساق ابن جني عبارة سيويه في أكثر من موضع <sup>(٣)</sup> . وفي كل ذلك تظهر هذه الدعوى .

وقد أفرد ابن جني لذكر هذه العلل باباً من كتابه الخصائص ، وهو الباب الذي سماه « باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية » <sup>(٤)</sup> . يذهب فيه إلى أن علل النحويين هي أقرب إلى علل

(١) انظر ، الجزء السابق من هذا الفصل .

(٢) الخصائص ٥٣/١ ، ٥٤ .

(٣) انظر مثلاً ، الخصائص ٢١٤/١ ، ٢٩٥/٢ .

(٤) الخصائص ٤٨/١ وما بعدها .

المتكلمين منها إلى علل المتفقهين . وهو يعني بذلك أن النظر العقلي يمكن أن يحل وجوه الحكمة في المسائل النحوية ، على ما عليه علم الكلام وأساسه العلة والبرهان . وليس كذلك حديث علل الفقه ، إذ لا يستطيع النظر العقلي أن يفضي فيها إلى علل تتجاوز أمر الواضع الأول للشرعية . ووجوه الحكمة فيها خفية عنا ، فلا تعرف مثلاً علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من العدد . ومن ثم كان اختلاف علل النحو عن علل الفقه ، « فكله أو غالبه تدرك علته وتظهر حكمته » (١) .

هذا هو المعنى الذي تمكن من عقل ابن جني ، فأدار عليه نشاطه في بحث المسائل اللغوية ، على خطة ألا يتناول مسألة من هذه المسائل إلا أن يردّها إلى وجه من الصنعة تشتمل عليه . يقول : « ذلك أولى من أن تنقض الباب فيه ونعطي اليد عنوة به من غير نظر له ولا اشتغال من الصنعة عليه . ألا ترى إلى قوله : وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً . فإذا لم يخل مع الضرورة من وجه من القياس محمول ، فهم لذلك مع الفسحة في حال السعة أولى بأن يحاولوه » (٢) .

وقد عقد ابن جني تأليفه في الخصائص من أجل هذه الغاية ، فجعل موضع الغرض فيه « تقرير الأصول وأحكام معاقدها والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها » (٣) .

وعلى هذا المعنى دارت فكرته عن الاشتقاق الأكبر . وهو ، كما

(١) الاقتراح ص ٤٧ .

(٢) الخصائص ٢/ ٢٩٥ .

(٣) المصدر السابق ١/ ٧٧ .



حده ابن جني ، أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه . وإن تباعد شيء من ذلك عنه ، رد بلطف الصنعة والتأويل إليه ، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد « (١) .

وعليه أيضاً قامت فكرته في الباب الذي سماه باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني « (٢) . قال : « هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة قوي الدلالة على شرف هذه اللغة . وذلك أن نجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة ، فتبحث عن أصل كل اسم منها ، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه « (٣) .

وهكذا أيضاً فكرته عن امساس الالفاظ أشباه المعاني . كقولهم خضم وقضم . قال : فالخضم لاكل الرطب كالبطيخ والقضاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب . والقضم للصلب اليابس ، نحو قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك « (٤) .

وقد عقد ابن جني للقراءات الشاذة تأليفاً مستقلاً ، مضى فيه على نفس طريقته في التفكير ، فجعل « الغرض منه إبانة ما لظفت صنعته واغربت طريقته « (٥) . وهو يجري في هذا الكتاب على نحو واحد من التفكير يحاول فيه دائماً أن يوجد للقراءات الشاذة التي يتناولها وجهاً من القياس وحفظاً من الصنعة النحوية .

فمثال ذلك ما ذكره في قراءة « أفحكم الجاهلية يبغون « (٦)

(١) الخصائص ١٣٤/٢ .

(٢) انظر ، المصدر السابق ١١٣/٢ وما بعدها .

(٣) المصدر السابق ١١٣/٢

(٤) انظر ، المصدر السابق ١٥٢/٢ وما بعدها .

(٥) المحاسب ، لابن جني ٣٥/١ ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين .

(٦) سورة المائدة ، الآية ٥٠ .

يرفع الميم . قال : « ان له وجهاً من القياس وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة . وهو إلى الحال أقرب لأنها ضرب من الخبر . فالصفة كقولهم : الناس رجلان رجل أكرمت ورجل أهنت ، أي أكرمته وأهنته . والحال كقولهم : مررت بهند يضرب زيد ، أي يضربها زيد » (١) .

وعلى هذا النحو طريقته في التفكير . فهو لا يترك الصنعة النحوية لشيء . بل قد يتناول المسألة من مسائل النحو فيركب فيها غاية الشطط حتى يبدي فيها وجهاً من الصنعة وطريقاً من القياس . ومن ذلك مذهبه في قول الشاعر :

أيوم لم يُقَدَّرَ أم يوم قدر

بفتح الراء من الفعل المضارع المجزوم . فقد رفض القول بحذف نون التوكيد فيه للضرورة ، لأن ذلك في رأيه مخالف للقياس . اذ التأكيد من أماكن الاسهاب والاطناب ، والحذف من مواضع الإيجاز والاختصار . ولذلك ذهب في توجيهه إلى أن أصله بسكون الراء للجزم ، ثم نقلت حركة الهمز إلى الراء فقلبت ألفاً بسكونها وانفتح ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، فتحرك الألف لالتقاءهما ، فتنقلب همزة ... إلخ (٢) .

فهذه هي الدائرة التي يدور فيها فكر ابن جني . وظاهر فيها اعتداده بالقياس . والقياس عنده تعليلي جذلي قائم على المنطق العقلي وحده ، وقلما يعتد فيه بالظاهرة اللغوية نفسها . فقياس المعنى -

(١) المحتسب ، ١ / ٢١١ .

(٢) انظر ، سر صناعة الاعراب ١ / ٨٥ وما بعدها .

عنده - أقوى من قياس اللفظ وأوسع <sup>(١)</sup> . والألفاظ خادمة للمعاني وتنويه بها وتشريف منها <sup>(٢)</sup> .

وتظهر في فكر ابن جني أطراف متناقضة من القول في الضرورة الشعرية . ففيه اعتبار الوزن الشعري والأضطراب المفضي إلى الضرورة ، وفيه كذلك اعتبار الوجه الذي أوماً إليه سيبويه في باب الضرورة الشعرية ، على ما قام في عقل ابن جني ومضى بيانه . فهما قولان متدافعان: اعتبار الوزن الشعري يفضي إلى القول بقصور الشاعر وضعف لغته . واعتبار الوجه فيها يؤدي إلى القول بحكمة الشاعر وأخذه بناصية اللغة .

وقد ظهر هذان المعنيان معاً في كلام له شبه فيه الشاعر بالفارس الذي يمتطي جواداً جامعاً بغير لجام ، أو الذي يسلك إلى الحرب طريقاً غير مأمون . فالشاعر في ذلك كأنه يستشرف على آفاق لم يردها أحد سواه . وفي ذلك سمو الشاعر وتغطره . ولكن تبقى مع ذلك فكرة الضرر التي لازمت الضرورة ، ولم تنفك عنها الدراسات النحوية .

وهذا هو قول ابن جني في هذا المعنى : « متى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبجها وانخرق الأصول بها ، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه ، وإن دل من وجه على جوره وتعسه ، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخطئه ، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته . بل مثله في ذلك عندي مثل مجرى الجموح بلا لجام ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام . فهو وإن كان ملوماً في عنفه وتهالكة ،

(١) انظر ، الخصائص ١/ ١٠٩ .

(٢) انظر ، المصدر السابق ١/ ٢١٧ .

فانه مشهود له بشجاعته وفيض مته : الاتراه لا يبجل أن لو تكفر في  
سلاحه ، أو اعتصم بلجام جواده ، لكان أقرب إلى النجاة وأبعد عن  
الملحاة . ولكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله ، ادلالاً  
بقوة طبعه ودلالة على شهامة نفسه « (١) .

وهذا المعنى الذي أوماً إليه ابن جني كان من شأنه أن يجري  
البحث في الضرورة الشعرية مجرى مختلفاً ، لولا أن جاء في سياق  
سيطرت على النحوفيه مقولة القياس التي مبنها على الحجج  
العقلية ، فأدارت فيه البحث في دائرة لا يتخطاها .

ويظهر تشتت ابن جني دائماً بين هذين المعنيين . فاعتبار الوزن  
الشعري يجعله يميل على الضرورة فيما لا يستطيع أن يجد له وجهاً من  
القياس ، كما يظهر من قوله في قول الشاعر :

له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير

قال : « يجب عندي وينبغي ألا يكون لغة لضعفه في القياس .  
ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل ولا مذهب الوقف . أما  
الوصل فيوجب اثبات واوه كلفيتهو أمس . وأما الوقف فيوجب  
الاسكان كلفيته وكلمته . فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن لا  
لغة » (٢) .

فهذا يظهر منه أن الضرورة الشعرية من أسباب الوزن  
الشعري الذي يضطر الشاعر إلى مخالفة القياس .

ولكن ابن جني لا يذهب إلى أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه

---

(١) الخصائص ٣٩٢/٤ .

(٢) المصدر السابق ٣٧١/١ .

مندوحة . فهو لا ينكر أنهم قد يدخلون تحت الضرورة مع قدرتهم على تركها<sup>(١)</sup> . ولكنه فسر ذلك بأنهم إنما يعدونها في مثل هذه المواضع لوقت الحاجة إليها<sup>(٢)</sup> .

وهذا بعينه ما يقضي إلى التناقض ، لأن اعتبار الوزن الشعري في الضرورة يقضي إلى القول بالاضطرار . والقول بالسعة يناقض القول بالاضطرار . قال : « إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أنسابها واعتياداً لها وأعداداً لذلك عند وقت الحاجة إليها . ألا ترى إلى قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنباً كله لم أصنع  
فرفع للضرورة ، ولو نصب لما كسر الوزن . وله نظائر<sup>(٣)</sup> .  
فظهر في كلامه الضرورة والسعة معاً . وهما معنيان متدافعان ما لم  
تبعد فكرة الوزن عن باب البحث في الضرورة .

ورجع القول من هذا كله ما قدمناه من أن ابن جني قد أدار فكر  
سبويه في الضرورة الشعرية في دائرة مختلفة ، وفي هذه الدائرة انتهى  
نشاطه العقلي وتناوله للمباحث اللغوية جميعاً .

---

(١) انظر ، الخصائص ٣ / ٦١ .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ٣ / ٣٠٣ - ٣٠٤ .



## الفصل الثالث

### الضرورة الشعرية والوزن الشعري

جمهور النحويين على أن الضرورة الشعرية هي « ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة ، أم لا »<sup>(١)</sup> . ومعنى ذلك أنه ليس معتبراً في الضرورة الشعرية أن يؤدي إليها الوزن الشعري . فقد تقع الضرورة في الشعر من غير اضطرار الوزن إليها .

والشواهد الشعرية تدل على أن الشعراء يخرجون على مستوى الاستعمال المطرد في اللغة دون أن تدعوهم الى ذلك حاجة الوزن الشعري . بل يظهر من هذه الشواهد أنه لا علاقة - البتة - بين الضرورة الشعرية والوزن العشري .

فمن ذلك مثلاً قول الشاعر :

أبيت على معاري واضحات بهن مكوب كدم العباط<sup>(٢)</sup>

فقد أجرى الشاعر المعتل - وهو معاري - مجرى الصحيح في اظهار الحركة عليه ، وكان القياس معار . وهذا لا يضطره إليه الوزن الشعري . أما ما ادعاه بعض النحويين من أن الذي حمله على مخالفة القياس كراهة الزحاف ، فقد رده المعري بقوله : « هذا قول

(١) خزانة الأدب ١/ ١٥ ، والفرائر للأوسي ٦ .

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٥٨ ، والخصائص ١/ ٣٣٤ .

ينتقض ، لأن في هذه الطائفة أبياتاً كثيرة لا تخلو من زحاف ، وكل قصيدة للعرب غيرها على هذا القرى . وكذلك قوله :

عرفتُ بأجدثِ فنعافِ عرقِ      علاماتِ كتجبيرِ الناطِ  
فيه زحافان من هذا الجنس ، ثم يجيء في كل الأبيات إلا أن يندر شيء <sup>(١)</sup> .

ومثل هذا أيضاً قول الراجز :

إذا اعوججن قلت صاحبُ قوم      بالدو أمثال السفين العموم  
وبعض النحويين لا يرى هذا جائزاً وينشد : قلت صالح قوم <sup>(٢)</sup> . والذين يحتجون له يزعمون أنه أراد أن يعادل بين الجزئين ، لأن قوله « حِبْ قوم » في وزن قوله « نِلْ قوم » . وهذا يشبه ما ادعوه في قول الشاعر :

أبيت على معاري واضحات . . . البيت <sup>(٣)</sup>

ولشبهت عدم الاضطراب في هذه الشواهد وغيرها قال ابن جني :  
ان العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة . . . ألا ترى إلى قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعي      عليّ ذنباً كله لم أصنع  
فرفع للضرورة ، ولو نصب لما كسر الوزن . وله نظائر <sup>(٤)</sup> .

(١) رسالة الغفران ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

(٢) انظر الشتمري على شواهد الكتاب ٢/ ٢٩٧ .

(٣) رسالة الغفران ٣٦٩ .

(٤) الخصائص ٣/ ٣٠٣ - ٣٠٤ .



ومن نظائره أيضاً قول الشاعر :

فزججتها بمزجة زج - القلوص - أبي مزاده

فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ، مع قدرته على أن يقول : زج القلوص أبو مزاده ، « فارتكب ها هنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها » <sup>(١)</sup> . قال البغدادي : « قول العيني إن قائله ليس له عذر في هذا إلا من الضرورة لأقامة الوزن ، صادر عن غير روية وفكر » <sup>(٢)</sup> .

وقد ألح ابن جني على بيان هذا المعنى ، فقال في غير هذا الموضع : « تراهم يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها . . . فمن ذلك قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنباً كله لم أصنع  
أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع ، ولو نصب لحفظ  
الوزن وحى جانب الاعراب من الضعف . وكذلك قوله :

لم تتلف بفضل مثرها دعدو ولم تغد دعدو في العلب  
كذا الرواية بصرف دعد الأولى . ولو لم يصرفها لما كسر وزناً  
وأمن الضرورة أو ضعف إحدى اللغتين . وكذلك قوله :

أبيت على معاري فاخرات بهن ملوب كدم العباط  
هكذا أنشده : على معاري باجراء المعتل مجرى الصحيح  
ضرورة . ولو أنشد : على معارٍ ، لما كسر وزناً ولا احتمل

(١) الخصائص ٢/٤٠٦ .

(٢) خزانة الأدب ٢/٢٥٢ .

ضرورة» (١) .

من كل ذلك يظهر أن الضرورة الشعرية لا ارتباطها بالوزن ولا تتحدد به ، وإنما تتحدد بماهية الشعر نفسه من حيث هو مستوى من التعبير يختلف عما عليه سائر الكلام . فللشعر تركيبات لغوية تختص به . وهذه هي محل الضرورة .

والحق أن هذا هو تعريف النحويين الذين أحاطوا بالمسألة من أكثر جوانبها . قال أبو حيان : « يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيههم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثري . وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام . ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه . وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره » (٢) .

وقد نبه ابن عصفور على هذا المعنى أيضاً في مقدمة كتابه في الضرائر ، فقال : « أجازت العرب في الشعر ما لا يجوز في الكلام ، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه ، لأنه موضع ألفت فيه الضرائر . دليل ذلك قوله :

كم بجوده مقرفاً نال العلى وكريمٌ بخله قد وضعه

في رواية من خفض مقرفاً . ألا ترى أنه فصل بين كم وما أضيفت إليه بالمجرور . والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوازه الشعر ، مع أنه لم يضطر إلى ذلك ، إذ يزول عن الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه » (٣) .

(١) الخصائص ٦١/٣ .

(٢) الأشباه والنظائر ١ ٢٢٤ .

(٣) الضرائر لابن عصفور ورقة ٢٦٩ - ٢٧٠ .

وقد سمي سيبويه باب الضرورة - على خلاف ما عليه النحويون جميعاً - بباب ما يحتمل الشعر . ولهذا التسمية وجه من الوقوف على فكر سيبويه قد مضى بيانه <sup>(١)</sup> . ولكن المعنى الذي نظر إليه النحويون حين نفوا العلاقة بين الضرورة والاضطرار مأخذه من هذه الجهة . وقد دل سيبويه بذلك على أن الشعر له نحو مختلف عما للكلام لا يرتبط به اضطرار الوزن الشعري ، بل يتصل ذلك عنده بطبيعة الشعر نفسه .

والذي يدل على أن الضرورة الشعرية لم يكن معتبراً فيها الوزن الشعري أنهم ساووا بين الشعر والأمثال من جهة الضرورة ، فأجازوا في الأمثال ما أجازوا في الشعر . حكى البغدادى عن ابن بري أن « الأمثال تنزل منزلة المنظوم » <sup>(٢)</sup> .

والذي رأيت علماء العربية يجمعون عليه في تعليل إجراء الأمثال مجرى الشعر كثرة الاستعمال . قال المبرد : « الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها » <sup>(٣)</sup> . وقال أبو العلاء : « المثل يجوز فيه ما يجوز في ضرورة الشعر ، لأن استعماله يكثر » <sup>(٤)</sup> . وهذا الرأي نقله ابن جنى أيضاً ، وحكاه عن شيخه الفارسي . قال : « على أن الأمثال عندنا ، وإن كانت منشورة ، فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك . قال أبو علي : لأن الغرض في الأمثال إنما هو التيسير ، كما أن الشعر كذلك . فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر الفصل الأول من هذا البحث .

(٢) خزائن الأدب ٩٢/٢ .

(٣) للقتضب ٢٦١/٤ .

(٤) عبث الوليد ١٩١ .

(٥) المحتسب ٧٠/٢ .

وكننت قد تتبعت هذه المسألة عند علماء العربية ، فلم تفضي بي إلا إلى طريق مسدود . فإن القول بكثرة الاستعمال لا يظهر فيه الوجه بمساواة الأمثال للشعر ، فإنهم لم ينظروا إلى هذا المعنى في بحث الضرورة الشعرية .

وأكثر الأمثال بابها الشعر ، غير أن هذا القول لم يتوجه عليه بحث القدماء لهذه المسألة . ولكن القول بكثرة الاستعمال فتح باباً آخر في توجيهها . فإن لذلك وجهاً من البحث في الضرورة الشعرية يظهر من تتبع كلام النحويين فيما يكثر استعماله في اللغة . قال سيويه : « الشيء إذا كثر في كلامهم ، كان له تحويل لغيره مما هو مثله . ألا ترى أنك تقول : لم أكُ ، ولا تقول لم أكن ، إذا أردت أقل . وتقول : لا أذكر ، كما تقول : هذا قاصر . وتقول ، لم أبل ، ولا تقول : لم أرم ، تريد أرام . فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره » (١) .

فهذه الفكرة ينبغي أن يعول عليها في بحث الضرورة الشعرية . وأعني بذلك الاعتبار في الشعر ، بما هو معتبر في الأمثال وما يكثر استعماله من اللغة ، من أن له نحواً ليس لغيره مما هو مثله . فهذا هو المعنى الثابت في الضرورة الشعرية ، وبه تتساوى الأمثال والشعر جميعاً .

على أن فكرة الضرورة الشعرية قد جرت في الدراسات العربية على أن يوصى إليها معنيان : الوزن والقافية . فالضرورة قد تكون ضرورة الوزن ، كقوله :

إذا جاوز الاثنين مر فإنه بنث وتكشير الوشاة قمين

(١) الكتاب ١/ ٣١٠ .

فقطع ألف الوصل<sup>(١)</sup> . أو ضرورة القافية ، كقول زهير :  
ثم استمروا وقالوا ان مشربكم ماء بشرقي سلمى قيد أوركك  
احتاج للقافية فكك الادغام<sup>(٢)</sup> .

ولذلك جرى تعريف الضرورة على هذين الاعتبارين . قال ابن السراج : « ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه أو إبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل أو تأنيث مذكر على التأويل »<sup>(٣)</sup> . وقال غيره : « الشعراء تقلب اللفظ وتزيل الكلام على الغلط أو على طريق الضرورة للقافية أو لاستقامة الوزن »<sup>(٤)</sup> .

فصح للبحث في الضرورة الشعرية هذان الاعتباران . ولذلك كانت ترد إليهما جملة التصنيفات التي أقامها النحويون في هذا الباب ، كالحذف والزيادة والتقديم والتأخير وما إلى ذلك . فهذه التصنيفات إنما تنظر إلى اعتباري الوزن والقافية ليس غير .

ويتقرر - على هذا - القول بأن البحث في الضرورة الشعرية لم يكن إلا ضرباً من الأخذ في باب الجدل في ماهية الشعر . فتعريف الشعر ؛ على ما استقرت عليه الدراسات العربية ، ينظر إلى هذين الاعتبارين ، أعني الوزن والقافية . ومن ثم ساغ لبعض النحويين أن يقول : « الشعر نفسه ضرورة »<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر النوادر ص ٢٠٤ والمفصل للزغشري ٣٥٦ .

(٢) الكامل ٣٣٦/١ والنوادر ص ٣٠ ، والمقرب لابن عصفور ١٥٦/٢ .

(٣) الأصول ٦٩٣/٢ .

(٤) تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ١٥٤ .

(٥) الاقتراح ص ١٢ .

ولكن هذا القول يقع على معان كثيرة . فقد يكون الشعر ضرورة لأنه ضرب مختلف من الكلام ، لأن الشاعر لا يركب فيه مركباً ذلولاً عما عليه الكلام . فالشعر غاية متعالية يناهض النشاط التعبيري فيها ما تهيا له من طرائق التعبير التي يتعاطاها أبناء اللغة في كلامهم . ومن ثم كان الشعر نفسه خروجاً عما عليه النثر .

فقد أدرك القدماء أن الشعر إنما هو استشراف على آفاق جديدة في اللغة « لما يتولد فيها بعد مرة ، وإن المولد لها قرائح الشعراء الذين هم أمراء الكلام بالضرورات التي تمر بهم في المضايق التي يدفعون إليها عند حصر المعاني الكثيرة في بيوت ضيقة المساحة والاعنات الذي يلحقهم عند إقامة القوافي التي لا يحيد لهم عن تنسيق الحروف المتشابهة في أواخرها . فلا بد أن يدفعهم استيفاء حقوق الصنعة الى عسف اللغة بفنون الحيلة . فمرة يعسفونها بازالة أمثلة الأسماء والأفعال عما جاءت عليه في الجبلية ، لما يدخلون من الحذف منها أو الزيادة فيها . ومرة بتوليد الألفاظ على حسب ما تسمو إليه همهم عند قرص الأشعار » (١) .

وهنا تظهر الضرورة مرادفة للشعر من كل الوجوه . فيها يتميز الشعر عن الكلام . فهي تدخل من هذه الجهة في جوهر الشعر ، باعتبارها من أهم خصائصه . فالضرورة ضرب من ضروب التوليد في اللغة يثري بها الشاعر اللغة وينحو بها نحواً جديداً .

ولكن الضرورة لا تتسع في معناها لتشمل كل ضروب التعبير الشعري . فهناك أوجه من التعبير يشترك فيها الشعر والكلام . والضرورة الشعرية تخرج عن هذه الحدود ، إذ إنها مخصوصة بالشعر

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ، نقلاً عن فصول في فقه العربية ص ١٦٥ .

دون الكلام . ولعل هذا هو المعنى الذي يقع عليه قول ابن عصفور السابق « الشعر نفسه ضرورة » .

هذا المعنى - كما سبق - هو ما يعزى إلى جمهور النحويين في الضرورة . وقد ذهب ابن مالك إلى أن الضرورة « ما ليس للشاعر عنه مندوحة »<sup>(١)</sup> . فما لا يؤدي إليه الوزن والقافية ، لا ضرورة فيه عنده . وعلى هذا قول الشاعر :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار يُجَدِّعُ  
وقول الآخر :

وليس اليرى للخل مثل الذي يرى له الخل أهلاً أن يعدّ خليلاً  
وقوله :

فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة يتقصعُ  
دخلت « أل » في كل ذلك على الفعل ، وهي لا تدخل إلا على الأسماء . وذلك عنده جائز في الاختيار . فهو غير مخصوص بالضرورة لامكان أن يقول الشاعر : صوت الحمار يجدد ، وما من يرى للخل ، والمتقصع . وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار »<sup>(٢)</sup> .

ولم يرتب ابن مالك قوله بوقوع هذه التركيبات في الكلام على ثبوت الرواية به عنده ، بل جعل من الوزن الشعري نفسه دليلاً عليه . فلأن الوزن الشعري لا يؤدي إلى دخول « أل » على الفعل ،

(١) خزنة الأدب ١٥/١ ، والاقتراح ص ١٢ ، والضرائر للأوسى ص ٦

(٢) خزنة الأدب ١٥/١ .

ثبت عنده أن الشعر لا يختص به .

وعندي أن هذا هو ما عول عليه ابن مالك أيضاً في توجيه كثير من الضرورات على أنها لغات لبعض العرب وليست ضرورات <sup>(١)</sup> .

وقد ذهب بعض شراح سيبويه في قول الشاعر :

ألم يأتك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بنسي زياد

بإثبات الياء في حال الجزم ، إلى أنها « لغة لبعض العرب ، يجررون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله » <sup>(٢)</sup> . وهذا قول الزجاج وتبعه الأعلام <sup>(٣)</sup> ولكن هذا القول مردود بأنه لا سند له <sup>(٤)</sup> .

وعندي أن الذي دفع إلى هذا القول إمكان أن تصح الرواية في البيت بحذف الياء . قال ابن جني : « رواه بعض أصحابنا ( يعني من البصريين ) ألم يأتك على ظاهر الجزم » <sup>(٥)</sup> . فقد ثبت حينئذ أن اعتبار الوزن هو الذي أفضى إلى ترتيب القول بأنه لغة ، لأن الضرورة - على معنى الاضطرار - غير ثابتة فيه ، ولأنه ليس له سند من الرواية .

وقد رد أبو حيان مذهب ابن مالك في الضرورة الشعرية ، فقال : « لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الاجاء إلى الشيء ،

---

(١) انظر مثلاً مغني اللبيب ص ٢٧٧ حيث ذهب ابن مالك إلى أن رفع المضارع بعد « لم » لغة لا ضرورة .

(٢) الشتمري ٦٠/٢ .

(٣) خزائن الأدب ٣/ ٥٣٤ .

(٤) انظر المصدر السابق .

(٥) سرمناعة الأعراب ٨٩/١ .



فقال : انهم لا يلجؤون إلى ذلك ، إذ يمكن أن يقولوا كذا . فعل  
زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها  
ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب « (١) » .

وبمثل هذا القول رد البغدادي أيضاً ما ذكره ابن مالك في قول  
الشاعر :

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار  
من أن ما في البيت ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول :  
ألا يكون لنا خل ولا جار . قال البغدادي : « إذا فتح هذا الباب لم  
يبق في الوجود ضرورة . وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على  
خلاف ما عليه النثر » (٢) .

وقد أبطل الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك هذا المذهب من  
وجه :

أحدها : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المتزع وعلى إهماله في  
النظر القياسي جملة ، ولو كان معتبراً لنبهوا عليه .

الثاني : أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في  
الموضع غير ما ذكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها  
غيره . ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرور العقل . . . وإذا وصل الأمر  
إلى هذا الحسد أدى أن لا ضرورة في شعر عربي . وذلك خلاف  
الإجماع . وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما  
تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير

(١) الاشباه والنظائر ١/ ٢٢٤

(٢) خزنة الأدب ٢/ ٤٠٦ .

ذلك بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة .

الثالث : أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال . ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة ، لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ . وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال .

الرابع : أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيع المزاخفون غيره أو العكس فتركب الضرورة لذلك <sup>(١)</sup> .

إلا أن طبيعة الفكر النحوي كانت تحمل الجرثومة التي انشق عنها هذا الخلاف . وبيان ذلك أن مصطلح الضرورة قد أريد به مناظرة مسائل النحو بمسائل الفقه وتنزيلها عليها . ومن ثم ظهر في بحث الضرورة الشعرية مصطلح الرخصة . وسيقت معه بعض التعبيرات التي لا تصلح أحكاما على الشعر ، كقولهم : أباحوا للشاعر ، ويجوز للشاعر وغيرها <sup>(٢)</sup> . فالضرورة والرخصة والاباحة والجواز ، كل أولئك مما نوظرت به مسائل النحو بمسائل الفقه .

وعلماء الأصول يقسمون الحكم إلى رخصة وعزيمة . فالرخصة ما شرع لعذر شاق استثناء من أصل كلي مع الاقتصار على موضع الحاجة فيه <sup>(٣)</sup> . وفي المقابلة بين العزيمة والاضطرار اعتبار ظاهر لمسألة الارادة . ومن هذا الباب تأدى النحويون إلى اعتبار الوزن الشعري في مسألة الضرورة الشعرية ، وجعلوا الحكم النحوي ينقسم - على

(١) انظر خزانة الأدب ١٥/١ والضرائر للألومي ٨٦

(٢) انظر مثلاً ابن رشيق في العمدة ، باب الرخص في الشعر ٢/٢٦٩ وما بعدها .

(٣) انظر أصول الفقه للخفري ص ٦٥ .

غرار الحكم الفقهي - إلى رخصة وغيرها . « فالرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر . وقد يلحق بالضرورة ما في معناها ، وهي الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج » (١) .

وقد أدى الخلط بين النحو والفقه إلى تنزيل كثير من مسائل الضرورة الشعرية على أحكام الضرورة الشرعية . ومن هذه الأحكام أن ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ويقتصر المضطر على موضع الحاجة فيها (٢) . فهذا حكم شرعي ، ولكن النحويين طبقوه على المسائل النحوية . قال السيوطي : « ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها . ومن فروعه : إذا دعت الضرورة إلى منع صرف المنصرف المجرور ، فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة عند الفارسي ، لأن الضرورة دعت إلى حذف التنوين ، فلا يتجاوز محل الضرورة بإبطال عمل العامل » (٣) .

فظاهر في هذه المسألة الاعتبار بالأصول الفقهية . ووجه الخطر في ذلك ما يؤدي إليه من نتائج تتعلق بمسائل اللغة . فآثر الأصول الفقهية على مسائل اللغة إيجابياً ، أعني أن ترتيب النتائج على هذه الأصول لا يظهر فيه النظر إلى منطق اللغة نفسها ، باعتبارها الظاهرة موضوع النظر ، فهذا يؤدي إلى نتائج مجافية لطبيعة الظاهرة .

فأخطر ما يمكن أن يؤدي إليه البحث في اللغة اخراج بعض الظواهر اللغوية كلية من عداد النظر ، باعتبارها خروجاً على اللغة نفسها ، وهي الثمرة التي يجنيها القول باللحن في بعض الظواهر اللغوية . فإطلاق هذا الوصف على بعض التعبيرات اللغوية فيه القول

(١) الاقتراح ص ١١

(٢) انظر نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحلي ص ٢٤٠ .

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٥ .

بأنها لم تظهر ظهوراً طبيعياً في أحضان اللغة نفسها ، لأنه حكم بقطع الصلة بينها وبينها أو عدم الانتفاء . وبعض هذه الأحكام إنما هو ثمرة الاعتداد بالأصول الفقهية .

فقد أنكر بعض أهل النظر ، مثلاً ، قول الشاعر :

عليّ ذنباً كله لم أصنع

« فلم يجزه في كلام ولا شعر . وقال لا ضرورة في هذا لأن المنسوب بزنة المرفوع ، فلو نصب لم ينكسر الشعر » (١) . فهذا القول لم يتوجه عن النظر للظاهرة موضوع البحث ، فيعتد بورود الرواية والسماع فيها ، بل توجه عن منطق أصول الفقهية . فالضرورة - ثمة - رخصة لا تجوز إلا عند الاضطرار .

ومن ذلك أيضاً الاعتبار في الضرورة بأخف الضررين . وهذا الأصل يظهر في قول ابن جني بالحمل على أحسن الأقبحين . قال : « وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب احدهما ، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشاً » (٢) . فهذا حكم فقهي كان له أثر ظاهر على مسائل نحوية .

من هذا يظهر أن اعتبار الوزن الشعري في الضرورة الشعرية إنما جاء من وضع مسائل اللغة في غير بابها . وهذا من الأمور التي خلط فيها التحويون خلطاً ظاهراً . لأن اللغة ظاهرة انسانية الاعتبار الأول فيها الانسان الناطق بها . وإنما هي خلق إنساني تتجلى فيه الارادة الانسانية باعتبارها مظهراً من مظاهر التعبير عن الإنسان .

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرآن القبرواني ص ٧٦ تحقيق المنجي الكعبي .

(٢) الخصائص ١/ ٢١٢ .

ولكن الدراسات النحوية لم تخلص في بحث الضرورة الشعرية  
مما ألقى إليها من اعتبارات فقهية ، فاقترنت بالعجز وقصور لغة  
الشاعر والقبح وما إلى ذلك . وترامت في النحو هذه الاعتبارات من  
جيل إلى جيل حتى انتهت مسألة الضرورة على يد النحلة إلى مجال ضاق  
فيه أفق البحث ، فانتصرت فكرة الوزن على كل شيء عداها .

على أن أخطر ما أدت إليه هذه الفكرة على الإطلاق الفصل بين  
الشعر والقرآن فصلاً قاطعاً ، لأن تحديد الضرورة بعنصري الوزن  
والقافية اللذين يتحدد بهما الشعر، قطع أي مجال للقول بالضرورة في  
القرآن ، وهو يتعالى على الوزن والقافية وما يؤديان إليه من القول  
بعجز التعبير عن استيفاء حقوق الصنعة .

ولكن الضرورة تتعالى على الوزن والقافية والاضطرار جميعاً .  
وهنا محل لمراجعة كثير من أمور النظر في هذا الباب .

## الفصل الرابع

### الضرورة الشعرية : علاقتها بالعمل الأدبي

تسمية النحويين لظاهرة الخروج في الشعر على الاستعمال المطرد في اللغة بالضرورة ، فيه أن الضرورة اضطرار أو عجز لا نصيب لها من الإرادة الشعرية في شيء وفيه كذلك عدم الاعتداد بالظاهرة التي تنشأ من طبيعة اللغة ، باعتبارها مظهراً من مظاهر النمو المستمر فيها . أما هذا البحث فيقف من ظاهرة الضرورة الشعرية على وجه مخالف لهذا المعنى . فالضرورة الشعرية إنما هي أقوى مظهر للإرادة الشعرية ، وفيها تتجلى روح الأديب وفرديته ، وبها يظهر المعنى الذي يدور عليه النص الأدبي باعتباره كلاً متكاملأ . وإذا كان هناك معنى ينبغي أن تؤخذ عليه الضرورة ، فهو معنى اللزوم الذي لا يغني فيه شيء عن الظاهرة نفسها . فهي ضرورة للعمل الأدبي لا يتم تمامه إلا بها .

وظاهر بذلك أن هناك اختلافاً كلياً بين وجهتي النظر : الوجهة النحوية ووجهة النظر الأسلوبية التي ينبنى عليها هذا البحث وأساسها الاعتداد بالظاهرة اللغوية .

وعندي أن هذا الاختلاف إنما يرجع في أصله إلى طبيعة التباين بين النحو والظاهرة الشعرية نفسها . وذلك لأن اللقاء بين النحو

واللغة ، بعد طبقة النحويين الأوائل خاصة ، كان لقاء بين ثقافتين متباينتين : ثقافة الأعاجم التي أخلص لها النحويون بطبيعة انتباههم ، وكان أكثرهم من الموالي ، والثقافة العربية التي أخلص لها الشعراء الذين عاشوا هذه الثقافة وأثريوا لبانها .

وتؤرخ الخصومة بين النحويين والشعراء للصراع بين هاتين الثقافتين ، أو هذين النوعين المختلفين من التفكير . ومن حمل لواء هذه الخصومة من النحويين عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي الذي اشتهرت أخبار الخصومة بينه وبين الفرزدق وكان ابن أبي اسحاق من الموالي ، فقال الفرزدق يهجوهُ :

فلو كان عبدالله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى مواليا<sup>(١)</sup>

وكان عبدالله بن أبي اسحاق قد اعترض على الفرزدق في قوله :

وعض زمان يابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا أو مجلف

فقال ابن أبي اسحاق : « على أي شيء رفعت مجلفاً ، قال :

على مايسوؤك »<sup>(٢)</sup> وهذه الاساءة التي يقصده الفرزدق بها إساءة حقيقية ، أو هي إساءة في الصميم ، بحكم ما هنالك من صراع خفي يحمل فيه الفرزدق لواء الظفر للثقافة العربية التي اندفعت في طريق اندحارها حين سلم الشعراء لغيرهم هذا اللواء .

ويروى أن الفرزدق حين مدح يزيد بن عبد الملك بالشعر الذي

منه قوله :

مستقبلين شمال الشام تضرينا بحاصب كنديف القطن منشور

---

(١) انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص ١٨ وخزانة الأدب ١/ ١١٥ .

(٢) الموشح ، ص ١٦١ .

على عماثنا يلقي وأرحلنا . على زواحف تزجي غمارير  
 قال ابن أبي اسحاق : « أسأت ، إنما هي رير ، وكذلك  
 قياس النحو في هذا الموضع »<sup>(١)</sup> فيروى أنه لما بلغ الفرزدق اعتراض  
 عبدالله بن أبي اسحاق عليه ، قال : « أما وجد هذا المتفخخص الخصمين  
 ليبيتي مخرجا في العربية ، أما اني لو أشاء لقلت : على زواحف نزجيتها  
 محاسير ، ولكنني لا أقوله »<sup>(٢)</sup> .

وكلام الفرزدق يشرح أشياء أساسية في طبيعة الظاهرة  
 الشعرية . فإن التعارض بين التعبير الشعري والنحو لم يكن مرجعه  
 ضعف الشاعر ولا قصور لغته ، بل ان هذا التعارض أساسه الارادة  
 الشعرية نفسها . وهذا ظاهر في قول الفرزدق ، لو أشاء لقلت كذا  
 ولكنني لا أقوله .

وتفسير ذلك أن النحو لا ينهض بالوفاء بالمطالب التي يريد أن  
 يبلغها الشعر . فتمسك الفرزدق بشعره ، بل ونضاله من أجله ، إنما  
 تتصل أسبابه بقضية الشعر باعتباره تعبيراً عن روح الشاعر . فكأنه  
 يتمسك بما يجده أوفق به وأوفى بالتعبير عن مطالبه الروحية . أما  
 مطالب النحو التي تتمثل في موقف ابن أبي اسحاق فهي غريبة  
 وأجنبية عن المنطق الشعري . وعلى هذا يمكن القول بأن موقف  
 الفرزدق إنما هو موقف من يزود عن اللغة والشعر كائناً أجنبياً يريد أن  
 يمتد إليهما بالغزو .

وقد عبر بعض الشعراء ، وهو عمار الكلبي ، عن طبيعة هذا  
 الصراع بقوله : وقد عيب عليه بيت من شعره :

(١) طبقات ابن سلام ص ١٧ .

(٢) خزائن الأدب ١/ ١١٦ .



ماذا لقينا من المستعربين ومن  
ان قلت قافية بكرة يكون بها  
قالوا لخت ، وهذا ليس منتصباً  
وحرضوا بين عبدالله من حق  
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم  
ما كل قولي مشروحاً لكم فخذوا  
لان أرضي أرض لا تشب بها  
قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا  
بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا  
وذاك خفض ، وهذا ليس يرتفع  
وبين زيد فطال الضرب والوجع  
وبين قوم على اعرابهم طبعوا  
ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا  
نار المجوس ولا تبنى بها البيع<sup>(١)</sup>

والحق أن هذا الشعر قد تعمق أساس القضية بين النحويين  
والشعراء ، فاهوة بين الفريقين متسعة ، وأغراض كل منهما متباينة .  
فهؤلاء قوم مطبوعون على اعرابهم ، وأولئك قوم إنما يحتالون  
لنطقهم . ثم انه يشبه أن يكون صراعاً يفسره اختلاف الدم باختلاف  
الأجناس ، فهو صراع بين أرض تشب بها نار المجوس وأرض لا تشب  
بها نار المجوس . هو إذاً صراع بين ثقافتين متباينتين ومطلبين  
متباينين .

هذا - عندي - هو أساس قضية الصراع بين الشعراء والنحاة  
الذي تمخض عن لقاء العرب بالموالي . فالشاعر يتكفل بحياة اللغة  
وديمومتها ، والنحوي ، وهو يحتال لمنطقه ، يريد السيطرة على اللغة  
ولا يستطيع ملاحقتها في تدفقها المستمر ، فيسعى إلى تجميدها  
وامساكها على وضع لا يتغير . الشاعر يبحث عن مطالبه والنحوي  
يبحث عن مطالبه ، وهي مطالب لا يتم بينها اللقاء .

أما القول بأن القرآن الكريم كان سبباً في تجميد اللغة وحفظها  
على وضع لا يتغير ، بارتباطها بالقومية والدين ، وهو قول شاع بين

(١) الخصائص ١ / ٢٣٩ وما بعدها .

المحدثين<sup>(١)</sup> ، ففيه مجافاة للحقيقة ، لأن القرآن كان تعبيراً عربياً خالصاً غذى العربية وأمدّها بأقوى عناصر النمو والبقاء . وقد جاء القرآن ومعه هذه النية ، بما هنالك من علاقة روحية باطنة بين مظاهر التعبير التي تنهض في أفق واحد . ولكن تجميد اللغة ينبغي أن تبحث أسبابه في عناصر أخرى كالتي تقدم فيها القول من طبيعة الصراع بين العرب والموالي . بل ان الدراسات القرآنية قد دخلها الضيم أيضاً من نفس الجهة التي إليها دراسة اللغة .

على أنه يظهر في الفترة الأولى من تاريخ النحو في داخل المدرسة النحوية نفسها التي امتدت من أبي الأسود الدؤلي إلى ما قبل نهاية القرن الثاني الهجري<sup>(٢)</sup> هذا التباين بين طبيعتين مختلفتين من التفكير . فقد برز في التفكير النحوي اتجاهان مختلفان ، أحدهما يعتد بما تقوله العرب ، فهو يسلم لها ولا يطعن عليها . والآخر كان لا يتردد في الطعن على كلام العرب ورد الروايات فكان أبو عمرو بن العلاء « أشد تسليماً للعرب ، وكان ابن أبي اسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم . كان عيسى يقول : أساء النابغة في قوله :

فبت كأنسي ساورتنسي ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع

يقول : موضعها ناقعاً<sup>(٣)</sup> . وكان عبدالله بن أبي اسحاق يقرأ : « يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ( الأنعام ٢٧ ) بالنصب ، وكان يقرأ : الزانية والزاني ( النور ٢٤ ) ، والسارق

(١) انظر مثلاً سعيد الأفغاني ، في أصول النحوص ٨٠ والدكتور أنيس فريجة ، محاضرات في اللهجات ص ٤ .

(٢) انظر في ذلك كتب الطبقات النحوية ومنها مثلاً طبقات النحويين واللغويين للزبيدي .

(٣) طبقات ابن سلام ص ١٦ .

والسارقة (المائدة ٥) ، بالنصب ، وهو خلاف ما قرأ به القراء « (١) » .

وهنا شيء قد تكون الإشارة إليه مفيدة في تفسير هذين الموقفين . فقد كان أبو عمرو بن العلاء عربياً خالصاً ، « وكان أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغمريها من عبدالله بن أبي اسحاق ، وكان من جلة القراء والمثوق بهم » (٢) . وهو من هاتين الجهتين يختلف عن عبدالله بن أبي اسحاق وعيسى بن عمر ، أعني من جهة انتمائه إلى العرب ومن جهة اتصاله باللغة اتصالاً وثيقاً . فهذا شيء قد يفسر اعتداده بكلام العرب وتسليمه لها على خلاف صاحبه .

وقد ابتدأ النحو على أيدي العرب ، فكان أول من فتح بابيه ووضع قياسه أبو الأسود النؤلي (٣) ، وكان عربياً خالصاً ، إلا أن الغرض الأول من النحو ، وهو ما كان ينبغي ألا يخرج عنه فهم النحو ، هو وضع أسس للأعاجم ليتعلموا العربية . ويدل على ذلك الخبر المشهور الذي روي عن أبي الأسود في سبب وضع النحو . « يقال ان السبب في ذلك أنه مر بأبي الأسود سعد ، وكان رجلاً فارسياً من أهل زندخان كان قدم البصرة مع جماعة من أهله ، فدنوا من قدامة بن مظعون وادعوا أنهم أسلموا على يديه وأنهم بذلك من مواليه ، فمر سعد هذا بأبي الأسود ، وهو يقود فرسه ، فقال : مالك يا سعد لم لا تركب . قال : ان فرسي ضالع ، أراد ظالماً . قال : فضحك به بعض من حضره ، فقال أبو الأسود : هؤلاء الموالي قد رغبوا في

---

(١) ، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٣٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٥ وانظر في ترجمة أبي عمرو بن العلاء نزهة الألباء ص ٢٤ ومعجم الأدباء ١١/١٥٦ وبغية الوعاة ٢/٢٣١ وغيرها .

(٣) انظر في ترجمته طبقات ابن سلام ص ١٢ والشعر والشعراء لابن قتيبة ١٧١ ، والخزائن ١/١٣٦ وغيرها .

الإسلام ، ودخلوا فيه ، فصاروا لنا أخوة ، فلو عملنا لهم الكلام ،  
فوضع باب الفاعل والمفعول » (١) .

فهذه هي الظروف التي ينبغي أن يعول عليها في تفسير النحو .  
فلم يكن الغرض منه وضع قواعد لتقييد اللغة يلتزم بها أبناء العربية ،  
بله الشعراء ؛ إذ كان واضعوا النحو الأولون على بينة من أن اللغة لا  
تقيد . فكانوا ، وهم الذين قاموا باستنباط المقاييس النحوية ،  
يشكون في إمكان أن تقدم هذه المقاييس حلاً لمشكلات اللغة . كان  
الخليل بن أحمد مثلاً يرى أن القياس باطل (٢) . ومعنى ذلك بطلان  
النحو ، فلما النحو قياس ، كما كانوا يقولون . معنى ذلك أنه لا  
يمكن فرض قواعد على اللغة ، لأن اللغة حياة مستمرة ، وإنما ينبغي  
متابعة النحويين للغة وملاحقتها فيما تتخذه من أقيسة خاصة بها ، إذا  
سلمنا بأن دراسة اللغة في ذاتها عما كان يمكن أن تساعد عليه ظروف  
المجتمع العربي التي تمخض عنها مشكلات الصراع بين الثقافة  
العربية وثقافة الأعاجم .

وقصور النحو في نظر أصحاب العربية الأوائل ربما كان مرجعه  
إلى عاملين أحدهما يتعلق بطبيعة اللغة والآخر يتصل بالنحو وطبيعة  
الغرض منه . فاللغة بطبيعتها تستحيل على الاستقراء . وأما النحو  
فقد انبنى ، بحكم الغرض الباعث على قيامه ، على الأكثر عما ورد من  
كلام العرب . ولذلك كان باب الفاعل والمفعول أول باب وضع في  
النحو (٣) .

---

(١) الفهرست لابن النديم ص ٦٦ .

(٢) طبقات الزبيدي ص ٤٩ .

(٣) انظر طبقات الزبيدي ص ٢٢ والفهرست ٦٩ .

فمن جهة استقراء اللغة كان القدماء يدركون أنه « لا يمكن أن يحاط بجميع ما لفظت به القبائل . . . إذ كان غاية ليست بالمدركة »<sup>(١)</sup> . وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : « ما انتهى اليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير »<sup>(٢)</sup> . وقد فسر القدماء ذلك بتشغل العرب عن الشعر بالجهاد وغزو فارس والروم ، « فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الأمصار ، راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ، ولا كتاب مكتوب ، وألقوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل ، فحفظوا أقل ذلك وذهب عنهم كثيره »<sup>(٣)</sup> .

كما ظهر لعلماء العربية افلاس النحو منذ وقت مبكر ، اذ كانوا ، على قرب عهدهم بأهل الفصاحة والبداوة والتصاقهم بالبيئة العربية واهتمامهم بالرواية والسماع ، يشعرون بالجفوة القائمة بين اللغة والنحو لصعوبة السيطرة على اللغة بقوانين جامعة لأطرافها . روي أن أبا الأسود وضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد عليه ، ثم جاء رجل من بني ليث فزاد في ذلك الكتاب ، ثم نظر فاذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه ، فأقصر عنه »<sup>(٤)</sup> وروي ابن نوفل قال : « سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعت مما سميت عربية أيدخل فيها كلام العرب كله ، فقال لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ، قال : أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات »<sup>(٥)</sup> . وهذا التمييز بين النحو وما يخالفه هو بعينه ما

(١) عيث الوليد ص ٢٣٣ .

(٢) طبقات ابن سلام ص ٢٥ .

(٣) الخصائص ١ / ٣٨٦ .

(٤) طبقات الزبيدي ص ٢٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٩ .

يجعل المفارقة ظاهرة بين النحو واللغة . فان اللغة باعتبارها ظاهرة متكاملة لا تقبل التمييز بين أطرافها .

على أن هذه الأخبار إنما تدل على وعي الأقدمين بحقيقة الصلة بين النحو واللغة ، ويؤكد ما أرجحه من أن النحو لم يكن مراداً به إلا شيوع يلم به غير العربي لينحو نحو العرب في كلامها ، فلم يقصد به أن يكون سلطاناً على أهل العربية فيما ينطقون به وهم الذين يتلقون اللغة تلقياً مباشراً بحكم حياتهم فيها ومعاشرتهم لها .

وقد يدل على هذا تسميتهم النحو بعلم العربية ، وهي التسمية التي تظهر عند علماء العربية الأوائل<sup>(١)</sup> - فلفظة « العلم » لا تعني شيئاً أكثر من معناها اللغوي . فكان النحو هو ما يتحصل به معرفة العربية . ولا يتوجه على العربي تحصيل هذه المعرفة لأنها حاصلة ، فلا يتصور إلا أن يكون مقصوداً بها غير العربي ممن لم تحصل له هذه المعرفة .

إلا أن النحو الذي ابتدأ عربياً خالصاً من جهة المقولات الفكرية التي سيطرت عليه ، انقلب به الأمر فانتصرت فيه ثقافة الأعاجم على ما عداها بما سيطر عليه من مقولات فكرية غريبة على طبيعة التفكير اللغوي العربي نفسه ، وأريد به أن يكون سلطاناً قائماً على العربية والشعراء .

والحق أن النحويين الأوائل ، كابن عمرو بن العلاء ، كانوا

---

(١) في طبقات ابن سلام ص ١٢ « كان أول من أسس العربية أبو الأسود » وفي طبقات الزبيدي ٣٩ : « أخبرني عما وضعت مما سمعته عربية » وغير ذلك كثير .

يدركون أن العربية قد دخلها الضيم من هذه الجهة . فهناك دلائل قوية على الاحساس بذلك ، ومنها ما روي أنه « مر أبو عمرو بن العلاء بعمر بن عبيد ، وهو يتكلم في الوعد والوعيد ويثبته ، فقال له أبو عمر : ويلك يا عمرو ، انك ألكن الفهم ، ألم تسمع إلى قول القائل :

وانسي وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز مواعيدي

إنما أراد أن الله تبارك وتعالى قد وعد وأوعد ، وهو قادر على أن يحفوع من أوعده وقادر أن ينجز لمن وعده »<sup>(١)</sup> . وفي بعض الروايات قال له أبو عمرو بن العلاء : « شعرت أنكم من اللكنة أتيتم »<sup>(٢)</sup> .

وهناك رواية أخرى أوردها ابن قتيبة ، قال : « اجتمع أبو عمرو بن العلاء وعمر بن عبيد ، فقال عمرو : إن الله وعد وعداً وأوعد إيعاداً ، وإنه لمنجز وعده ووعيده . فقال له أبو عمرو : أنت أعجم ، لا أقول انك أعجم اللسان ، ولكنك أعجم القلب . أما تعلم ويحك أن العرب تعد انجاز الوعد مكرمة ، وترك إيقاع الوعيد مكرمة ثم أنشدته :

وانسي وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز مواعيدي<sup>(٣)</sup>

ففي هذا النص الذي تعددت رواياته تظهر اشارات شديدة القوة والذكاء . فهو قد وصف عقله باللكنة ، وهي إنما يوصف بها اللسان . وهنا اعتداد واضح بقوة العلاقة بين اللغة والفكر . ثم انه رأى أن الدراسات التي قامت في العربية على يد عمرو بن عبيد ومن

(١) طبقات الزبيدي ص ٣٩ - ٤٠ .

(٢) مراتب التحوين لأبي الطيب اللغوي ص ١٨ .

(٣) عيون الاخبلا لابن قتيبة ١٤٢/٢ .

شاكله إنما تمضي في طريق غير صحيح لحلها من الأساس الذي ينبغي أن يعول فيه بالفكر اللغوي .

فعلماء العربية الأوائل - إذاً - كانوا على وعي بما ينبغي أن يكون عليه البحث اللغوي من اعتداد بالظاهرة اللغوية . بل « كان لهم ، وهم يقدمون للأسم المستعربة أمطاً جديدة من المثل العربية العليا في اللغة والأدب ، من صدق الحدس وسلامة الفطرة ومخالطة الفكر اللغوي ما أتاح لهم الوقوف على منازعه والترجيح بين منازلها » (١) .

وهذا الموقف الذي يمثله أبو عمرو بن العلاء يفيد البحث الأسلوبى من جهتين : أنه يرى أن أي بحث ينبغي أن ينطلق من اللغة وهذا ظاهر من موقف أبي عمرو مع عمرو بن عبيد ، حيث أنكر عليه أن ينطلق في البحث من مقولات غريبة عن طبيعة التفكير اللغوي . والثاني أنه يسلم بالظاهرة اللغوية ولا يفرض على الشعر ، واتصال اللغة به وثيق ، ما ينبغي أن يسير عليه . ومن هنا يأتي اعتبار المنطق الداخلي في بحث الظاهرة موضوع الدراسة .

وهذه النزعة التي نراها عند أبي عمرو بن العلاء أحسب أنها تمضي في خط متصل يمثل اتجاهاً فكرياً عاماً لم يكشف عنه لدى مدرسة النحو الأولى التي ابتدأت بأبي الأسود ولم يكن أبو عمرو إلا حلقة فيها . وربما كان كتاب سيبويه تنويجاً لجهود هذه الدراسة .

وأهمية فكر سيبويه - في الضرورة الشعرية في أنه لا يفسر الظاهرة اللغوية بشيء خارجي عنها ، بل يبينه على ما هنالك من تجاذب بين الكلمات والتعبيرات في الظاهرة اللغوية . وهذا هو أساس

---

(١) عبقرية العربية ، د . لطفي عبد البديع ص ١٧ .



فكرة المضارعة أو الحمل عنده<sup>(١)</sup> . ومن هذه الجهة يتصل البحث الأسلوبى بفكر سيويو ، على نحو ما بيته في فصل سابق<sup>(٢)</sup> ، وإن كانت فكرة سيويو تخلو من شرح طبيعة العملية الفكرية التي بها تلتقي المستويات التعبيرية . على أن فكرة سيويو لا تتعارض معها الدراسة

(١) فإرن هذا بفكرة القياس الخاطيء عند المحدثين . والتسمية على زيفها لا تشرح شيئا لم تشرحه فكرة الحمل ، بل هي بطبيعتها ناقصة ، لأنها تهمل النشاط الفكرى وتعلق بالظهور الحسى للغة ، وإن كانت تشير إلى أساس عقلى في ذهن ينشأ عنه التعبير .

وتذهب هذه الدراسات إلى أن القياس الخاطيء تدعو إليه الحاجة المتجددة للفرد إلى اختراع ألفاظ جديدة في مواجهة ما يجد عليه في حياته اليومية . فهو يقوم بعملية اختزان للكلمات في مجاميع خاصة بها في ذاكرته ، ليستخدمها عند الحاجة إليها ، غير أنه يحدث أحيانا أن يفقد في ذاكرته اللغوية ما يحتاج إليه من الكلمات فلا يجد فيها ، بمعنى أنه قد يصادف شيئا لم يسمع كلمة تدل عليه فسرعان ما يخترع كلمة من عنده بالقياس على ما لديه من كلمات تشبهها ، فيضع مثلا كلمة « مساحة » للاستيكة و « وقافة » للفرملة وغير ذلك « ( لحن العامة والتطور اللغوي ، د. رمضان عبد التواب ص ٤٢ ) .

وتظهر أهمية القياس الخاطيء في الإشارة إلى العملية الفكرية التي تكمن وراء الظاهرة ، وهو ما يتفق عليه الباحثون . « فالعملية الذهنية التي تتم فيها المقارنة بين الكلمة أو الصيغة المجهولة ونظيرتها المعلومة ، إما أن تكون على أساس التشابه التام بينهما وتسفر عن كلمة أو صيغة قد تعارف عليها أهل اللغة . . . وفي هذه الحالة يحكم على القياس بأنه صحيح . أما إذا أسفرت هذه العملية الذهنية القياسية عن كلمة أو صيغة لم يتعارف عليها أهل اللغة ، أو قامت عملية المقارنة على أساس تشابه موهوم بين الكلمتين المجهولة والمعلومة ، فإنه يقال حينئذ أن هذا القياس خاطيء » ( لحن العامة د. عبد العزيز مطر ص ٢٦٣ ) .

وعملية القياس على أي حال لا بد من الاعتبار فيها بالعملية العقلية التي تتولد عنها التعبيرات الجديدة . فالقياس إنما يتم « بوجود نماذج لغوية في ذهن المتكلم ، ثم القيام بالقياس حسب هذه النماذج . فهي عملية معيارية تتم وفقاً لمعايير مختزنة في ذهن » ( أصول النحو العربى د. محمد عيد ص ١١٠ ) .

(٢) انظر الفصل الأول من هذا البحث .

الأسلوبية وبها تكتمل بما تعول عليه من الأساس الفكري الذي يكمن وراء التعبير .

وتعد التفرقة التي أقامها سوسير بين اللغة والكلام ضرورية في كل دراسة أسلوبية ، من جهة بيانها للفكرة الأساسية التي قامت عليها هذه الدراسات من أن هناك معياراً يعلو على الفردية ليس الأسلوب إلا امكانية من امكانيات التعبير الفردي عنه <sup>(١)</sup> . فاللغة لا شأن لها بإرادة الفرد بل تتعالى عليها بحكم أنه يولد في محيط لغوي منذ ولادته في مجتمع أي مجتمع ، وإن كان الكلام ، على خلاف ذلك ، مبناه على هذه الإرادة الفردية . ولكن النشاط التعبيري أو الكلام هو - مع ذلك - مستحيل بدون النظام اللغوي <sup>(٢)</sup> .

ومن جهة أخرى ، فإن نظرية سوسير « عولت في التحليل اللغوي على ما ذهب إليه هوبولت من الفرق بين لغة الفرد الخالقة المتحررة واللغة الثابتة المعيارية التي تتعاطاها الجماعات . وعلى ذلك بنى سوسير مذهبه في الفرق بين ما سماه اللغة *Langue* وما أطلق عليه لفظ *Parole* الذي يمكن أن يقابل الكلام في العربية » <sup>(٣)</sup> .

فأهم جوانب هذه النظرية وأقواها تأثيراً في البحث اللغوي بعده كشفه لمعنى اللغة <sup>(٤)</sup> ، بعد أن ران عليها الغموض زمناً طويلاً حملت فيه على معنى التعبير الظاهري في الاسم والفعل والحرف ، ولم تعد اللغة أن تكون جلاً وكلمات ، ومن ثم لم تخرج عن كونها تراثاً هائلاً أو تدويناً لما ينطق به أبناء الأمة . وفي التدوين والنطق معنى أنها أثر

(١) Style and Stylistics , Graham Hough , P.63 .

(٢) نفسه .

(٣) التركيب اللغوي للأدب ، للدكتور لطفي عبد البديع ص ٩٩ وما بعدها .

(٤) Linguistics , David Crystal , P. 24 .

حسي مكتوب أو مسموع . فهي لا تخرج - على هذا المعنى - عن كونها  
رصاً متراكماً من حقائق الصوت والدلالة .

ولكن سوسير ذهب إلى أن اللغة نظام وليست كما مبعشراً أو  
متراكماً مما ينتجه أصحاب اللغة . أي أنها ليست المحصول اللغوي  
الناتج عن استعمال الأفراد الذين ينتمون إلى لغة واحدة . وبعبارة  
أخرى ، فهي ليست المجموع الحسابي للجمل التي نطقت بها مجموعة  
من البشر ، بل هي شيء آخر يربطهم جميعاً <sup>(١)</sup> .

والنظام اللغوي يظهر في الاستعمالات الفردية المختلفة التي هي  
بمناخات إمكانات هائلة للتعبير عنه . فهي تكشف عنه ولكنها لا تتألف  
منه ، إذ ليس لهذا النظام وجود حسي مباشر ، ولكن له وجوداً حقيقياً  
في عقل أبناء البيئة اللغوية الواحدة <sup>(٢)</sup> . ف وراء هذا الكم المتراكم من  
التراث اللغوي مبادئ تستبطنه وتجعل منه كلاً ذا نظام .

وهذه المقابلة بين المبدأ أو النظام الكامن والمظهر الذي يكشف  
عنه هي معنى التفرقة التي أقامها سوسير بين اللغة *Langue* والكلام  
*Parole* . فاللغة إنما هي نظام باطن يكشف عن نفسه في الكلام .  
والكلام هنا يأخذ معنى اصطلاحياً جديداً أعم من المعنى الذي أخذ  
به في اصطلاح النحاة العرب <sup>(٣)</sup> . فهو كل حدث لغوي يتعاطاه أبناء  
اللغة ، أعني كل استخدام للغة يظهر في السلوك اللغوي للمتكلمين  
فاللغة نظام مثالي <sup>(٤)</sup> ، ولكنه يتجلى في مظهر واقعي .

(١) انظر أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الانثولوجية ، د . محمود فهمي  
حجازي ص ١٥٨ ، مجلة عالم الفكر المجلد الثالث العدد الأول ١٩٧٢ م .

(٢) انظر : محمود فهمي حجازي ، المرجع السابق ص ١٥٩ .

(٣) الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن « اللفظ المفيد فائدة بحسن السكون  
عليها » (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٤/١) .

(٤) Language and Symbolic Systems, Y. R. Chao, P. 11. (٤)

وفيفيد في توضيح العلاقة بين اللغة والكلام تمثيل ذلك بالعلاقة بين السيمفونية وأدائها موسيقياً . فالأداء الموسيقي ليس هو السيمفونية نفسها ، إذ يصح أن تعزف السيمفونية آلاف المرات فيختلف العزف باختلاف آحاد العازفين . ولكن ذلك لا يحددنا عن إدراك أن السيمفونية واحدة وإن تعددت صور الأداء ، والسيمفونية هي القوة الباطنة التي عنها تحركت كل صور التعبير . وكذلك يقال في اللغة (١) .

وقد كان سوسير أول من كشف عن هذا الفرق بين اللغة والكلام وأبان عنه بوضوح وقبله كانت إحدى الكلمتين تستعمل في مكان الأخرى أو تنوب عنها ، دون أن يكون هناك فرق واضح . وإن كانت أكثر اللغات المتحضرة تقيم هذه التفرقة ، ومنها العربية ، كما يذهب إليه السير آلان جاردنر ، فإنه يناظر التفرقة بين Langue و Parole في للفرنسية بالتفرقة بين اللسان والكلام في العربية (٢) .

ويرى سوسير أن البحث اللغوي ينبغي أن يصرف اهتمامه إلى النظام اللغوي نفسه (٣) . والنظام اللغوي عنده نسق من العلاقات (٤) ، أو نمط يقابل الاستعمال ويكشف عنه الاستعمال (٥) . وقد كان سوسير بهذا الاعتبار أول من دعا إلى بحث

(١) انظر عمود فهمي حجازي ، المرجع السابق ص ١٥٩ .

(٢) Theory of speech , P. 157 .

(٣) محمود فهمي حجازي ، المرجع السابق ص ١٥٩ .

(٤) انظر في Readings in modern linguistics .

مقالاً بعنوان

Structural analysis of language, by Louis Hjelmslev, P. 100

Linguistics , P. 166. (٥)

اللغة بحثاً تركيبياً . ومعنى ذلك أن توصف اللغة وصفاً علمياً في إطار العلاقات بين الوحدات دون نظر إلى الخواص التي تحملها هذه الوحدات وليس لها صلة بالعلاقات أو لا تستبطن من خلال العلاقات (١) .

وقد استمد سوسير لبيان معنى القيمة اللغوية تمثيلاً من مجال علم الاقتصاد . فكما أن هناك صوراً مختلفة أو مظاهر لقيمة نقدية واحدة ، فالقيمة اللغوية هي أيضاً يتم التعبير عنها بمظاهر مختلفة . القيمة النقدية للجنيه مثلاً قد تظهر على شكل ورقة مالية ، أو على شكل ورقة مصرفية ( شيك ) ، أو على شكل مائة قرش ، أو على شكل عشر قطع من فئة العشرة قروش . . . إلخ ، ولكن القيمة واحدة رغم اختلاف مظاهر التعبير عنها . فكمية الخبز التي يمكن شراؤها بهذه العملة أو تلك واحدة (٢) .

والتشبيه الأثير عند سوسير تشبيه اللغة بلعبة الشطرنج . فشكل القطعة الخارجي وتكوينها المادي لا يؤثران في قيمتها التي تحدد بعلاقاتها بسائر القطع . ويضرب لذلك مثلاً بالفرس ، فهو يأخذ في الغالب صورة رأس حصان ، ولكن من الممكن أن ينعقد العرف على اتخاذ صورة أخرى للفرس ولا تتأثر قوانين اللعبة بهذا التغيير . ولو حدث أن تهشمت هذه القطعة أثناء اللعب مثلاً ، فقد يلجأ اللاعبان إلى اتخاذ أي موضوع خارجي متاح لأداء وظيفة الحصان ، وقد يستعينان بجزء من أجزاء القطعة المهشمة . ثم إن القطع التي تؤدي

---

(١) . Readings in modern linguistics , P . 97 .

(٢) Ibid P . 98 . وانظر أيضاً علم اللغة ، د. محمود السمران ص ٣٣٠ - ٣٣١ .

بها اللعبة قد تكون من الخشب أو من العاج أو من أي مادة ، فلا يختلف الأمر قليلاً أو كثيراً» .

وينبغي التمييز بين شيئين : نظام اللعبة أو قوانينها التي يلم بها اللاعبان والأداء الذي يمضي على وفق هذه القوانين . فكل أداء في كل مرة . فالإمكانات المتاحة للأداء غير محدودة ، ولا يلزم أن يتطابق أداءان للعبة تطابقاً تاماً . وبهذا يظهر أن القوانين محدودة ، ولكن صور التعبير عنها غير محدودة .

ونظرية كومسكي Chomsky تلقى مزيداً من الشرح على نظرية سوسير ، فهي لا تبعد في مبدئها عنها <sup>(١)</sup> . وكومسكي هو الذي ارتبطت باسمه النظرية التي تعرف بالنحو التوليدي *generative grammar* وهو المنهج الذي نهض في السنوات الأخيرة منذ الخمسينات من هذا القرن وكان رداً على المنهج التجريبي الذي لم يكن ليعترف بوجود نظم عقلية من أي نوع <sup>(٢)</sup> .

ويذهب كومسكي إلى أن علم اللغة يتجاوز اهتمامه حدود الأنماط التي يمكن أن توجد في أي نص لغوي . فأي نص لغوي لا بصور اللغة في مجموعها ، بل هو لا يعكس إلا صورة ناقصة مختارة اختياراً تحكيمياً ، فضلاً عن أنه لا يسلم من بدوات عديدة ومروقة عن القواعد وتغيير في خطه الحديث . . . وما إليه ، وهي على الجملة ما

---

(١) Readings in modern linguistics , P . 98 .

(٢) Linguistics , P . 162 .

(٣) Ibid , P . 103 .

يجباني الطلاقة اللغوية التي يمتلكها أبناء اللغة ولا نلتفت إليها حين نستمع إلى ما يجري من حديث . وهذا يفضي بنا إلى التسليم بأن أعضاء الجماعة اللغوية إنما تستحوذ على نظام باطن من القواعد يسمح لهم بإدراك هذه الأشياء . على أنه ينبغي أن نعرف أن هذا النظام من القواعد لا يحتوي عليه الأثر أو النص نفسه ، بل هو كائن في عقل المتكلمين باللغة <sup>(١)</sup> .

والنظام اللغوي يشهد بوجوده شيء آخر ، هو القدرة على الابداع اللغوي وخلق جمل جديدة غير محدودة ، إذ نستطيع دائماً أن نتكلم بعبارات مختلفة وجمل جديدة لم نصادفها من قبل . وبالمثل نستطيع أن نفهم عبارات لم نسمعها من قبل ولم تصادفنا في تجربتنا اللغوية قط . والسؤال الذي يعني به العالم اللغوي بصورة أساسية هو كيف تيسر لنا هذا الفهم <sup>(٢)</sup> .

ولكن كل جملة جديدة إنما تنشق عن هذا النظام المفترض - عن هذه القدرة اللغوية الكامنة التي يشهد بها تلك الجمل التي لا تنتهي . ومن ثم كان يقال ان اللغة تتيح استعمالاً غير محدود عن طريق ما هو محدود <sup>(٣)</sup> .

يشهد بالنظام اللغوي إذاً شيان : القدرة على الخلق اللغوي والقدرة على الفهم . وبعبارة أخرى فليس يفسر هذين الشئين إلا افتراض هذا النظام الذي هو محل اهتمام الدراسة اللغوية . يقول

---

Ibid.(١)

Ibid , P . 104 .(٢)

Ibid .(٣)

كومسكي : « إن هم الباحث اللغوي ينصب على استخلاص النظام الباطن من القواعد الذي يستحوذ عليه الشخص ويستخدمه في أدائه الفعلي - عليه أن يستخلصه من المعطيات الأدائية . ومن ثم كانت النظرية اللغوية عقلية ، من جهة أن اهتمامها باكتشاف الحقيقة العقلية التي تستبطن السلوك الواقع . والاستعمال الظاهر للغة ، وإن صح أن يكون شاهداً على طبيعة الحقيقة العقلية ، لا يمكن أن يكون بحال موضوع البحث في علم اللغة ، إذا أريد له أن يكون علماً بحق » (١) .

ومن هذا يظهر أن في اللغة عنصرين : الثبات والتغير وبهما يتحقق للغة شخصيتها وحياتها معا . فهي كالشعر تشبه الكائن الحي الذي يتعاقب عليه التغير في أطوار النمو ، ولكنه يظل فرداً واحداً في جميع الأطوار (٢) .

ومن هذه الجهة يأتي بحث قضية العلاقة بين الشاعر والتراث وليس ينبغي أن تفهم طبيعة اتصال الشاعر بالتراث على أنه تقليد أعمى يتناول فيه الشاعر اللغة تناولاً سلبياً ، على نحو ما كان عليه سابقوه . فإن هذا المعنى مما هو مرفوض في الدراسات الأدبية لبعده عن فهم معنى التراث فهماً صحيحاً ، لأن للتراث معنى أخطر من ذلك (٣) . فالشاعر لا يتلقى اللغة تلقياً سلبياً ، بل له عليها أثر إيجابي ، بطبيعة ما بينهما من علاقة جدلية يتأثر فيها الشاعر باللغة ويؤثر هو كذلك فيها .

والضرورة الشعرية يتجلى فيها عمل الشاعر الخلاق من جهة

---

(١) . Aspects of the theory of syntax . P.4 .

(٢) . Theory of literature , Rene week and Austin Warren , P. 155 .

(٣) . T . S . Eliot , Selected Essays , P. 14 .



تناوله للغة. تناولاً مختلفاً ، وإن كان يتم في أحضان اللغة نفسها .  
فالشاعر يغير في اللغة بحكم ما له عليها من أثر إيجابي تتحقق به  
المحافظة على روح اللغة ونموها معا . ثم انه يبحث في اللغة عما يمكن  
أن يفني بالمطالب التي تتطلع إليها الغاية الشعرية ، لأن اللغة هي المادة  
الأولى التي يصنع منها الأديب عمله ، على ما هو مقرر في الدراسات  
الأدبية <sup>(١)</sup> .

ولذلك كان البحث الأسلوبي ينطلق من المعالم اللغوية في  
العمل الأدبي للوصول إلى فهم العمل الأدبي بأسره .

ومن الطرق التي تلجأ إليها الدراسة الأسلوبية للعمل الأدبي  
البحث في الخصائص الفردية التي يختلف بها النظام اللغوي في العمل  
الأدبي عن أي نظام سواء ، وذلك « بملاحظة مواطن الخروج  
ومناهضة الاستعمال الجاري عليه الكلام ، ثم محاولة الكشف عن  
العلل الاستاتيكية الباعثة على ذلك » <sup>(٢)</sup> .

ويعد ليو سبترز **Leo Spitzer** ، من علماء الألمان ، رائداً في هذا  
الباب . فهو « يبحث عن روح الكاتب أو الشاعر في لغته على ما تظهر  
في الخصائص التي يخرج فيها عن المعايير اللغوية الشائعة  
ويتجاوزها ، بحيث يلوح منها الطريق التاريخي الذي يخطه والتغير  
الطاريء عليه من روح العصر والثقافة في الصورة اللغوية  
الجديدة » <sup>(٣)</sup> .

---

(١) Theory of Literature . P. 174

(٢) Ibid., P. 180 .

(٣) التركيب اللغوي للأدب ص ١٠٩ .

وهذا تختلف نظرته عن النظرة البلاغية القديمة . فهو يرى أن النقد الذي يقوم على تعقب ما يسمى بالأخطاء أو السقطات في العمل الأدبي لا مبرر له قبل الوقوف على غرض صاحبه وتفهمه تفهماً كاملاً والاحاطة به من جميع الوجوه <sup>(١)</sup> . إذ الخصائص الأسلوبية - على ما يذهب إليه - « نوع من الخروج على الاستعمال العادي للغة ، بحيث ينأى الشاعر أو الكاتب عما تقتضيه المعايير المقررة في النظام اللغوي » <sup>(٢)</sup> .

أما الدراسات البلاغية التي قامت في العربية فانه لا يظهر فيها اعتبار هذا المعنى في بحث الخروج على مستويات الاستعمال المطرد ، ومنها ما سمي بالضرورة الشعرية ، بل اعتبر البلاغيون الضرورة ضعفاً في التعبير وقصوراً في لغة الشاعر . فقد ذهب ابن رشيق مثلاً إلى أن « الضرورة لا خير فيها » <sup>(٣)</sup> . وقال أبو هلال العسكري في الصناعتين : « وينبغي أن تجتنب ارتكاب الضرورات ، وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية ، فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمائه . وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم - كان - بقبحاتها ، ولأن بعضهم كان صاحب بداية . والبداية مزلة . وما كان أيضاً تنقذ عليهم أشعارهم . ولو قد نقدت ويهرج منها المعيب ، كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ويهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها » <sup>(٤)</sup> .

ومن هذا يظهر المعنى الذي قامت عليه الدراسات البلاغية في

(١) Style and Stylistics , P. 63 .

(٢) التركيب اللغوي للأدب ص ١٠٧ .

(٣) العدد ٢ / ٢٦٩ .

(٤) الصناعتين ص ١٤٣ .

بحث الضرورة . ويظهر أن هذا المعنى لم تنج منه أي دراسة بلاغية . « فالمخالفات النحوية اعتبرت على أيدي النقاد جميعاً هفوات ، ذلك لأن الشعر ينبغي ألا يخرج على حدود المستوى الأول أو الصورة الوهمية السابقة . . . ومن أجل ذلك تعقبوا ما سموه سقطات المتنبي وسقطات الجاهليين » (١) .

ولكن الضرورة الشعرية ، باعتبارها خروجاً على الاستعمال المألوف للغة وما تقتضيه المعايير المقررة في النظام اللغوي ، تكشف عن الخصائص الفردية التي بها يظهر روح الشاعر أو الأديب . فمغالبة القوة التي يصنعها اطراد العادة اللغوية لا يمكن تفسيره إلا بالتسليم بأن قوة مناهضة بعثت على النشاط الجديد الذي به خالف التعبير ما استقر عليه الاستعمال ؛ إذ اطراد الاستعمال اللغوي من شأنه أن يصبح قوة تسلط على كل تعبير ناهض ، إذ تتكون العادة اللغوية التي عليها يطرده التعبير وتستقر في عقل الجماعة اللغوية ، فلا ينفك عنها أي تعبير جديد .

على أنه وإن كانت الضرورة الشعرية خروجاً على القواعد النحوية ، فهي ليست خروجاً على اللغة ، لأن الشعراء بحكم حياتهم في اللغة لا ينفكون عنها بحال ، « فكل لغة تحيط أبناءها بدائرة سحرية لا سبيل إلى الخروج عنها إلا إلى دائرة أخرى » (٢) . وإذا كانت الضرورة الشعرية خروجاً على القاعدة ، فإن هذا أدعى إلى البحث عن الغاية التي يتناول إليها الشاعر بخروجه عنها .

ولهذا يلزم في بحث الظاهرة اللغوية الكشف عن العلل

(١) نظرية المعنى في النقد العربي ، د. مصطفى ناصف ص ٦٧ .

(٢) Language and myth , E . Cassirer , P . 9 .

الداخلية التي تستبطنها فاي دراسة لا تنطلق في بحث الظاهرة من داخلها تقع في الأوهام التي تقع فيها أي دراسة لا تقوم على الموضوعية لأنها لا تظهر على شيء من حقيقة الموضوع المبحوث<sup>(١)</sup>.

وقد عيب على الفرزدق قوله :

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه<sup>(٢)</sup>

ولكن التحليل الأسلوبي لبیت الفرزدق ، وفيه التقسيم والتأخير ووضع الكلام في غير موضعه ، يتضمن البحث عن العلل الروحية التي نشط عنها التعبير وتتحصل بها القيمة الفكرية التي يتضمنها البيت ولا تظهر إلا به<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان الشاعر يناهض الأعراف اللغوية المستقرة ، فلأن هذه الأعراف لم تعد في خدمة الأغراض التي يسعى إليها الشاعر . ولذلك

---

Ibid , P. 8. (١)

(٢) انظر الموشح ص ١٦٢ .

(٣) للفرزدق بيت آخر ، وهو قوله :

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره

ولكن القصيدة التي منها هذا البيت تعد في نظر بعض الباحثين الأسلوبين ملجمة من ملاحم الجوع . ( انظر الدكتور لطفي عبد البديع ، الشعر واللغة ص ٧٠ ) . فالفرزدق واحد من هؤلاء الشعراء . . . كان يلج باب الجوع كلما أصابه مفتوحاً غير أن اللوح الثرف لأصحاب الدواوين وخدم القصور لم يأخذ من لفته إلا ما يهدد طراوته واطرح ما عدا ذلك ، ثم القيئه في متحف القوابع الفسظية والجمارين . وفي هذا السياق تظهر القيمة الفكرية لبیت الفرزدق . فهو يتسق مع العالم الفكري الذي تتكشف عنه القصيدة وينتهي عليه ، ويدخل بذلك في بنية القصيدة ولا يتفصل عنها . فلا وجه للقول بأنه ينهي في مثل هذا الشعر الذي يتحب بالجوع أن يكون منظوماً كحبات العقد . فإن المجاعة التي تعصف بالأحياء ليست إلا مهلكة تصرفهم من موت إلى موت ، فلا وصف لها إلا بلغة تساوق حقيقتها للقلوبة الماحقة . وعلى هذا يحمل بيت الفرزدق ؟ ( المصدر نفسه ص ٧١ ) .

كان رد الظاهرة الشعرية إلى مستوى مفروض من التعبير<sup>(١)</sup> ، وهو الموقف الذي حرك تاريخ النحو ، تمجيداً على اللغة نفسها وعلى الشعر ، على عكس ما كان عليه الرأي . فالواقع في الوهم أن الشعراء يتجنبون على اللغة<sup>(٢)</sup> . والصحيح أن الضرورة الشعرية إنما هي ضرورة تختمها القوانين الداخلية للظاهرة اللغوية . وهي في خلسة هذه القوانين وحدها ، لأنها إنما تستمد وجودها منها . وأي قوانين أخرى تسبق ميلاد الظاهرة نفسها مردودة لأنها أجنبية ، والظاهرة إنما تحمل في باطنها المبدأ الخالق لها .

---

(١) انظر موقف المبرد مثلاً من الروايات التي تتعارض مع القاعدة ومحاولاته المتكررة انشادها على وجه تتفق به مع القياس .

(٢) وبهذا المعنى صرح أحد الباحثين وجعل الضرورة الشعرية من مظاهر التشويش في اللغة التي لا ينبغي السكوت عليها . انظر خليل السكاكيني ، التشويش في اللغة ص ١١٧ مجلة مجمع اللغة العربية الجزء الثامن ١٩٥٥ .



## الفصل الخامس

### دراسة تحليلية

من المسائل التي تعرضت لبحث علماء العربية ، ولها اتصال بقضية الضرورة الشعرية ، قوله تعالى : « ولمن خاف مقام ربه جنتان » <sup>(١)</sup> . فقد ذهب الفراء من أئمة الكوفيين في الآية مذهباً ساوى فيه بين القرآن والشعر من هذه الجهة ، فقال : « ذكر المفسرون أنهما بستانان من بساتين الجنة . وقد يكون في العربية جنة تشبهها العرب في أشعارها . أنشدني بعضهم :

ومهمهين قذفين مرتين      قطعته بالأم لا بالسنتين

يريد مهمهاً وسمتاً واحداً . وأنشدني آخر :

يسعى بكيداء ولهمين      قد جعل الأرطاة جنتين

وذلك أن الشعر له قواف يقيمها الزيادة والنقصان ، فيحتمل ما لا يحتمله الكلام » <sup>(٢)</sup> .

---

(١) سورة الرحمن ، آية ٤٦ .

(٢) معاني القرآن ٣ / ١١٨ .

وهذا القول ، فضلاً عما فيه من تصريح بمائلة القرآن للشعر ،  
يمس قضية أخطر من ذلك ، اذ يؤدي إلى القول بمخالفة التعبير القرآني  
للحقيقة ، لأنه يقول « جتان » فيثني والحاصل انها جنة واحدة .

ويتصل بالآية القرآنية قول ليبيد :

نحن بنى أم البنين الأربعة المطعمون الجفنة المددعة

قيل هم خمسة فجعلهم للقافية أربعة<sup>(١)</sup> . وقيل لوزن  
الشعر<sup>(٢)</sup> . وذهب إلى مثل ذلك السيد المرتضى في أماليه ، فقال :  
قال ليبيد أربعة لأن الشعر لم يمكنه من ذلك<sup>(٣)</sup> .

وقد رد صاحب خزنة الأدب هذا الرأي ، فقال : « قول السيد  
المرتضى أن ليبيداً إنما قال أربعة وهم خمسة لضرورة الشعر ، هذا قول  
الفراء . وهو قول فارغ . والصواب كما قال ابن عصفور في  
الضرائر »<sup>(٤)</sup> .

أما ابن عصفور فقال : « لم يقل الأربعة ، وهم خمسة ، على  
جهة الخلط . وإنما قال ذلك لأن أباه كان مات ، وبقي أعمامه وهم  
أربعة »<sup>(٥)</sup> .

وابن عصفور مسبوق في هذا القول بالسهلي . وقد شدد  
السهلي في الرد على من قال بالضرورة في بيت ليبيد لاتصاله بالتثنية في  
الآية القرآنية ، إذ لا فرق في الحقيقة بين القولين . قال في الروض

(١) تلويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ١٥٤ .

(٢) جمع الأمثال للسيداني ٢/ ٢٠٥ .

(٣) أمالي المرتضى ١/ ١٩٤ .

(٤) خزنة الأدب ٤/ ١٧٤ .

(٥) الضرائر الشعرية ، ورقة ٣٢١



الأنف : « إنما قال الأربعة وهم خمسة لأن أبيه ربيعة قد كان مات قبل ذلك ، لا كما قال بعض الناس ، وهو قول يعزى إلى الفراء ، أنه قال : إنما قال أربعة ولم يقل خمسة من أجل القوافي . فيقال له : لا يجوز للشاعر أن يلحن لأقامة وزن الشعر ، فيكف بأن يكذب لأقامة الوزن . وأعجب من هذا أنه استشهد به على تأويل فاسد تأوله في قوله سبحانه : ولن خاف مقام ربه جتان . وقال أراد جنة واحدة وجاء بلفظ التثنية لتتفق رؤوس الآي أو كلاماً هذا معناه ، فصمي صمام ، ما أشنع هذا الكلام ، وأبعده عن العلم وفهم القرآن ، وأقل هيبة قائله من أن يتبوأ مقعده من النار » (١) .

وقد أثارت الآية بين العلماء اضطراباً شديداً لخروجها على غلط التعبير الذي دأب عليه القرآن من استعمال الجنة بغير لفظ التثنية . ولذلك كان القول بالجنتين في سورة الرحمن مفاجأة لم يتهيأ لها الفكر الديني الذي استقر له في نظام التصور غير ذلك . فالقول بالجنتين يتعارض مع القول بالجنة الواحدة . ولا يتهيأ للفكر الديني أن يألف القولان إلا على نحو من التأويل يستوعب فيه أحدهما الآخر ولذلك تباينت أقوال المفسرين تبايناً شديداً . ف قيل إن المراد بالجنتين جنة للخائف من الإنس وجنة للخائف من الجن . وقيل بل جتان للخائف من الطرفين : جنة لعقيدته وجنة لعمله . وقيل بل جنة لعمل الطاعات وثانية لترك المعاصي . وقيل جنة يثاب بها المؤمن على قدر ثوابه وجنة ثانية يتفضل بها الله عليه . وقيل جنة معجلة في الدنيا بلذة المناجاة والتقوى والعمل الصالح وجنة مؤجلة هي الموعودة في الآخرة . وقيل جنة روحية وجنة جثمانية ... إلخ (٢) .

(١) الروض الأنف ٢/ ١٧٥ .

(٢) انظر : سورة الرحمن للدكتور شوقي ضيف ص ١١٣ .

أما للمسهي فقد تأول الآية القرآنية تأولاً يخرج بها عن القول بالثنائية وإرادة معنى المفرد . فذهب إلى أن تسمية الجنة جنتين يقع في فصيح الكلام ، إشعاراً بأن لها وجهين ، وأنتك إذا دخلتها ونظرت إليها يميناً وشمالاً رأيت من كلتي الناحيتين ما يملأ عينيك قرة وصدرك مسرة » قال : « وقد حمل بعض العلماء على هذا المعنى قوله سبحانه : ولمن خاف مقام ربه جنتان <sup>(١)</sup> .

وهذه الآراء على كثرتها لا تفض إشكال الآية ، فليس لها ما يضمنها من الأسس الفكرية . وهذا ظاهر في أن كل مفسر إنما يقول من عنده شيئاً ، فلم يعد قوله أن يكون رأياً شخصياً . ولذلك بقي الاشكال قابلاً ما لا حصر له من الاختلافات التي لا تعول على أسس فكرية ، فمرة بالتقابل بين العقيدة والعمل ، ومرة بالتقابل بين الطاعة والمعصية ، ومرة بالتقابل بين الروح والجسد ، وهكذا .

وعندي أنه لا يمكن فهم الآية منفصلة عن وجودها في السورة ، فهي المحيط الذي نشأت فيه ، ولا يتأتى عزلها عن هذا المحيط . فهي تحمل خصائص الانتماء للسورة ، وعزلها عنها يقصيها عن كل معنى يضيفه هذا الانتماء . فالنظر في « سورة الرحمن » يفضي إلى القول بأن الثنية هي القوة التي تهيم على كل مظاهر التعبير في السورة ، ومنها هذه الآية . كما أنه لا يمكن فهم الثنية في السورة إلا متصلاً بتاريخ الثنية في اللغة العربية ، إذ كان القرآن تعبيراً عربياً يحمل كل خصائص اللغة التي نزل بها .

والثنائية في العربية قوة لا يختص ببيانها مظهر واحد من مظاهر التعبير كالألف والنون أو الياء والنون ، وهو الأمر الذي رسخ في الدراسات العربية وأذهب إلى خلافه . فقد ظهر أن لواو العطف هي

(١) الروض الأنف ١/١٢٦ .

أيضاً في مجال السورة قيمة فكرية لا تختلف عن قيمة الألف والنون ،  
أي أنها يرتدان جميعاً إلى قوة تتسلط عليهما معاً وتتصرف بالتعبير على  
وجوه شتى .

فكما تكثر في سورة الرحمن الأسماء المثناة بالالف والنون أو بالياء  
والنون ، ومنها قوله تعالى : المشرقين ، والمغربين ، والبحرين ،  
والثقلان ، وجنتان ، وعينان ، وزوجان من قوله تعالى : رب المشرقين  
 ورب المغربين ( آية ١٧ ) ، مرج البحرين يلتقيان ( آية ١٩ ) ،  
سنفرغ لكم أيها الثقلان ( آية ٣١ ) ، ولن خاف مقام ربه جنتان ( آية  
٤٦ ) فيها عينان تجريان ( آية ٥٠ ) ، فيهما من كل فاكهة زوجان  
 ( آية ٥٢ ) ، تكثر فيها الثنية بالواو ، ومنها : الشمس والقمر ،  
والنجم والشجر ، اللؤلؤ والمرجان ، الجن والانس ، نار ونحاس ،  
النواصي والاقدام ، الباقوت والمرجان ، من قوله تعالى : الشمس  
والقمر يحصبان ( آية ٥ ) والنجم والشجر يسجدان ( آية ٦ ) ، يخرج  
منها اللؤلؤ والمرجان ( آية ٢٢ ) ، يامعشر الجن والانس ان استطعتم  
أن تنفذوا من أقطار السموات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا  
بسلطان ( آية ٣٣ ) ، يرسل عليكم شواظ من نار ونحاس فلا  
تنتصرون ( آية ٣٥ ) ، يعرف المجرمون بسيماهم فيؤخذ بالنواصي  
والاقدام ( آية ٤١ ) ، كأنهن الباقوت والمرجان ( آية ٥٨ ) .

واستقصاء هذه الأمثلة ضروري للتعرف على الروح العام الذي  
يسيطر على السورة ، لأن البحث في العمل الأدبي ، فيما أرى ، ينبغي  
أن يتلمس طريقه بواسطة البحث عن مظاهر التعبير الغالبة عليه  
والأنماط المتكررة فيه .

أما الألف والنون فهو النحو الغالب من التعبير عن المثني في  
العربية ، وهو النمط المطرد . ولذلك ذهب النحويون إلى أن وضع

العطف موضع التثنية إنما هو من قبيل الضرورة الشعرية ، ولا يقع في غير الشعر إلا لغرض التضخيم أو التعظيم ، قال البغدادي : « أصل المثني العطف بالواو ، فلذلك يرجع إليه الشاعر في الضرورة » (١) . وقال ابن الشجري : التثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما التثنية والجمع بالعطف ، فقولك : جاء الرجلان ومررت بالزيدين أصله جاء الرجل والرجل ومررت بزيد وزيد . فحذفوا العاطف والمعطوف وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصاراً . وصح ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد » (٢) .

وفكرة الأصل الذي يمتنع إلا في الشعر مردها إلى نمط خاص من الفكر النحوي الذي استقرت فيه فلسفة الضرورة الشعرية على أن الشاعر إنما يرجع إلى الأصل عند الضرورة ، فكانت الضرورة باباً يعول عليه النحويون في معرفة الأصل (٣) . قال ابن الشجري : « ويدل على صحة ما ذكرته لك أنهم ربما رجعوا إلى الأصل في تثنية المتفقين وما فوق ذلك من العدد ، فاستعملوا التكرير بالعاطف إما للضرورة وإما للتضخيم . فالضرورة كقول القائل : كان بين فكها والفك ، أراد أن يقول بين فكها ، فقاده تصحيح الوزن والقافية إلى استعمال العطف ومثله : ليث وليث في محل ضحك . . . فان استعملت هذا في السعة ، فإنما تستعمله لتضخيم الشيء الذي تقصد تعظيمه » (٤) .

ولكن العلاقة بين التثنية بالحرف والتثنية بالعطف لا ينجلي أمرها

(١) خزائن الأدب ٣ / ٣٤٠ .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ / ١٠ .

(٣) انظر الفصل الثاني من هذا البحث .

(٤) أمالي ابن الشجري ١ / ١٠ وما بعدها .

إلا بالنظر في التاريخ العام لهذه العلاقة بينها في العربية . فإن استيعاب حقائق هذه العلاقة ضروري ، فيما أرى ، للكشف عن أسرار السورة برمتها ، وضمنها الآية التي طوت في باطنها عالم السورة ، على ما سيأتي تحقيقه .

وقد جعل علماء العربية التثنية على ثلاثة أضرب : تثنية لفظية ، وتثنية معنوية وردت بلفظ الجمع ، وتثنية لفظية كان حقها التكرير بالمعطف . قال ابن الشجري : « فالضرب الأول عليه معظم الكلام ، كقولك في رجل رجلان وفي زيد زيدان » (١) . وأما الضرب الثالث من ضروب التثنية ، فهو ما سموه بالتغليب . قال : « وذلك أنهم أجروا المختلفين مجرى المتفقين بتغليب أحدهما على الآخر . . . . . جاء ذلك مسموعاً في أسماء صالحة ، كقولهم للأب والأم الأبوان ، وللشمس والقمر القمران ، ولأبي بكر وعمر العمران » (٢) .

وإنما كانت التثنية بالتغليب من حقها - في نظر علماء العربية - التكرير بالمعطف ، لأن التثنية بالحرف إنما تكون للمتماثلين في التسمية بلفظ واحد ، فحذفوا العاطف والمعطوف وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصاراً . قال ابن الشجري : « فإن اختلف لفظ الاسمين رجعوا إلى التكرير بالعاطف ، كقولك : جاء الرجل والفرس ومررت بزيد وبكر ، إذ كان ما فعلوه من الحذف في المتفقين يستحيل في المختلفين لاختلاف الداتين في التسمية » (٣) .

ولكن تفكير علماء العربية لا يعكس تفكير أصحابها الذين نطقوا بها ونجست الروح الثماني لهم فيها . فللتثنية في العربية

(١) أمالي ابن الشجري ١١/١ .

(٢) المصدر السابق ١٤/١ .

(٣) المصدر السابق ١٠/١ .

« ميكائزم »<sup>(١)</sup> خاص يظهر بتتبعه واستقصاء أمثله فيها<sup>(٢)</sup> . ويظهر من هذا الاستقصاء أن العربية تنطوي على مبدأ فكري فيها يهيء لكل اثنين ، مختلفين أو متفقين ، هذا الحق في الانضمام معاً على أي نحو كان . وبين ذلك أنهم قد يجمعون بالثنائية بين متفقين في التسمية بلفظ متفق معهما أو مختلف عنهما ، وبين مختلفين في التسمية بلفظ متفق مع أحدهما أو مختلف عن كليهما .

ثم أنها تعطي كل مثني هذا الحق لانفلاقه الى متناظرين في اللفظ أو معاً اثنين . وفي العربية مثنيات كثيرة لم تباشر هذا الحق . ولكن اللغة قد هيأته لها . ومن أمثلة ذلك المثني الذي لا واحد له من لفظه ، والألفاظ التي جاءت على صورة المثني ولم يسمع لها بصيغة الواحد . فمما جاء مثني قولهم الملوان . قال ابن السكيت : الملوان : الليل والنهار ، وأنشد :

ألا يا ديار الحى بالسبعان أمل عليها بالبي الملوان

قال : وهما الجديدان ، والأجدان ، والعصران<sup>(٣)</sup> . وزاد أبو الطيب : الفتيان والأهرمان والأحدثان والجذعان والقارحان والقرتان والكرتان . قال : ويقال لهما : الردفان والقرنان والصرعان والبردان والأبردان . وكل ذلك من باب الاثنين اللذين لا يفردان من

---

(١) لم أشأ أن أستبدل بهذه اللفظة سواها من الألفاظ العربية لثلا يغيب المعنى الأساسي الذي قصدته بها ، وهو التكامل والارتباط بين أجزاء النظام الواحد كالألة التي يدفع بعض أجزائها إلى بعض بالحركة المتصلة .

(٢) أفرد كثير من علماء العربية للمثنى أبواباً وكتباً ومنهم أبو الطيب اللغوي وله كتاب المثني ، وابن فضل الله المحبي وله جنس الجنتين في تمييز نوعي المثنيين ، وابن السكيت في كتابه اصلاح المنطق والسيوطي في كتاب المزهري . وقد اعتمدنا عليهم جميعاً في المادة اللغوية المتعلقة بهذا الموضوع .

(٣) اصلاح المنطق ص ٣٩٤ .

لفظها<sup>(١)</sup> .

ثم ان من طبيعة هذا « الميكازم » اللغوي للمثنى أنه يسمح بأكثر من تفسير له ولا يقيده بتفسير واحد . فقد قيل المراد بهذا كله غدوة وعشية<sup>(٢)</sup> . وقالوا الأسودان الحية والعقرب والأسودان التمر والماء والأسودان العينان<sup>(٣)</sup> . وقالوا : الأبيضان اللبن والماء أو الشحم واللبن أو الشحم والبياض . ومنه : اجتمع للمرأة الأبيضان : الشحم والبياض ، أو الخبز والماء ، أو الخنطة والماء ، أو الملح والخبز . وما رأيت مذ أبيضان : شهران أو يومان . والأبيضان الذرة والماء وأنشدوا عليه قول الشاعر :

الأبيضان أبردًا عظامي الفث والماء بلا ادم

والأبيضان عرقان في حالب البعير . والأبيضان الماء والتمر . . . إلخ<sup>(٤)</sup> .

فهذا كله تفسر فيه صيغة التثنية بالحرف بصيغة من التثنية بالعطف . وتعتبر التثنية بالعطف فيه عن نفسها بأمثلة متعددة ، وهي في الحقيقة لا تنقيد بعدد ولا تقف عند حد الاستقراء الذي قام به علماء العربية .

ومثل ذلك أن تفسر صيغة التثنية بالعطف بأمثلة من صيغة التثنية بالحرف ، كالذي قالوه في الليل والنهار . وقد تقلمت بعض أمثله . ويزاد عليها : ، الحدثان والدائبان والصرفان . . إلخ<sup>(٥)</sup> .

(١) اللتى ص ٦٣٠ وما بعدها . مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ٣٥ الجزء الرابع .

(٢) نفسه ص ٦٣٢ .

(٣) للزهر ١٨٤/٢ ، ١٨٥ .

(٤) جنى الجنتين في تمييز نوصي المثنى لابن فضل الله المحي ص ١٤ ، ١٥ .

(٥) نفسه ص ٤٨ ، ٦٩ .

وقالوا في الشمس والقمر : القمران والأزهران والأنوران  
والنيران . إلخ (١) .

وقد يجمعون بالتثنية بين متضادين ، أو يجمعون بوصف المثنى  
ما لا يصدق عليه حقيقة هذا الوصف . فقد قالوا : الليلان في الليل  
والنهار (٢) . وقالوا : المشرقان وهما المشرق والمغرب . وقالوا :  
الأخضران البحر والليل ، والليل ليس بأخضر في الحقيقة . والباكران :  
الصبح والمساء ؛ وإنما الباكر في الحقيقة الصبح . ويقال لهما  
الرائحان ، وإنما الرائح في الحقيقة المساء (٣) .

وقد يجمعون باللفظ وضده بين شيئين ، كالذي قالوه في الصبح  
والمساء . قالوا الباكران وقالوا الرائحان . وقالوا الأبيضان في التمر  
والماء وقالوا الأسودان فيها أيضاً (٤) .

وهذا كله يشهد على قابلية الصيغة لصور متعددة من التعبير  
وأن هذه الصور إنما هي في سبيل إشباع المبدأ الفكري أو الصيغة ،  
دون أن تكون لها في نفسها أهمية ، ويدل على أن النشاط التعبيري  
إنما ينهض بحفظ الروح الثقافي الكامن وراء التعبير (٥) .

(١) جني الجنتين ص ٢٤ .

(٢) المثنى ص ٤٤٦ الجزء الثالث المجلد ٣٥ .

(٣) نفسه ص ٤٥٨ .

(٤) جني الجنتين ص ١٤ والمزهر ١٨٤/٢ .

(٥) للصيغة هنا معنى أشمل من معناها النحوي . ويظهر هذا المعنى مرادفاً للفكر أو  
الروح كما في التراث الفلسفي ، فهي ليست شيئاً مادياً بل تظهر عن طريق ما هو  
مادي :

( انظر : Christian and Oriental Philosophy of art P. 17 )

ويفيد هنا الرجوع إلى أفكار سوسر عن طبيعة اللغة . وما هو جدير بالذكر أن  
اللغة تظهر هي أيضاً في معنى الصيغة :

( انظر . Readings in modern Linguistics P. 101 )



أما المثني بالتغليب فأمثلته في العربية لا يكاد يستوعبها حصر<sup>(١)</sup> . وقد أراد بعض النحويين أن يضع لهذه المسألة قواعد مشروطة ، على عادتهم في علاج قضايا اللغة . فقليل يجب تغليب الأخف إلا إذا كان الأثقل مذكراً . وشرط ابن الحاجب فيه أن يغلب الأدنى على الأعلى ، لأن القمر في القمرين دون الشمس ، وأبا بكر في العمرين أفضل من عمر . وأورد عليه البحران العذب والملح والملح أعظم . وعكس الطيبي فشرط تغليب الأعلى<sup>(٢)</sup> .

وهذا كله باطل ، بدليل هذا التضارب الظاهر . ولذلك رفض السيوطي أن يكون ذلك مشروطاً بشيء . قال : والذي نختاره خلاف قولهما ، بل قد يكون للأفضل وللأخف ولغير ذلك<sup>(٣)</sup> .

وبغير الاعتداد « بالميكائزم » اللغوي الذي أشرنا إليه لا يمكن فهم حقيقة هذا الضرب من ضروب التعبير . وتفكير علماء العربية لا يفهمه ، لأنه يقع في مقولات غريبة عن طبيعة التفكير اللغوي نفسه . قال الفراء : أخبرني معاذ الهراء قال : لقد قيل سيرة العمرين قبل أن يولد عمر بن عبد العزيز<sup>(٤)</sup> . وقال ابن الشجري : ومن زعم أنهم أرادوا بالعمرين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ، فليس قوله بشيء لأنهم نطقوا بالعمرين من قبل أن يعرفوا عمر بن عبد العزيز . وروي أنهم قالوا لعثمان رضوان الله عليه : نسألك سيرة

(١) من أمثله في العربية قولهم : البائعان للبائع والمشتري . وسأل اعرابي عن رجل يقال له غصين وأخ له ، فقال : ما فعل الغصينان ، فغلب أحدهما على الآخر . وقيل في قوله تعالى يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين فبش القرين ، ان المراد المشرق والمغرب .

(المثني ص ٤٤١ ، وأمالى ابن الشجري ١٤/١ )

(٢) جنى الجنتين ص ١١٧ .

(٣) نفسه نفس الصفحة .

(٤) اصلاح للمنطق ص ٤٠٢ .

العمرين<sup>(١)</sup> . قال أبو عبيدة : فان قيل كيف بدىء بعمر قبل أبي بكر ، وهو قبله ، وهو أفضل منه ؟ قيل : ان العرب تفعل هذا ، يبنؤون بالأخس ، يقولون ربيعة ومضر ، وسليم وعامر ، ولم يترك قليلاً وكثيراً<sup>(٢)</sup> . وقال المفضل : لما كانت أيام عمر أكثر من أيام أبي بكر ، رضي الله عنهما ، وفتوحه أكثر غلبوه وسموا أبا بكر باسمه . وقال : اذا اجتمع اسمان من جنس واحد وكان أحدهما أخف على أفواه القائلين غلبوه ، فسموا الآخر باسمه<sup>(٣)</sup> .

فطبيعة « الميكائزم » اللغوي للمثنى لا تسيع هذا الجدل . فهو أولاً يسلم للقائلين بأن المقصود بالعمرين عمر بن الخطاب وأبو بكر ، كما يسلم للقائلين بأنه عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز . وثانياً لا يسوغ تفسير التثنية بتغليب الأخس أو الأفضل أو الأخف أو الأشهر ، لأن التفكير اللغوي نفسه لا يعتد بهذا التمييز .

ولا ينبغي القول بأن استقراء أمثلة هذا الضرب من التثنية أمر جائز ، بل ينبغي القول باطراده وأنه غلط من أنماط التفكير العربي الذي يشهد بعمومه الاستقراء ، شأنه في ذلك شأن المثنى على الحقيقة .

ثم ان للمصيغة باعتبار هذا « الميكائزم » أثراً في توجيه المعرفة نفسها ، بل وشتى وجوه النشاط التعبيري . فالعقل العربي لأنه لا يفك عن هذا التراث الذي تتجلى فيه روح ثقافي بعينه ، لا يتجدد نشاطه التعبيري إلا وهو يخلص لهذه الروح .

فمن المسائل التي تتصل بالفقه الاسلامي تحريم الميتة إلا

---

(١) أمالي ابن الشجري ١٤/١ .

(٢) اصلاح المنطق ص ٤٠٢ .

(٣) اللزهر ١٩٠/٢ .

السّمك والجِراد وتحرّيم الدّم إلا الكبد والطحال ، وذلك أنه ورد في الأثر قوله صلى الله عليه وسلم : أحلت لنا ميتتان ودمان السّمك والجِراد والكبد والطحال <sup>(١)</sup> . ومن المسائل التي تقع في بابها من الفقه الإسلامي ايضاً الاختلاف في معنى القرأين هل هما حيضان أم طهران أم هما حيض وطهر <sup>(٢)</sup> .

ومن المسائل التي تتصل بباب المعرفة العامة مبناها على التجربة الحسية المباشرة ، قول العرب : إذا حسن من المرأة خفيها حسن سائرها <sup>(٣)</sup> . وجاء في الحديث : يهرم ابن آدم ويبقى معه اثنتان : الحرص والأمل . ولكل أحد حرفة وحرفتي شيان : الجهاد والفقر <sup>(٤)</sup> .

فإن هذه المسائل جميعاً يصح فهمها على أنها نشاط تعبير يسلّك طرائق لغوية قد أعدت له وهي للمضي عليها <sup>(٥)</sup> .

---

(١) جني الجنتين ص ١٦

(٢) نفسه ص ٦ .

(٣) اصلاح المطلق ص ٣٩٩ .

(٤) جني الجنتين ص ١٦ .

(٥) في هذا السياق موضع لايراد حادثة وقعت للمفضل الضبي مع الكسائي في حفرة الرشيد ، وقد خاضوا جميعاً في قول الفرزدق :

أخذنا بأفانق السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع قال الكسائي : لنا قمرها ، يعني الشمس والقمر . قال المفضل الضبي : قلت قد بقيت مسألة أخرى . فالتفت إلى الكسائي وقال : أفي هذا غير ما قلت . قلت بقيت الفائدة التي أجراها الشاعر المفتخر في شعره . قال - يعني الرشيد - وما هي ؟ قلت : أراد بالشمس إبراهيم صلى الله عليه وسلم خليل الرحمن ، وبالقمر عمداً صلى الله عليه وسلم وبالنجوم الخلفاء الراشدين من آبائك الصالحين . قال : فاشراب أمير المؤمنين ، ثم قال : يا فضل بن الربيع احمل إليه مائة ألف درهم ومائة ألف لقضاء دينه . ( المزهري ٢ / ١٩٠ ) .

وموضع هذه الحادثة هنا لأن دلالتها لا تظهر إلا في هذا السياق . ثم إنها تصح =

وللصيفتين لقاء في علم البديع يسمونه بالتوسيع ، ويقال له التوسيع . وهو في مصطلح علماء البيان أن يأتي المتكلم بمثنى يفسره بمعطوف ومعطوف عليه . قال صاحب الطراز : « وذلك من أجل أن التثنية أصلها المعطف ، فيوسع الاسم المثنى بما يدل على معناه ويرشد إليه على جهة المعطف . ومثاله قوله عليه السلام : يكبر ابن آدم ويشب معه خصلتان : الحرص وطول الأمل . وقوله عليه السلام : خصلتان لا تجتمعان في مؤمن : البخل وسوء الخلق » (١) .

ولا يفني ببيان هذا النحو من أنحاء التعبير القول بأنه جنس من أجناس المحسنات البديعية ، بل يلزم فيه اعتبار العلاقة بين صيغتي التثنية بالحرف والتثنية بالمعطف في العربية . وإنما ينبغي أن يقال انه غلط من أنماط التفكير العربي يظهر في الشعر والكلام وفي بمطالب أمكن وأثبت من مطلب الحاجة الى التحسين البديعي .

ومن أمثلة ذلك في الشعر قوله :

وكيف تبصر شاة عندكم مكث طعامها الأبيضان الماء والتمر

---

= دليلا على الدعوى التي قدمتها من توجيه الصيغة للنشاط التعبيري للمتكلم وقد ظهر ذلك في خطاب الرشيد للفضل : « مائة ألف ومائة ألف » ، فقد أفرد كل مائة من المائتين ولم يجمعها بلفظ واحد .

فمع أن هذا التعبير يتعاطاه المتكلم لبيان ما يعتاده من مطالب تتعلق بقضاء الحاجات الملحة بينه وبين الناس ، فإنه يفي بمطالبه الروحية قبل أن يتوجه لسواها . وتفسير ذلك أن الرشيد لم يتخلع بعد عن المجال الفكري الذي حركه بيت الفرزدق . فالتعبير إنما يتحرك عن هذه القوة التي أثارها البيت ولا ينفك عنها . أي أن العالم الفكري الذي صنعه بيت الفرزدق ما زال ماضياً في وعي الرشيد ووجدانه . وهذا العالم الفكري لا يتفصل فيه بيت الفرزدق عن تاريخ العلاقة بين الصيغتين .

(١) الطراز ليحيى بن حمزة اليمني ٨٩ / ٣ .

وقوله :

ولا يقيم على ضيم يراد به إلا الأذلان عبر الحسي والوتد

وقوله :

ارض عن الخير والسلطان نائية والأطيان بها الطرثوث والصرب

وقوله :

ليث يدق الأسد الهموسا والأقهبين الفيل والجاموسا

وقوله :

كأنما مهجتي شلو لمسبعة يتتابها الضاريان الذئب والأسد

وقول الشاعر :

ما كان يرضي رسول الله دينهم والطيان أبو بكر ولا عمر

وقوله :

أحاديث عن أنباء عاد وجرهم تثورها العضان زيد ودغفل

وقول الآخر :

قد غاب عن مقاتي نومي لبعديم وخانني المسعدان الصبر والجلد

وقوله :

أمسي وأصبح من تذكركم وصبا يرثى له المشفقان الأهل والولد

وقوله :

قد حلد الدمع خدي من تذكركم واعتادني المضنيان الوجد والكمد

وقول الشاعر :

لستان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والأغر بن حاتم

وقوله :

إذا اجتمع العمران عمرو بن جابر وبلد بن عمرو خلت ذبيان تبعا<sup>(١)</sup>

والأمثلة غير ذلك كثيرة .

وتظهر سيطرة هذه الروح على شعراء العربية في أبيات لأحمد بن أبي طاهر ، ونسبها اليميني لابن الرومي ، يمدح عبدالله بن سليمان بن وهب ، وفيها يقول :

إذا أبو قاسم جادت لنا يده	لم يحمد الأجودان البحر والمطر
وإن أضاءت لنا أنوار غرته	تضاءل النيران الشمس والقمر
وإن نضاً حده أو سل عزمته	تأخر الماضيان السيف والقدر
من لم يبت حذراً من سطو صولته	لم يدر ما المزعجان الخوف والحذر
ينال بالظن ما يعيا العيان به	والشاهدان عليه العين والأثر <sup>(٢)</sup>

فقد فتن الشاعر بتكرير الصيغة تكريراً لازماً في هذه الأبيات من القصيدة ، فصرف الانتباه عن كل شيء فيها إلا أنه يعقد التثنية بالحرف ثم يفكها بالعطف ، وكأنه خذروف لا ينقطع عن الدوران في محيط ، جرياً على أثر لا يخطئه من آثار العربية .

ومن هذا يظهر أن الصيغة كالروح التي تشتمل على أبناء الثقافة الواحدة ، وأنها هي القوة الخافية التي تجمعهم وتصرفهم ، وبها يظهر اتصال الشاعر بالجماعة الثقافية أو انفصامه عنها<sup>(٣)</sup> . وقد قال شوقي يعارض البوصيري :

(١) انظر هذه الأبيات وغيرها في جني الجنتين .

(٢) انظر الطراز ٤ / ٢ ، ٩٠ / ٣ .

(٣) وفي هذا المعنى قال الفيلسوف فشته : « إن اللغة تلازم الفرد في حياته وتمتد إلى أعماق كيانه . وتبلغ إلى أخفى رغباته وخطراته . إنها تجعل من الأمة الناطقة بها كلاً متراصاً خاضعاً لقوانين » . ( في اللغة والفكر للدكتور عثمان أمين ص ٨ ) .

محمد صفوة الباري ورحمته وبغية الله من خلق ومن نسم  
والبيت الذي يعارضه شوقي من قصيدة البوصيري هو قوله :

محمد سيد الكونين والثقلين والفريقين من عرب ومن عجم  
وقد أقام شوقي في بيته التقابل بين الروح والجسد ، وأقامه  
البوصيري بين العرب والعجم . وعلى حين استطاع البوصيري أن  
يعبر عن المبدأ الذي يجمعهما معاً ، بالتثنية في الفريقين ، واشباعه  
بالتكرير في الثقلين والكونين ، دمر « شوقي » هذا المبدأ . والظاهر أن  
شوقي قد انقطع عن الروح الثقافي الذي ظل البوصيري حياً فيه .  
وهذا ظاهر - عند شوقي - في التعبير « بالصفوة » على نحو لا يخفى .



ويلتقي التعبير في قوله تعالى : « ولن خاف مقام ربه جنتان »  
بتاريخ العلاقة بين المثني بالحرف والمثنى بالعطف ، على ما مضى بيانه .  
والسورة تغلب عليها الصيغتان جميعاً . ولا يتأتى فهم الآية بمعزل عن  
هذا التاريخ .

وإذا كانت « الشمس والقمر » تؤول إلى القمرين ، فإنها قد  
تؤول - بأثر الميكانيزم اللغوي إلى غير ذلك . فلا عجب إذا قلنا إنها آلت  
في سورة الرحمن إلى « جنتان » ، كما آلت إلى القمرين في غير  
السورة ، لأننا لا نعني بالشمس والقمر إلا مظهراً تعبيرياً للصيغة ،  
وهي لا تتجلى في الشمس والقمر إلا كما تتجلى في الجن والانس  
والنواصي والاقدام والياقوت والمرجان . . . إلخ .. وقد صح في  
السورة أن تؤول « الجن والانس » إلى « الثقلان » على نحو ظاهر .  
و « البحرين » تحمل في جوفها ما فسرهما به علماء العربية من البحر  
والنهر . ولكن إذا استطلعنا في « الثقلان » الجن والانس

و « البحرين » البحر والنهر ، ولم نستطلع مثله في « جنتان »  
و « عينان » و « المشرقين » و « المغربين » ... إلخ ، فإن المنطق  
اللغوي قد هيأها لاستقباله ، وتمكن لها في كل صور التثنية بالعطف  
في السورة .

ومن هذا يظهر أن فراغ قول الفراء في الآية لا يتحصل بكونه  
ساوياً بين القرآن والشعر ، أو لكونه قال بالضرورة في القرآن ، بل  
لأنه يُؤدِّي إلى تدمير المبدأ الرئيسي في السورة ، وهو القوة الفاعلة التي  
تحركت عنها التركيبات الرئيسية فيها . وفراغ قول غيره إنما يتحصل  
بأنه يخلع التعبير عن نظامه الذي لا يتأتى له معنى إلا به ، فيضاهي بين  
قوله « جنتان » وقوله « الجنة » وقوله « جنات » . فيجده أفرد مرة وثني  
أخرى وجمع ثالثة . ولا محل لذلك هنا ، فإن انتهاء « جنتان » إلى  
المشرقين والبحرين والثقلان ... إلخ ، أقوى من انتائها إلى الجنة  
والجنات ، لأن القوة الأساسية إنما هي لصيغة التثنية دون مادة التعبير  
نفسها .

على أن الخلاف لا ينتهي عند قوله تعالى « جنتان » ، بل يظهر  
هذا الخلاف كذلك في قوله « رب المشرقين ورب المغربين » من السورة  
نفسها . فقليل المراد بالمشرقين والمغربين مشرقاً الشمس صيفاً وشتاءً  
ومغرباً ، وكان المراد بالتثنية مطلعها في أطول يوم من السنة وفي  
أقصر يوم ، وكذلك المغربان . وقليل المشرقان مشرق الفجر ومشرق  
الشفق ، والمغربان مغرب الشمس ومغرب الشفق . وقليل بل المشرقان  
مطلع الفجر ومطلع الشمس . وقليل المراد مشرق الشمس ومشرق  
القمر ومغربهما <sup>(١)</sup> .

١٠ (١) انظر سورة الرحمن للدكتور شوقي ضيف ص ٦٧ وما بعدها .



ويظهر مثل هذا الخلاف أيضاً في قوله « مرج البحرين » .  
 اختلفت الآراء في المراد بالبحرين . قيل بحر السماء وبحر الأرض ،  
 وقيل بحر المشرق والمغرب المذكورين بالثنية في الآية السابقة (١) .  
 وقيل البحر المالح والنهر العذب ، لقوله تعالى في سورة الفرقان : وهو  
 الذي مرج البحرين هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج وجعل بينهما  
 برزخاً وحجراً محجوراً (٢) .

وفي قوله تعالى : « فيهما من كل فاكهة زوجان » من سورة  
 الرحمن أيضاً ، اختلف المفسرون في المراد بالزوجين . قيل هما  
 صنفان : معهود وغريب لم يره أحد ولا سمع به . وقيل ضربان :  
 رطب يابس أو حلوحامض . . . إلخ (٣) .

فيظهر من هذا كله أن قضايا الخلاف ، على تعددها ، واحدة ،  
 وأن الحلول التي قدمت لها تضرب بعيداً عن استيعاب الروح العام لها  
 جميعاً . فان عقول المفسرين تنجذب إلى المادة اللفظية ، فتبحث عن  
 المشرقين والمغربين في مادة الشروق والغروب وعن البحرين والزوجين  
 فيما يتألفان منه من مادة لغوية . . . وهكذا .

وإنما أتى المفسرون من جهة تعلقهم بالمظهر الحسي في التعبير  
 وإهمال النشاط الفكري ، والتعبير أثر من آثاره ، إذ المادة اللغوية لا  
 تستقل بنفسها . وإنما المادة هي الأثر الحسي الذي يحركه الفكر ويتجلى  
 من خلال تصريفه لها ، إذ الفكر لا يتحقق إلا بما هو مادي . وصاحب  
 التعبير إنما يبت في المادة المعطاة روحاً هي من أثره عليها وتصرفه بها .  
 فالخواص التي تحملها المادة وليس لها صلة بأثر الفكر عليها لا سبيل إلى

(١) وهو قوله تعالى : رب المشرقين ورب المغربين .

(٢) المرجع السابق ص ٦٩ .

(٣) نفسه ص ١٢٣ وما بعدها .

وضعها من البحث موضعاً تلوفيه على النشاط الفكري نفسه .

وقد اشتق من مادة « الجنة » صور مختلفة من التعبير : اشتق منها الجنة بالإفراد ، والجنة بالثنائية ، والجنات بالجمع . قال تعالى : « وجنة عرضها السموات والأرض » <sup>(١)</sup> « وسيق الذين اتقوا ربهم الى الجنة زمراً » <sup>(٢)</sup> ، و « جنة المأوى » <sup>(٣)</sup> فهذه بعض أمثلة الأفراد ، وهي كثيرة . وقال تعالى : « تجري من تحتهم الأنهار في جنات النعيم » <sup>(٤)</sup> ، « لهم جنات الفردوس نزلاً » <sup>(٥)</sup> ، « لهم جنات المأوى » <sup>(٦)</sup> . إلخ .

ولهذا أيضاً نظير في المشرق والمغرب . فمنه بصورة الافراد : « رب المشرق والمغرب » <sup>(٧)</sup> وبصيغة الجمع : « رب المشارق والمغارب » <sup>(٨)</sup> .

ومثل هذا يقال في الزوج . فمنه بصورة الأفراد : « أثبتنا فيها من كل زوج كريم » <sup>(٩)</sup> . وبصيغة الثنائية : « ومن كل الثمرات جعل فيها زوجين اثنين » <sup>(١٠)</sup> . وبصيغة الجمع : « سبحانه الذي خلق الأزواج كلها عما تنبت الأرض » <sup>(١١)</sup> .

فهذه الألفاظ إنما يعتد فيها جميعاً بجهتين : الأولى جهة المادة اللفظية والثانية جهة التركيب ، على نحو ما يظهر من هذا التمثيل :

---

(١) آل عمران ١٣٣	(٢) الزمر ٧٣
(٣) النجم ١٥	(٤) يونس ٩
(٥) الكهف ١٠٧	(٦) السجدة ١٩
(٧) المزمل ٩	(٨) المعارج ٤٠
(٩) الشعراء ٧	(١٠) الرعد ٣ .
(١١) يس ٣٦ .	

جنتان ← جنة	جنتان	جنتان ← جنة
مشرق	مشرقان	مشرق
مغرب	مغربان	مغرب
أزواج	زوجان	زوج
عيون	عينان	عين
...	البحران	...
...	الثقلان	...

فالكلمة تمضي في اتجاهين : أحدهما أفقي توحد المادة اللغوية فيه بين أعضاء المجموعة الواحدة ، فلا يعتد بالتباين الظاهر في اختلاف صيغة الافراد والتثنية والجمع . والآخر رأسي تتماكب فيه كل مجموعة من الكلمات وتتجانس ، ولا تعلق الفروق الظاهرة بينها في المادة اللفظية على المبدأ الذي يمسكها جميعاً ويوحد بين أعضائها .

وتتولد عن هذا المبدأ طائفة أخرى من التركيبات في السورة غير التثنية بالحرف والتثنية بالعطف . ومن ذلك قوله تعالى : رب المشرقين ورب المغربين ، فهو لا يختلف عن قوله تعالى : رب المشرق والمغرب من جهة التثنية والافراد في لفظتي المشرق والمغرب فحسب ، بل يختلف عنه أيضاً في ثنائية التركيب . فللواو العاطفة في قوله رب المشرقين ورب المغربين قيمة تعبيرية مختلفة . وهي تشبه الواو في قوله الشمس والقمر ، وتختلف عنها اختلافاً ظاهراً في قوله : رب المشرق والمغرب ، لأنه بنى التركيب في سورة الرحمن على أساس الموازنة بين رب المشرقين من جهة ، ورب المغربين من جهة أخرى .

وقد تحرك عن هذا المبدأ أيضاً تكرير الكلام بعد قوله تعالى :

ولن خاف مقام ربه جتان ، ذواتا أفنان ، فيهما عينان تجريان ، فيهما  
من كل فاكهة زوجان ، متكئين على فرش بطائنها من استبرق وجنى  
الجنيتين دان ، فيهن قاصرات الطرف لم يطمثن انس قبلهم ولا جان ،  
كأنهن الياقوت والمرجان ، حيث عاد فقال : ومن دونهما جتان ،  
مدهامتان ، فيهما عينان نضاختان ، فيهما فاكهة ونخل ورمان ، فيهن  
خيرات حسان ، حور مقصورات في الخيام ، لم يطمثن انس قبلهم  
ولا جان ، متكئين على رفرف خضر وعبقري حسان .

فقد أعاد ذكر الصورة بعناصرها : الجنيتين والعينين والفاكهة  
وقاصرات الطرف . ووجه هذا التكرير أنه مظهر من مظاهر التعبير عن  
مبدأ الثنائية بصورة أخرى من صور التعبير .

ولا تتضام الجنتان والجنتان من قوله تعالى : ولن خاف مقام ربه  
جتان وقوله : ومن دونهما جتان ، إلا كما تتضام الجنتان والعينان  
والشرقان والمغربان ، حيث يبطل القول بأنه يتحصل من الجنيتين  
والجنتين ما يتحصل من اضافة الاثنين إلى الاثنين ، لأن هذا لا  
يتحصل في الحقيقة من اضافة الجنيتين إلى العينين . فالثنائية مبدأ قابل  
للتكرير على صور شتى لا تستنفده الاستعمالات اللغوية وإن  
تعددت ، ولا تفنيه صور التعبير وإن اختلفت . وبهذا يظهر بطلان  
الجمع الحسابي لأنه يبطل به مبدأ الثنائية نفسه .

وقد تحرك عن مبدأ الثنائية كذلك التقابل أو التضاد الذي تنطوي  
عليه السورة في شتى مظاهر التعبير بها . ومنه المقابلة في قوله تعالى :  
والسماء رفعها ووضع الميزان . والأرض وضعها للأنام ، والمقابلة في  
قوله تعالى : خلق الإنسان من صلصال كالفخار ، وخلق الجنان من  
مارج من نار . وكذلك قوله : رب المشرقين ورب المغربين . وهذه  
المقابلة ظاهرة أيضاً في قوله تعالى : مرج البحرين يلتقيان ، بينهما

برزخ لا يبغيان ، وكذلك قوله : كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام .

ويشهد لذلك أنه لم يفصل بين كل آيتين بقوله : فبأي آلاء ربكما تكذبان ، وهو الفاصل الذي دأبت عليه السورة بين آياتها ، وذلك لأن كل آية من الآيتين لا تستقل بالفكرة بمعزل عن نظيرتها .

ولا يبعد أن تنطوي صيغة العطف على هذا التقابل أو التضاد بين طرفيها ، فقد انطوى عليه أكثر امثلتها في العربية ، ومنه الجن والانس والليل والنهار ، والسماء والأرض و . . الخ . وقد يشهد ذلك بعمومه في جميع أمثلة التثنية بالعطف واعتباره مبدأ كامناً في الصيغة تمنح منه شتى صور التعبير عنها .

وفي هذا السياق الذي دارت فيه كل صور التعبير على مبدأ التثنية انطلقت فكرة البعث ، فلم يكن ظهورها غريباً ، بل ظهرت ظهوراً جبرياً أداه التفكير اللغوي نفسه . فكما قيل : الليل والنهار والسماء والأرض والجن والانس ، كذا قيل : الأولى والآخرة ، والحياة الأولى والحياة الثانية ، والنشأة الأولى والنشأة الثانية . وصح جمعها في الدارين والحياتين والنشأتين ، على ما صح عليه « الميكانيزم » اللغوي للمثنى ، على ما تقدم ذكره .

وقد انقسمت السورة ، إلى قسمين ظاهرين يحدهما قوله تعالى : فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان . وقد علق على القسم الأول الكلام على خلق الإنسان وخلق الجن وخلق السموات وغير ذلك مما يتعلق بالنشأة الأولى ، وعلق على القسم الثاني الكلام على النشأة الثانية وما يتصل بها من حديث الجنة والنار .

وقد دلت السورة على عموم التثنية في الإنسان والكون بالإلحاق

على فكرة الميزان . قال تعالى : والسما رفعها ووضع الميزان ، ألا تطغوا في الميزان ، وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان . والميزان هنا هو الثنائية المنبثة في شتى حقائق الأشياء . وهو المبدأ الذي يستقيم به أهل الوجود ، وعليه قامت فلسفة البعث باعتباره مبدأ لا ينكسر .

وانكسار هذا المبدأ لا يرادفه الفساد الكون وبطلانه . ولذلك قال : ألا تطغوا في الميزان ، وقال : بينهما برزخ لا يبغيان ، وقال : لا تنفذون إلا بسلطان . فهذه الآيات يأخذ بعضها برقاب بعض وتؤول جمعاً إلى هذا المعنى . فالطغيان والبغي والسلطان في معنى واحد <sup>(١)</sup> . وهي تتحصل جميعاً من إنكار البعث . وذلك يعني أن النظام الكوني لا يشهد على قيامه دليل .

ولذلك قامت الفلسفة القرآنية على أن الحياة الدنيا إنما يشهد بوجودها وجود الحياة الآخرة ، فالتسليم بإحدهما ينبعث عنه ضرورة التسليم بالأخرى . ولما كان الأمر كذلك وردت الآيات القرآنية بنفي العقل عمن ينكر النشأة الثانية . ومن ذلك قوله تعالى : « ولقد علمتم النشأة الأولى فلولا تذكرون » <sup>(٢)</sup> ، فوجود الحياة الثانية ثابت على المبدأ الذي استقام عليه أصل الوجود .

وكان هذا المبدأ هو المعنى الذي ترتب عليه كذلك قيام فكرة الجزاء . ومنه مناظرة الاحسان بالاحسان في قوله تعالى : هل جزاء الاحسان إلا الاحسان . وينبغي أن تفهم العلاقة بين الجنتين والجنتين والعينين والعينين وغير ذلك على أنها ، كالعلاقة بين الاحسان

---

(١) إذ ينبغي أن يحمل السلطان على معنى التسلط الذي يرادفه البغي ويرادفه الطغيان . فالكون محدود بالسموات والأرض . ولا يقوم في التصور إمكان الخروج من أقطارهما ، إلا إذا قام في التصور فساد الكون الذي قام على هذه الثنائية .

(٢) سورة الواقعة ، آية ٦٢ .

والاحسان ، من غط العلاقات الجبرية التي تقوم على مبدأ التثنية كالعلاقة بين الخلق الأول والخلق الثاني . وقد عبرت الآية بأسلوب القصر لأن الحقيقة التي تقررها إنما هي من غط الحقائق الجبرية التي لا تحتاج إلى تقرير .

لقد انشق مبدأ التثنية عن فكرة البعث ، فدارت على رحاها كل صور التثنية في السورة ، ومنها « جتان » التي دار عليها خلاف علماء العربية ، فهي إنما تغترف من ماء السورة ولا تنفك عنها ، لأن التثنية كما تقدم - قوة جبرية تترامى إليها كل مظاهر التعبير في السورة على اختلافها وتباعدها .

من هذا كله يظهر أن التعبير بخروجه عن النمط المؤلف الذي يطرد عليه الاستعمال اللغوي يكشف عن الروح العام الذي يسيطر على السياق الذي ينتمي إليه . ولهذا كان ينبغي أن يلم البحث البلاغي بهذه القضية في القرآن الكريم في باب البحث في الإعجاز القرآني نفسه .

وبهذا يبطل القول بأن الضرورة الشعرية <sup>(١)</sup> موضع يعجز فيه التعبير عن الوفاء بمستوى كان ينبغي الوفاء به ، لأنه ظهر بهذا أن الضرورة الشعرية أكثر وفاء للنص اللغوي من سواها ، فقد ظهر التلاحم وقوة الانتماء بين مظاهر التعبير التي تخرج عن المستوى المطرد في الاستعمال والسياق الذي تنتمي إليه . بل ظهر أنها سبيل للكشف عن أسرار العمل الأدبي نفسه والوصول إلى تفهمه تفهماً كاملاً .

---

(١) الضرورة الشعرية هنا ترادف معنى الخروج على المستوى المطرد في التعبير مطلقاً سواء في الشعر أو في النثر . والذي يدفع البحث إلى المحافظة على هذا اللفظ أنه اصطلاح . والاصطلاح لا مشاحة فيه .





## خاتمة

حاولت في هذه الدراسة أن أعالج مشكلة الضرورة الشعرية باعتبارها أثراً إيجابياً للعلاقة الحية بين الأديب والتراث . وقد انتهت الدراسة إلى أن الضرورة الشعرية ، من حيث هي مظهر من مظاهر الخروج على الاستعمال العادي للغة ، ليست إلا تعبيراً عن الإرادة الشعرية الخلاقة التي تتجلى بها الخصائص الفردية للأديب . واستقرت الدراسة على أن العمل الأدبي تتصل منه بسبب شتى مظاهر التعبير التي يتركب منها ، باعتباره كلاً متكاملًا لا يغني فيه عن التعبير الشعري شيء سواه . ومن ثم كانت الضرورة الشعرية ضرورة للعمل الأدبي لا يتم إلا بها . ثم إن الضرورة الشعرية بهذا الاعتبار أيضاً هي سبيل إلى فهم الروح العام الذي يسيطر على العمل الأدبي وهي مفتاح الوصول إليه .

فهي دراسة أسلوبية تذهب في فهم العمل الأدبي إلى الانطلاق من المعالم اللغوية الأساسية فيه وبحث الخصائص الفردية فيما يظهر من مواطن الخروج على المستوى العادي للغة في الألفاظ والتراكيب .

وبهذا المعنى تختلف هذه الدراسة عن النظرة البلاغية القديمة ، لأن النظرة البلاغية ترى أن الضرورة من الأشياء التي ينبغي تجنبها لأنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمائه ، والنظرة الأسلوبية لا ترى مبرراً لهذا الرأي قبل الوقوف على العمل الأدبي وغرض صاحبه منه واستيعابه من جميع الوجوه .

ولذلك بحثت العلاقة بين الضرورة الشعرية والوزن الشعري ، لما ترتب على الربط بينهما من توجيه المشكلة في الدراسات العربية الوجهة التي انتهت بها إلى عدم الاعتداد بالظاهرة واعتبارها حدثاً لغوياً حياً ، والقول بأنها مظهر لضعف الشاعر وقصور لغته . وقد انتهت الدراسة إلى أنه لا ارتباط بين الوزن والضرورة وأن الضرورة إنما هي مرادفة للشعر نفسه . وعلى هذا فهي ليست دليلاً على قصور لغة الشاعر وعجزه عن استيفاء حقوق العمل الشعري ، بل هي ، على عكس ذلك ، من مظاهر اقتدار الشاعر ونشاطه الخلاق .

وقد حاولت في هذه الدراسة أن أبين كيف يظهر التعامل الواعي بين النص الأدبي والمحيط الثقافي اللغوي الذي ينتمي إليه ، وكيف أن العلاقة بينهما نوع من العلاقات الروحية الباطنة التي يظهر فيها التلاحم وقوة الانتماء بين المظاهر التعبيرية المختلفة .

ولم تكن هذه الدراسة منبئة الصلة عن تاريخ الجهود اللغوية المتصلة في العربية قديماً ، وهي التي تتمثل في النحو ، بل حاولت أن يكون ظهور هذه النتائج من البحث ناشئاً في أفق طبيعي من اتصال الفكرة قديماً وحديثاً . ولذلك حاولت أن أستجلي الفلسفة النحوية التي انبني عليها بحث النحويين لهذه المشكلة .

وقد ظهر لي من العناصر الصالحة في البحث النحوي ما يمكن أن يكون موصول الجناح بهذه الدراسة ، ويتمثل ذلك في فكر سيويه ؛ ألممت منه بالعناصر التي يمكن أن ينمو بها البحث في مشكلة الضرورة .

وقد كان تتبع الفكرة النحوية بعد سيويه ضرورياً لمراقبة نموها

وتطورها. ولكن البحث النحوي بعد سيويه لم ينته إلى نتائج إيجابية في درس المشكلة . فقد انحرف الفكر النحوي عن المضي بالفكرة في خطنام ، ومضت العلاقة بين النحو واللغة في طريق ترتبت عليه نتائج أضرّ فيها النحو باللغة . وكان من أسباب ذلك طبيعة الصراع بين الثقافة العربية وثقافة الموالى ممن حملوا لواء الدراسات النحوية ، فأقبلوا على درس اللغة بفكر غريب عنها ، فانتهدت العلاقة بين النحو واللغة بالنتائج التي يمكن أن ينتهي بها الصراع بين ثقافتين مختلفتين .

أما فكر سيويه فأهميته في أنه لا يفسر الظاهرة اللغوية بما هو أجنبي عنها ، بل يلتمس أسباب ذلك فيما هنالك من علاقات بين مستويات التعبير اللغوية ، وأساسها فكرة الحمل أو التشبيه . وهذا هو الأساس الذي يمكن أن يغذيه البحث الأسلوبي ويمضي به في خط موصول .

## مراجع البحث

### أولاً - المراجع العربية :

- ١ - الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ط ٢ حيدر آباد ١٣٥٩ هـ .
- ٢ - إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ١٩٥٦ م .
- ٣ - الأصول ، لابن السراج ، تحقيق عبد الحسن الفتلي ، مخطوط بكنية الآداب جامعة القاهرة ( رسالة دكتوراه ) .
- ٤ - أصول الفقه ، للشيخ محمد الخضري ، ط ٦ القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٥ - أصول النحو العربي ، للدكتور محمد عيد ، القاهرة ١٩٧٣ م .
- ٦ - الاقتراح ، للسيوطي ، دار المعارف بحلب ( بدون تاريخ ) .
- ٧ - الأمالي ، لابن الشجري ، حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .
- ٨ - أمالي المرتضى ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٥٤ .
- ٩ - الانصاف في مسائل الخلاف ، لابن الانباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٤٥ .
- ١٠ - البحث اللغوي عند العرب ، للدكتور أحمد مختار عمر ، القاهرة ، ١٩٧١ م .
- ١١ - بغية الوعاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ١٢ - تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

- ١٣ - التركيب اللغوي للأدب ، للدكتور لطفي عبد البديع ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ١٤ - قرارات من شرح أبي سعيد السيرافي ( على هامش كتاب سيويه ) بولاق ١٣١٦ هـ .
- ١٥ - التنيهات ، لعلي بن حمزة ( ضمن كتاب المنقوص والمدود للفرأ ) ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار المعارف ١٩٦٧ .
- ١٦ - جني الجنتين في تمييز نوعي المثنيين ، لأبن فضل الله المجبي ، دمشق ١٣٤٨ هـ .
- ١٧ - الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم ، طيروت .
- ١٨ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، بولاق ، ١٢٩٩ هـ .
- ١٩ - الخصائص ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب ١٩٥٢ - ١٩٥٦ م .
- ٢٠ - ذم الخطأ في الشعر ، لابن فارس ( ضمن كتاب الكشف عن مساوي المتنبي لابن عباد ) مكتبة القدسي ١٣٤٩ هـ .
- ٢١ - رسالة الغفران ، لأبي العلاء المعري ، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف ١٩٦٩ .
- ٢٢ - الروض الأنف ، للسهلي ، القاهرة ١٩١٤ م .
- ٢٣ - مرصنة الاعراب ، لابن جني ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، القاهرة ، ١٩٥٤ م .
- ٢٤ - سورة الرحمن ، للدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، ١٣٩٠ هـ .
- ٢٥ - شرح شواهد الكتاب ، للأعلم الشتمري ( بحاشية كتاب سيويه ) بولاق ١٣١٦ هـ .

- ٢٦- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، القاهرة ١٣١٢ هـ .
- ٢٧- الشعر واللغة ، للدكتور لطفي عبد البديع ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .
- ٢٨- الصاحبي ، لابن فارس ، المكتبة السلفية ١٩١٠ م .
- ٢٩- الصنائع ، لأبي هلال العسكري ، ط ٢ ، مطبعة صبيح ( بدون تاريخ ) .
- ٣٠- الضرائر ، للألوسي ، المطبعة السلفية ١٣٤١ هـ .
- ٣١- الضرائر الشعرية ، لابن عصفور ، مخطوط المكتبة الحميدية تحت رقم ١٤٦٥ .
- ٣٢- طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام ، تحقيق محمود محمد شاكر ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .
- ٣٣- طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .
- ٣٤- الطراز ، ليحيى بن حمزة العلوي اليمني ، القاهرة ، ١٩١٤ م .
- ٣٥- عبث الوليد ، لأبي العلاء المعري ، دمشق ، ١٩٣٦ م .
- ٣٦- عبقرية العربية ، للدكتور لطفي عبد البديع ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .
- ٣٧- علم اللغة ، للدكتور محمود السمران ، دار المعارف ، ١٩٦٢ م .
- ٣٨- العمدة ، لابن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد عي الدين عبد الحميد ، بيروت ، ١٩٧٢ م .
- ٣٩- عيون الأخبار ، لابن قتيبة ، دار الكتب ، ١٩٢٥ - ١٩٣٠ م .
- ٤٠- فصول في فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .
- ٤١- الفصول والغايات ، لأبي العلاء المعري ، بيروت ، ١٩٣٨ م .

- ٤٢ - الفهرست ، لابن النديم ، المكتبة التجارية بالقاهرة ( بدون تاريخ ) .
- ٤٣ - في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، دمشق ١٩٥١ م .
- ٤٤ - في اللغة والفكر ، للدكتور عثمان أمين ، معهد الدراسات العربية ١٩٦٧ م .
- ٤٥ - الكتاب ، لسيبويه ، بولاق ، ١٣١٦ هـ .
- ٤٦ - الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد ، القاهرة ، ١٣٦٥ هـ .
- ٤٧ - لحن العامة ، للدكتور عبد العزيز مطر ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
- ٤٨ - لحن العامة والتطور اللغوي ، للدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- ٤٩ - ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني ، تحقيق المنجي الكعبي ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٧١ م .
- ٥٠ - المثنى ، لأبي الطيب اللغوي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ج - ٣ ، ٤ ، المجلد ٣٥ دمشق ، ١٩٦٠ م .
- ٥١ - مجمع الأمثال ، للميداني ، القاهرة ، ١٣١٠ هـ .
- ٥٢ - محاضرات في اللغة والأدب للدكتور لطفي عبد البديع ( غير مطبوع ) .
- ٥٣ - محاضرات في اللهجات ، للدكتور أنيس فريجة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٥ م .
- ٥٤ - المحتسب ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
- ٥٥ - المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، ١٩٦٨ م .
- ٥٦ - مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، القاهرة ، ١٩٥٠ م .

- ٥٧ - المزهري في علوم اللغة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، ( بدون تاريخ ) .
- ٥٨ - معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق محمد علي النجار وآخرين ، القاهرة ، ١٩٥٥ - ١٩٧٣ م .
- ٥٩ - معجم الأدباء ، لياقوت ، القاهرة ، ١٩٣٦ م .
- ٦٠ - المفصل ، للزحشري ، القاهرة ، ١٣٢٣ هـ .
- ٦١ - المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ م .
- ٦٢ - المقرب ، لأبن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى وعبدالله الجبوري ، بغداد ١٩٧١ م .
- ٦٣ - المقصور والممدود ، لابن ولاد ، القاهرة ١٩٠٨ م .
- ٦٤ - الموشح ، للمرزباني ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .
- ٦٥ - موطئة الفصيح ، لابن الطيب الفاسي ، مخطوطة دار الكتب المصرية ١٧٩ لغة .
- ٦٦ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- ٦٧ - نظرية الضرورة الشعرية ، للدكتور وهبة الزحيلي ، دمشق ، ١٩٦٩ م .
- ٦٨ - نظرية المعنى ، للدكتور مصطفى ناصف ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .
- ٦٩ - النواذر في اللغة ، لأبي زيد الانصاري ، ط ٢ بيروت ، ١٩٦٧ م .



## ثانياً - المراجع الانجليزية :

- 1 — Christian & Oriental philosophy of art. Ananda K. Coomaraswamy U.S. 1956.
- 2 — Language and Myth By Ernst Cassirer. translated By Susanne K.Langer U.S. 1953.
- 3 — Language and Symbolic Systems, Y.R. Chao, Cambridge 1968.
- 4 — Linguistics, David Crystal. Pelican Books. 1973.
- 5 — Readings in Modern Linguistics: An Anthology Bertil Malmberg.
- 6 — Selected Essays, T.S. Eliot. London, 1969.
- 7 — Style and Stylistics, Graham Hough, London, 1969.
- 8 — Theory of Literature, Rene Wellek and Austin Warren Penguin Books 1970.
- 9 — The Theory of Speech & Language Sir Alan Gardiner, Oxford, 2 Ed.

## محتويات البحث

الصفحة	
٧	مقدمة البحث
١١	الفصل الأول : فلسفة الضرورة الشعرية عند سيبويه
٢٩	الفصل الثاني : اتجاه البحث النحوي بعد سيبويه
	١ - الضرورة الشعرية وفكرة الرجوع إلى الأصل
	٢ - الضرورة الشعرية عند ابن جني
٦١	الفصل الثالث : الضرورة الشعرية والوزن الشعري
٧٦	الفصل الرابع : الضرورة الشعرية : علاقتها بالعمل الأدبي
١٠١	الفصل الخامس : دراسة تحليلية
١٢٧	خاتمة
١٣٠	مراجع البحث



75  
21

Bibliotheca Alexandrina



0497951

الشمس



دار الأندلس  
للطباعة والنشر والتوزيع